جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي

(دراسة تطبيقية على بعض البنوك السودانية)

The role of the internal control system in the reduction of bank credit risk

(Case Study on some Sudanese banks)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثين :

1. المنذر حاتم حامد الحاج
2. عمر محمد خير إبراهيم محمد
3. علم الدين علي حسن محمد
4. نسيبة عثمان الزبير عبدالعزيز

إشراف :

أ.عثمان محمد مضوي

1437هـ - 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــــــــــــداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة

وإلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشئ

أقول لهم

أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلىكل من علمني حرفاً وأصبح سنا برقه يضئ الطريق أمامي .

الـشكـر و الـعـرفـان

عملاً يقول المصطفى صلى الله علية وسلم (من لايشكر الناس لايشكر الله)، فلك الحمد ولك الشكر أولاً وأخيراً ياالله.

ثم نقدم شكرنا لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجياوا لى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا، ونشكر الأستاذ الفاضل والمربي أ. عثمان مضوي كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، والذي وافق وتكرم بالإشراف على هذا البحث، والذي لم يبخل بوقته وجهده في سبيل إخراج هذا البحث بهذه الصورة، فإننا لانجد من كلمات الشكر والتقدير مايفي بحقه.

كما نتقدم بشكرنا إلى العاملين بمكتبة كلية الدراسات التجارية، و الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنوجيا، كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم وأعاننا على إخراج هذا البحث.

مستخلص البحث

تتمثل مشكلة البحث فى دراسة وتحليل دور الرقابة الداخلية فى اكتشاف المخاطر أو التنبيه لحدوثها والتى قد يتعرض لها البنك قبل وقوعها حتى يمكن التحوط لهذه المخاطر أو العمل على تلافيها أو معالجتها بعد وقوعها وسد الثغرات التى تؤدى الى حدوث مخاطر الإئتمان المصرفى أو معالجة الآثار الناجمة عن حدوثها حتى لا تستفحل وتؤثر على المصرف وتعيق تحديد أهدافه لذلك عدم وجود نظام رقابة داخلية قوى يعتبر مشكلة لذلك لابد من وجود نظام لاقابة داخلية قوى وفعال يعين الإدارة على تحقيق أهداف البنك ولذلك فإن مشكلة الرقابة الداخلية من المشاكل الكبيرة التى يجب على البنك الإهتمام بها وتطويرها .

تكمن أهمية البحث في عمل مالى لابد من توفر الرقابة الداخلية السليمة والمنتظمة ، تعتبر الرقابة الداخلية مهمة لما لها من دور أساسي في ضمان وسلامة العمل ومعالجة الأخطاء ، اكتشاف التجاوزات يؤدى الى تطوير الأداء وتجويده بصورة مستمرة وكذلك توفر الرقابة يعمل على تحقيق الأهداف والنجاحات المطلوبة .

هدف البحث إلىالتعرف على مفاهيم وأهداف الرقابة الداخلية في البنك، أنواع وأنماط الرقابة الداخلية في البنك ، بيان دور الرقابة في إكتشاف الأخطاء والتجاوزات في البنك ، التعرف على أهمية الرقابة الداخلية في البنك ، التعرف على دور الرقابة الداخلية في تطوير العمل الإدارى بالبنك.

إختبر البحث الفرضيات التالية :
الفرضية الأولى : الاطلاع الواعي على القواعد والاعراف الدولية يقلل من المخاطر المصاحبة لقرار منح الإئتمان.

الفرضية الثانية : هناك علاقة بين ضعف نظام الرقابة الداخلية ووجود مخاطر الإئتمان بالبنك.

الفرضية الثالثة : إن وجود رقابة داخلية قوية وفعالة يؤدي إلى وجود عمل على مستوى عالى من الكفاءة والجودة.

إعتمد البحث على المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

توصل البحث إلى نتائج منها ، وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية تساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة ، وجود نظام رقابة داخلية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء وذات خبرة عالية ، وجود رقابة داخلية تعمل في ظل الخطط والبرامج والإجراءات والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان ، ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنوك يؤثر سلباً في

قرار منح الإئتمان ، عملية الرقابة المستمرة تساهم في تجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان ، تطبق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لتقليل المخاطر عند إتخاذ القرارات ، الإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية تقلل من مخاطر منح الإئتمان.

أوصى البحث بالأتي ، ضرورة وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية لتساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة ، ضرورة تعيين مراقبيين ذو كفاءة وخبرة عالية لإكتشاف الأخطاء التي تحدث ، ضرورة وجود رقابة داخلية تعمل في ظل الخطط والبرامج والإجراءات والقوانين لتقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان ، ضرورة عمل رقابة مستمرة لتجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان ، ضرورة تطبيق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لقليل المخاطر عند إتخاذ القرارات، ضرورة الإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية لتقليل مخاطر منح الإئتمان.

Abstract

The research problem in the study and analysis of the role of internal control in risk discovery or alarm to occur, which might be exposed to the bank before they occur in order to hedge these risks or work on avoided or dealt with after the fact and filling gaps that lead to the occurrence of bank credit risks or address the consequences of their occurrence so as not to worsen and affect the bank and hinder determine objectives for that lack of internal power control system is a problem because it has to be the existence of internal forces and effectively Akabh system assigns administration to achieve the Bank's objectives and therefore the internal control problem is a major problem that must be on the attention and development bank.

The importance of research in Mali work must provide a sound and systematic internal controls, are considered internal oversight function because of their key role in ensuring the safety of work and processing errors, the discovery of irregularities leading to the performance and recite develop on an ongoing basis as well as control provide working on achieving the goals required and successes.

The research aims to identify the concepts and objectives of internal control in the bank, types and styles of internal control in the bank, a statement oversight role in the discovery of errors and irregularities in the bank, to recognize the importance of internal control in the bank, to identify the role of internal control in the development of the administrative work of the Bank.

Find tested the following hypotheses:

The first hypothesis: Viewing conscious on international rules and norms reduces the risks associated with the decision to grant credit.

The second hypothesis: there is a relationship between the weakness of the internal control system and the presence of the Bank's credit risk.

The third hypothesis: that a strong and effective internal control lead to the existence of the work of the high level of efficiency and quality.

Find relied on historical method to display the previous studies related to the search topic, deductive approach to the formulation of the problem and determine hypotheses axes, and inductive approach to test hypotheses, and descriptive and analytical approach to study the situation.

The research found the results thereof, and having a good system of internal control to help in the discovery of errors that occur and raise the efficiency and quality, and having a good internal control system inadequate to detect errors that occur so there must be Mracbeyen qualified high and experienced, the presence of internal controls operate under the plans and programs , procedures and laws that will further reduce the risk in the decisions of the granting of credit, the weakness of the internal control system in banks negatively affect the Orteurar the granting of credit, the ongoing monitoring process contribute to avoid the risks that occur in the decisions of the granting of credit, apply all international principles and rules in the institutions to reduce risks when taking decisions, access to international principles and rules carefully reduce the risk of granting credit.

Recommended search the following, the need for a good system of internal control to help in the discovery of errors that occur and raise the efficiency and quality, the need to set Mracbeyen highly qualified and experienced to detect errors that occur, the need for the presence of internal controls operate under the plans, programs, procedures and laws to reduce risk in the decisions of the granting of credit, the need to work continuously controlled to avoid the risks that occur in credit granting decisions, the need to apply all international principles and rules in the institutions to reduce risks when making decisions, the need for access to international principles and rules carefully to minimize the risk of granting credit.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
مستخلص البحث	د
Abstract	و
فهرس الموضوعات	ح
فهرس الجداول	ي
فهرس الأشكال	ل
المقدمة	
أولاً : الإطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة	5
الفصل الأول:	
المبحث الأول:	12
المبحث الثاني:	21
الفصل الثاني: مخاطر الإئتمان المصرفي	
المبحث الأول: طبيعة الإئتمان المصرفي	35
المبحث الثاني: مخاطر الإئتمان المصرفي	48
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن عينة الدراسة	71

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية	75
المبحث الثالث: إختبار الفرضيات	100
الخاتمة	
أولاً : النتائج	115
ثانياً : التوصيات	116
قائمة المصادر والمراجع	119
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	77
(2/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	78
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	79
(4/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	80
(5/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	81
(6/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	82
(7/2/3)	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان	85
(8/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	86
(9/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	87
(10/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	88
(11/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	89
(12/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	90
(13/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	91
(14/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	92
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	93
(16/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	94
(17/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	95
(18/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	96
(19/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	97
(20/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	98
(21/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	99
(22/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	100

(1/3/3)	لوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	101
(2/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى	103
(3/3/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	104
(4/3/3)	لوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	106
(5/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية	107
(6/3/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	109
(7/3/3)	وسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	110
(8/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة	111
(9/3/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	113
(10/3/3)	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	114

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	77
(2/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	78
(3/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	79
(4/2/3)	التوزيع لتكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	80
(5/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	81
(6/2/3)	لتوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	82
(7/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	86
(8/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	87
(9/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	88
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات فراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	89
(11/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	90
(12/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	91
(13/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	92
(14/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	93
(15/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	94
(16/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	95
(17/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	96
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة لدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	97
(19/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	98
(20/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	99
(21/2/3)	التوزيع لتكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	100
(1/3/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	105

(2/3/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	109
(3/3/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	113
(4/3/3)	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	114

المقدمة

تشمل:

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجي

المقدمة:

المصارف من اهم المؤسسات المالية التى تعمل فى تطوير العمل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وهي معرضة لكثير من المشاكل والمخاطر التى تكتنف عملها ومن أهم هذه المخاطر والمشاكل تعسر عمليات التمويل والإختلاس والتزوير ومخاطر تقديم الخدمات المصرفية للعملاء، وكذلك العمليات المحاسبية الخاطئة ومخاطر الصرف غير المرشد وكذلك ضعف الضبط المحاسبي والأداء المالي وعدم الإلتزام بالضوابط واللوائح والمنشورات التى تصدر من البنك المركزى او رئاسة البنك.

وحتي لا تحدث اخطاء ومشاكل تعيق عمل المصرف وتدخله فى مشكلة عدم الاستقرار وضعفه مالياً وا إدارياً مما يؤدى الى عدم القيام بدوره الإقصادى المطلوب لابد من توفر نظام رقابة داخلية قوى ومحكم وذلك لأن الرقابة تعتبر من أهم العناصر التى تعمل على التقليل والحد من المخاطربمختلف أنواعها مما يؤدى إلى إكتشافها في حينها والعمل على معالجتها أو القضاء علي الاسباب التى تقود الى حدوث المخاطر والخسارة.

لذلك فان للرقابة وخاصة الرقابة الداخلية دور بارز ومهم جداً فى الحد من مخاطر الإتمان المصرفى لذلك يجب الإهتمام بها وتطويرها ومدها بالكوادر المؤهلة والتى تتمتع بالخبرة والكفاءة

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث فى دراسة وتحليل دور الرقابة الداخلية فى اكتشاف المخاطر أو التنبيه لحدوثها والتى قد يتعرض لها البنك قبل وقوعها حتى يمكن التحوط لهذه المخاطر أو العمل على تلافيها أو معالجتها بعد وقوعها وسد الثغرات التى تؤدى الى حدوث مخاطر الإئتمان المصرفى أو معالجة الآثار الناجمة عن حدوثها حتى لا تستفحل وتؤثر على المصرف وتعيق تحديد أهدافه لذلك عدم وجود نظام رقابة داخلية قوى يعتبر مشكلة لذلك لابد من وجود نظام لاقابة داخلية قوى وفعال يعين الإدارة على تحقيق أهداف البنك ولذلك فإن مشكلة الرقابة الداخلية من المشاكل الكبيرة التى يجب على البنك الإهتمام بها وتطويرها .

أهمية البحث :

أولاً :الأهمية العلمية :

1/ تكمن أهمية البحث فى أن أى عمل مالى لابد من توفر الرقابة الداخلية السليمة والمنتظمة .

2/ تعتبر الرقابة الداخلية مهمة لما لها من دور أساسي في ضمان وسلامة العمل ومعالجة الأخطاء .

3/ اكتشاف التجاوزات يؤدى الى تطوير الأداء وتجويده بصورة مستمرة وكذلك توفر الرقابة يعمل على تحقيق الأهداف والنجاحات المطلوبة .

ثانياً : الأهمية العملية :

1/ لإستخدام الرقابة لابد من قياس كفاءتها وفعاليتها .

2/ الرقابة الداخلية ذات وزن كبير من حيث التطبيق .

اهداف البحث :

ويكمن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية :

1/ التعرف على مفاهيم وأهداف الرقابة الداخلية في البنك.

2/ أنواع وأنماط الرقابة الداخلية في البنك.

3/ بيان دور الرقابة في إكتشاف الأخطاء والتجاوزات في البنك

4/ التعرف على أهمية الرقابة الداخلية في البنك

5/ التعرف على دور الرقابة الداخلية في تطوير العمل الإدارى بالبنك

6/ بيان كيفية مساهمة الرقابة الداخلية في رفع الكفاءة الإدارية والمالية بالنك

الفرضيات :

1 الاطلاع الواعي على القواعد والاعراف الدولية يقلل من المخاطر المصاحبة لقرار منح الإئتمان .

2. هناك علاقة بين ضعف نظام الرقابة الداخلية ووجود مخاطر الإئتمان بالبنك .

3. إن وجود رقابة داخلية قوية وفعالة يؤدي إلى وجود عمل على مستوى عالى من الكفاءة والجودة .

منهجية البحث :

يقوم البحث على المنهج الوصفى، والمنهج التاريخي، والمنهج الإستقرائي .

- المنهج الوصفى والتاريخي يستخدم في جمع البيانات والمعلومات الواردة بالحث ومن ثم إستخلاص النتائج.

- النهج الإستقرائي يستخدم في مجال تحليل البيانات والمعلومات الواردة ومن ثم استخلاص النتائج .

حدود البحث :

الحدود الزمانية : 2014 – 2015

الحدود المكانية : بنك فيصل الإسلامس السوداني، بنك النيل للتجارة والتنمية، بنك المزارع التجاري – ولاية الخرطوم .

هيكل البحث :

يتضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، والمقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة، الفصل الأول بعنوان الرقابة الداخلية ويعرض هذا الفصل من خلال المبحث الأول مفهوم ومراحل واهمية الرقابة الداخلية والمبحث الثاني خصائص واهداف ومكونات الرقابة الداخلية، والفصل الثاني بعنوان مخاطر الإئتمان المصرفي ويعرض من خلال المبحث الأول طبيعة الإئتمان المصرفي والمبحث الثاني مخاطر الإتمان المصرفي، والفصل الثالث يتمثل في الدراسة الميدانية ويعرض من خلال المبحث الاول نبذة تعريفية عن عينة الدراسة والبحث الثاني تحليل البيانات وا ٍختبار الفرضيات، والخاتمة تشمل النتائج والتوصيات

ثانياً : الدراسات السابقة

1- دراسة ميرفت علي أبو كمال، 2007 (الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان المصرفي وفقاً للمعايير الدولية بازل):[1]

ظهرت أهمية الدراسة في تشجيع الطرق المعاصرة في تحديد المخاطر الإئتمانية. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إعتماد المصارف على نظام رقابة داخلية وخارجية قوي، وا ٍهمال الإستثمار في العنصر البشري، هدفت الدراسة إلى تطوير إدارة الإئتمان في المصارف، التعرف على نظام الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يصعب على المصارف قياس مخاطر الإئتمان. أوصت لبدراسة بتحسين إدارة المخاطر المصرفية وتنمية الموارد البشرية في المصارف .

2- دراسة، حازم أحمد حسن 2008 م (مخاطر التمويل المصرفي بالمصارف السودانية)[2]:

تمثل مشكلة الدراسة في تعرض المصارف للعديد من المخاطر، ومعرفة المخاطر الت تواجه المصارف عند التمويل، ظهرت اهمية الدراسة في معرفة اهمية التمويل المصرفي، وأن التمويل المصرفي يرتبط بمخاطر عدة تؤثر على مركز المصرف وسمعته المالية، هدفت الدراسة الى معرفة المخاطر التي تواجه المصرف في التمويل، وكيفية تفادي هذه المخاطر، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة الى نتائج منها ان سياسات البنك لا تتصف بالوضوح لإدارة مخاطر التمويل، و يوجد تذبذب في حجم الودائع الإستثمارية خلال الفترة، اوصت الدراسة بالتوسع في تمويل كافة القطاعات وعدم التركيز على قطاعات معينة والعمل على جذب مزيد من الودائع الاستثمارية ليساعد في وجود مصادر تمويلية جديدة .

---

[1] ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان المصرفي (غزة: الجامعة الإسلامية بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير 2007)

[2] حازم أحمد حسن، مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية، (الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشور 2008)

3- دراسة منيرة عبد الله يوسف ،2005 (دراسة مخاطر الإئتمان المصرفي في القطاع المصرفي)[1]:

هدفت هذة الدراسة في التعرف على انواع المخاطر التي تواجه المصارف والوقوف على مشكلة مخاطر الإئتمان المصرفي تمثلت مشكلة الدراسة بأنه لا يوجد إئتمان بلا مخاطر ويجب التعامل مع المخاطر بشكل واقعي على اساس تخفيضها أستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والوصفي والإحصائي والتحليلي، ظهرت أهمية الدراسة في معرفة الأسباب التي تؤدي الى زيادة المخاطر المصرفية وبيان اثر ذلك على المخاطر المصرفية، توصلت الدراسة الى نتائج منها، إن التأخر في سداد وعدم تحويلها إلى ديون هالكة تقلل من مخاطر نقص السيولة، أوصت الدراسة الإلتزام بالمنشورات الصادرة من بنك السودان المركزي وضوابط منح الإئتمان المصرفي .

4- دراسة سهير عوض قنديل[2] :

طرحت هذه الدراسة الفروض التالية: المراجعة الداخلية توضح مستوى الأداء وتطوره وتعالج نواحي القصور والخلل فيه. تحديث طرق المراجعة تلعب دور كبير في ترقية الأداء المالي.

لقد توصل هذه الباحثة لعدد من النتائج كان من بينها أن تكثيف عملية التدريب وبصفة خاصة بجهاز المراجعة الداخلية، يرتقي بالعمل داخل المنشأة، كمان أن تدريب المراجع كما أن تدريب المراجع على الحاسب الآلي ضروري كي لا يتعرض للتضليل والتلاعب كذلك الإستفادة من البيانات والمعلومات وحفظها بالحاسب الآلي لسهولة الوصول اليها عند الحاجة .

وتختلف الدراسة هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها لدور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر الموجودة بالمصارف من خلال التعرف على هذه المخاطر وما هي آثارها على أداء وعمل وموقف البنك المالي، ثم تضع الدراسة الحلول الناجحة لكل مشكلة من المخاطر الموجودة بالبنك والعمل على تلافيها ومن خلال الإستبيان الذي تم توزيعه على مجموعة من العاملين بالبنك وقد حرصنا على أن تكون هذه المجموعة من الفئات التى تتمتع بالخبرة المصرفية حتى يمكن الإستفادة من الآراء في هذا الخصوص.

---

[1] منيرة عبد الله يوسف، دراسة مخاطر الإئتمان المصرفي، (الخرطوم جامعة الخرطوم، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشور 2005)

[2] سهير عوض قنديل، **دور المراجعة في تقويم الأداء المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيار 2002م

5- دراسة فضل عبد الكريم محمد 2001 [1]:

حيث بينت الدراسة تعثر سداد الديو في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف السودانية 1987-1997 بأن هنالك اسباب مباشرة لمشكلة التعثر تنحصر في العملاء من ناحية، حيث يستخدمون جزء من التمويل في غير اغراضه، من ناحية يقدم التمويل في بعض الاحيان بضمانات غير كافية. كما أن هنالك اسباب غير مباشرة ساهمت بنسب متفاوتة في هذه المشكلة مثل الظروف الإقتصادية المحيطة بالمشروعات، كالتحليل الهيكلي في الإقتصاد والكوارث الطبيعية التي ينتج عنها في الغالب حدوث خسائر في المشروعات الممولة وأسفرت الدراسة عن نتائج عديدة حدوث حجم الديون المتعثرة بالجهاز المصرفي في السودان تزيد بمقدار سبعة أضعاف النسبة التي حددها بنك السودان للتمويل المتعثر ب 15% كما اسفرت الدراسة أن 64% من المصارف العاملة تعانى من هذه المشكلة أن الدراسة اثبتت أن جزءاً من التمويل المقدم من المصارف السودانية يستخدم في غير أغراضه الأصلية مع عدم أخذ المصارف للضمانات الكافية وعدم وجود متابعة فعلية من الجهاز المصرفي للمشروعات الممولة في المراحل المختلفة، كذلك بينت الدراسة أن وجود خسائر حقيقية في المشروعات الممولة من المصارف كانت سبباً مباشراًفي الديون المتعثرة .

6- دراسة نايف رامي العيان[2]:

الدراسة قدمت لنيل درجة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة العامة من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عام 2000م وقد ترزت مشكلة الدراسة في عدم إستقرار ووضوح جهود الرقابة الإدارة في أجهزة الإدارة العامة في الأردن بصورة عامة، وفي وزارة الصحة الأردنية بصورة خاصة بالإضافة للتطبيق الخاطئ والنظرة السلبية غير الموضوعية من قبل بعض القائمين على الوظيف العامة للرقابة الإدارية تركزت اهم الفروض في وجود علاقة طردية بين خصائص الرقابة الإدارية

([1])فضل عبد الكريم محمد "تعثر الديون في المصارف الإسلامية" دراسة تطبيقية على المصارف السودانية 1987-1997، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وادي النيل، اغسطس 2001

[2]نايف رامي العيان (الرقابة الإدارية وأثرها على كفاءة العمل الإدارى في أجهزة الإدارة العامة الأردنية، وزارة الصحة والرعاية الأردنية للفترة من 1985-1995م) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2000م، دراسة غير منشورة .

وكفاءة العمل الإدارى ووجود علاقة عكسية بين العوامل المؤثرة في الرقابة الإدارية والكفاءة في العمل الرقابى .

في تحليله للبيانات فقد استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي و تحليل التباين الأحادي فيما استخدم كرونباج ألفا كمقياس للحكم على دقة الإستبانة .

وقد خلصت الدراسة إلى توافر عوامل المرونة والدقة والوضوح والبساطة بدرجة مقبولة في الرقابة الإدارية على كفاءة العمل الإداري في وزارة الصحة الأردنية كانت متوسطة بمعنى أن تأثيرها ليس ضعيفاً جداً مما قد يحول دون وصول الكفاءة إلى افضل مستوياتها .

وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في الجوانب التفصيلية والمتعلقة بالرقابة الإدارية وا ٍعطائها أولوية خاصة من قبل المسؤليين في الحكومة فضلاً عن العمل على ازالة الإزدواجية في الرقابة وتفصيل السمات الإجابية المتوفرة للرقابة وا ٍزالة العوامل السلبية وزيادة التركيز على الكفاءات البشرية في تطوير الرقابة .

7- دراسة حسن عبد الرحمن عبد الله [1]:

تناولت هذه الدراسة وهدفت للآتي :

1/ توجد مفاهيم عامة للرقابة والمراجعة

2/ هل توجد حاجة إلى نظام الرقابة الداخلية

3/يعتبر البعض انه ليس هنالك فرق بين المراجعة الداخلية والخارجية وهل هناك علاقة وا ٍلى أي مدى يمكن التعاون بينهم، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمه :

أ/ الحوجة المستمرة للرقابة الداخلية لما يتميز به هذا العصر في الوحدات الإقتصادية المالية المعقدة والكبيرة.

ب/ الرقابة والمراجعة عمل مهنى يتطلب التأهيل المستمر بالتدريب.

ج/ المراجعة أسلوب من اساليب الرقابة فيجب الإهتمام بتطويره.

وتوصل الباحث إلى الآتي:

1/ هنالك ضرورة وحوجة لوجود وسائل الرقابة الداخلية بسبب كبر حجم ونشاط المؤسسات المالية وتعقد النواحي المالية والإدارية .

---

[1] حسن عبد الرحمن عبد الله:**المراجعة الداخلية و أثرها في تقويم الأداء المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لجامعة أمدرمان الإسلامية، 2004م.

2/ يعتبر نظام الرقابة الداخلية في غاية الأهمية بالنسبة لنظام المراجعة الداخلية والخارجية .

3/ هناك علاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجع الخارجي .

4/ الرقابة الداخلية والحوجة لها في منع حدوث الإختلاس والإحتيال .

5/الرقابة الداخلية تتحق من مدى الإلتزام بسياسات وا ٍجراءات الإدراة .

6/ الرقابة الداخلية تتحقق من مدى كفاءة وفعالية الاداء داخل الإدارات والأقسام .

8- دراسة عادل قاسم محمد 2009م [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة نسب التعثر في التمويل الممنوح من قبل المصارف نتيجة للتجاوزات في منح التمويل وأثر ذلك على الموقف المالي للمصارف، وأن المصارف تعتمد على التمويل لتحقيق الأرباح. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية والمساهمة في معالجة مشكلة تعثر التمويل، إعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي الإستقرائي التاريخي الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها الحصول على ضمانات كافية منها سبب فى منح التمويل وتطبيق نظام الرقابة الداخلية بصورة فعالة يقلل من تعثر التمويل المصرفي، أوصت الدراسة بتكثيف الرقابة على التمويل والعمل علي الاسباب التى تؤدي الى التعثر.

9- دراسة علي عبد الله احمد 2010[2]:

هدفت الدراسة إلى تحليل معايير مخاطر الإئتمان المصرفي، تطوير معايير الإئتمان المصرفي. ظهرت اهمية الدراسة في تنمية الإقتصاد الوطني، وتحقيق التوازن المطلوب في ترشيد القرار الإئتماني. تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم التنظيم المحاسبي يؤدي الى عدم ترشيد قرار الإئتمان السليم. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والإستقرائي. توصلت الدراسة الى نتائج منها ضرورة تقديم صورة واضحة عن المخاطر قبل إتخاذ القرار بمنح الإئتمان. اوصت الدراسة بتطوير الأداء المحاسبي والإئتماني، زيادة كفاءة وفعالية التقارير التي تعتمد عليها إدارة الإئتمان .

10- دراسة إنشراح احمد شريف عثمان 2001[1]:

---

[1] عادل قاسم محمد، دور الرقابة الداخلية في التحقق من تنفيذ موجهات التمويل المصرفي (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشور 2009م).

[2] دراسة علي عبد الله احمد، قياس مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية (غزة الجامعة الإسلامية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير نشور، 2010م)

تمثلت مشلكه البحث في ان كثير من المؤسسات التجارية و الخدميه في السودان لا تهتم كثيراً بمتابعة الإلتزام بمقومات نظام الرقابة الداخلية فالمشكلة قد تكمن في عدم وجود نظام رقابة داخلية يستن لأسس علمية او في عدم التطبيق الصحيح لنظام لرقابة الداخلية أو الإثنين معاً .

هدفت الدراسة إلى دراسة الرقابة الداخلية وا ٍختيار التطبيق الفعلى للنظام الموضوع وتقييم النظام نفسه وا ٍبداء توصيات حيال النظام المتبع بالشركة. إستخدم الباحث المنهج الإستنباطي، المنهج الإستقرائي، التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

إختبر الباحث الفرضيات التالية :

1/ انظمة الرقابة الداخلية يتوافر فيها المقومات الأساسية المطلوبة لإنشاء نظام فعال.

2/ نظام الرقابة الداخلية السليم ومنسجم مع المتطلبات المهنية المتفق عليها.

3/ الإجراءات المطبقة تحقق بدرجة كافية الفصل بين المسؤليات التي لا يجوز الجمع بينها بدورات النشاط المختلفة.

من اهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة :

1/ ضرورة إستكمال النقص في فعالية الأداء في بعض الدوريات من خلال التخطيط والتدريب والتحديات.

2/ضرورة مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بصورة سنوية لضمان مواكبتها وأداءها للغرض المنشود.

---

[1] إنشراح احمد شريف عثمان، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية شركة سكر كنانة المحدودة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2001م

الفصل الأول

الرقابة الداخلية

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم ومراحل وأهمية الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: خصائص واهداف ومكونات الرقابة الداخلية

المبحث الأول

مفهوم ومراحل وأهمية الرقابة الداخلية

اولاً : مفهوم الرقابة الداخلية :

الرقابة في اللغة : من رقيب و الرقيب بمعني الحافظ و المنتظر و تنعي الرجل الوغد الذي يرغب للقم رحلهم اذا غابو[1].

اما في الادارة فكان اصطلاح الرقابة الداخلية يستخدم حتي وقت قريب كمترادف لإصطلاح الضبط الداخلي ولم يكن له وجود أو إهتمام كبير بأنظمة الرقابة الداخلية وذلك نسبة لعدم وجود فصل بين الملكية والإدارة، حيث كان المالك يمارس نفسه على انشطة المشروع وهو ما يعرف بالرقابة الشخصية أو رقابة المال[2].

والرقابة هي وظيفة إدارية، وهي عملية مستمرة متجددة، يتم بمقضاها التحقق من أن الأداء يتم بالنحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح[3].

الرقابة عملية ترشيد للقرارات التي يتخذها المسؤلون في دورة العمل الكاملة والتي تبدأ بالتخطيط والتنظيم والتنسيق ثم تستمر مع التنفيذ، وتكتمل بالمتابعة والتقويم وتبدأ مع دورة جديدة للنشاط. ومع حركة نشاط تحدث عمليات تنشيط علمي يقصد من ورائها تحقيق نوع من الرقابة، التي قد تكون مانعة للتخطيط، ومتابعة للأداء عد التنفيذ، ورقابة مصححة عند المتابعة والتقويم[4].

الرقابة الداخلية هي كل الوسائل المستخدمة في التنظيم الداخلي للمنشأة وفي تنسيق الأعمال التي تحقق المحافظة على مواردها وحمايتها من الضياع والإسراف والإختلاس وعدم الإسخدام بكفاية والتحقق من دقة

---

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (بيروت: دار العلم للملاين 1984م) ص 138.

[2] د. عبد الوهاب نصر علي، د. شحاتة السيد شحاتة، داراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات (الإسكندرية: الدار الجامعية 2003) ص 78

[3] http://www.quan-rdio.com/edara

[4] د. محمد سمير الصبان، د. إسماعيل إبراهيم جمعة، الرقابة والمراجعة الداخلية "مدخل نظري تطبيقي"(الإسكندرية: الدار الجامعية 1998) ص 265

البيانات المحاسبية والبيانات المتعلقة بتشغيل المنشأة لإمكانية الإعتماد عليها وقياس مدى التماشي مع سياستها بغرض تشجيع هذا الإتجاه والحكم على كفاية العمل في جميع إداراتها وأقسامها[1].

من واقع هذا المعنى يتضح بأن للرقابة مفاهيم واسعة وشاملة ولا تقتصر على حماية النقدية فقط بل وتأكيد أهميتها على حماية اصول المنشأة، منع التلاعب والإختلاس وأكتشاف الأخطاء يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق كفاية الإدارة في إدارة المنشأة. حيث يشمل جميع الإجراءات التي تتبع في سبيل تحقيق زيادة الكفاية الإنتاجية للمنشأة.

الرقابة المانعة وقاية من الانحراف في البداية، عند التنفيذ، والرقابة المصححة وسيلة لإتخاذ القرارات العلاجية، التي تهدف الى تصحيح الأوضاع بناءاً على ما يكشف من إنحرافات، أو ما يعرف من تقيدات ومن غير هذه الدورة الكاملة سوف يكون هنالك قصور في أحد اجزاءها، ولا تتحقق الأهداف من التصرفات لذا فإن الرقابة يجب أن ترتبط بكل تفكير وبكل قرار سابق أو لاحق.[2]

عرفت لجنة طرائق التدقيق (AICPA) مجمع المحاسبين القانونيين والمراجعين الأمريكي. الرقابة الداخلية عرفت بأنها: تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة من الوسائل المتبعة في المشروع بهدف حماية اصوله وضبط مراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من صحتها ومدى الإعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.[3]

كما يجب مراعاة إختيار الكفاءة والخبرة لمباشرة العمليات المختلفة. ويمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها نظام داخلي، يتكون من الخريطة التنظيمية للوحدةمع تحديد الواجبات والمسؤليات ووجود نظام للحسبات وا ٍعداد التقارير، إضافة إلى جميع الطرق والوسائل الأخرى المستخدمة داخل الوحدة، لتحقيق الأهداف الموضوعة.[4]

(إن الرقابة الداخلية تساعد على تحقيق مجموعة من الأهداف لكل من الإدارة ومراقبي الحسابات، حيث تحقق للإدارة بيانات يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، وحماية الأصول والسجلات وتشجيع الكفاءة

---

[1] عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس والمراجعة علماً وعملاً (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية 1993م) ص 123

[2] د. خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية،(عمان: دار وائل للنشر 2000م) ص 165

[3] American institute of public accountant, (AICPA) Auditing standards and procedures on procedures no, 33 (new York 1963)

[4] د. سمير احمد الصبان وآخرون، مرجع سابق ص265

الإنتاجية، والإلتزام بتطبيق السياسات الموضوعة) . أما المراجع فتحقق له مدى الموثوقية في البيانات وحماية الأصول والسجلات.[1]

ينص مجمع المحاسبين والمراجعين القانونين الأمريكي على أن الرقابة الداخلية هى النظام الشامل للرقابة من مالية وغيرها التي أنشأتها الإدارة بهدف تنفيذ أنشطة المشأة وعملياتها بطريقة سليمة ومنتظمة، ولضمان الإلتزام بالسياسات الإدارية لحماية الأصول، ولضمان دقة السجلات المحاسبية لأقصى حد ممكن.[2]

الإدارة في حاجة مستمرة للحصول على معلومات عن تقييم سير العمل داخل الوحدة بجانب مسؤلياتها عن حماية موارد الوحدة من الضياع والسرقة بالإضافة إلى سعيها لإحكام الرقابة على الوحدة بغرض التأكد من تنفيذ السياسات الموضوعة.

عرف أستاذ الإدارة العامة الأمريكي "Marshal Dimok" الرقابة الداخلية بأنها "الطريقة أول الوسيلة التي يمكن للقيادة أو الرئاسة الإدارية أن تعرف وتحدد بها هل الأهداف تحققت على أكمل وجه، وبكفاية وفي الوقت المناسب المحدد له ".

قد تبدو الرقابة على نشاط الجهاز الإداري سبيلاً أساسياً للكشف عن إحتمالات الخطأ وسوء التصرف والتقصير والإنحراف والفساد، وذلك بما تصنعه من معايير أو معدلات لقياس الأداء أو لقياس إتجاه أو مدى هذا الأداء لتحقيق الأهداف المحددة له في الخطط والسياسات أو البرامج الرقابة الداخلية "هي الوسيلة التي تحصل الإدارة العليا بواسطتها على كل المعلومات، والحماية والرقابة التي تعتبر حيوية لنجاح عمليات المنشأة".

الرقابة على أداء الجهاز الإداري عنصر حيوي وهام لكافة العمليات الإدارية الأخرى من (تخطيط – تنظيم –توجيه - تنسيق)اذ يوجد دائماً بين تلك العمليات نظراً لإستمراريتها وتفاعلها. يوجد تلازم وترابط له آثاره الإجابية على كيفية إنجاز العمل الإداري [3]

إن الرقابة الإجابية لا تكون فقط في الماضي، وا كتشاف ما وقع من أخطاء أو إنحرافات، بل تنظر إلى المستقبل وتتنبأ بالأخطاء المحتمل حدوثها، وتتخذ ما يلزم من إجراءات لمنع حدوثها.

الرقابة الداخلية يعظم قيام الجهاز الإداري نفسه بها على ادائه وانشطته. فإنها تستهدف تمكين المظمات من ممارسة الرقابة الداخلية والتعود عليها، تمكن المنشأة من تلافي أسباب القصور والضعف والتغلب عليها، وهي

---

[1] د. سمير احمد الصبان وآخرون، مرجع سابق ص270

[2] عبد الغني عبد الله بسيوني، أصول علم الإدارة العامة (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984م) ص30

[3] د.عبد الغني بسيوني، مرجع سابق ص32

مفوضة ينظمها القانون، فيه تشمل التنظيم العام للمنشأة من حيث عمليات التشغيل، ومدى مطابقة الأداء لقرارات الإدارة وسياسات الدولة.[1]

كما عرفها أيضاً (Anthony)بأنها: العملية التي يتم بموجبها التأكد من فعالية وكفاءة الأداء كما عرفها ايضاً (Horngerm) بانها: بمثابة تطبيق لنموذج قرار مع وجود الإتصال العكسي بما يكفل التحقيق الأمثل للأهداف أما (Do puck) وآخرون يعرفونها بأنها بمثابة نظام أو عملية تنطو على مقارنة الأداء الفعلي بالتوقعات، تمهيداً لتحديد ردود الفعل المناسبة لنتائج الأداء .

أما (Otly and Betiy) فقد ذهبا إلى أنها نظام للبحث وتجميع المعلومات وبيان إجراءات المساءلة والتغذية العكسية، بهدف ضمان تكييف النمشأة مع بيئته المتغيرة، وأن سلوك وأداء العاملين به يتم قياسها على أساس مجموعة من الأهداف التشغيلية الفرعية المنسقة مع أهداف المنشأة العامة، الأمر الذي يمكن من تسوية الإختلافات وا ٍجراءات التصحيح .

الرقابة الفعالة هي التي تهتم بأن يكون لكل موظف دوره الواضح ووظيفته ووسلعته ومسؤليته، وأن يكون هنالك فصل بين الواجبات، فلا يكلف نفسه الفرد بتسجيل كفية إنجاز المهمة أو إعداد تقرير عنها .

مما سبق من تعريفات للرقابة الداخلية: هي مجموعة الخطط التنظيمية والوسائل والإجراءات الموضوعة من قبل المنشأة، للمساعدة في تحقيق اهداف الإدارة نحو التأكد من سلامة وكفاءة تنفيذ أعمال المنشأة، وتطبيق سياسات الإدارة والمحافظة على الأموال ومنع وا ٍكتشاف الغش والخطأ وكذلك التأكد من صحة وا ٍكتمال السجلات المحاسبية، وا ٍعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المحدد .

كما تم تعريف الرقابة الداخلية في المعيار الأمريكي (SAS78) statement of auditing standards:على النحو التالي:[2]الرقابة الداخلية هي عملية، ينفذها مجلس الإدارة وا ٍدارة المنشأة والموظفون الآخرون، تمتم تصميمها لإعطاء تأكيد معقول بتحقيق الأهداف التالية:

1/ الثقة في التقارير المالية

2/ الإلتزام بالقوانين واللوائح الملائمة

3/ فعالية وكفاءة العمليات

---

[1] د.يحي حسين، د. جمعة شهاب الدين، أصول المراجعة(المنصورة:د.ن) ص 124

[2] http:/metchnib.alafded.net>t11-topic.

أما المعيار البريطاني (SAS300) Statement of Auditing Standards والمعيار الدولي (ISA400) International Standards Of Auditing فقد إستخدم كلاهما التعريف التالي :

الرّقابة تتكون من بيئة الرقابة وا ٍجراءات الرقابة، وتتضمن كل السياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة و إدارة المنشأة للمساعدة في تحقيق هدفهم في التحقق بقدر المستطاع من النظام وكفاءة إنجاز الأعمال، متضمناً الإلتزام باللوائح في التحقق من حماية الأصول، منع و إكتشاف الأخطاء المالية، دقة وا ٍكتمال السجلات المحاسبية وا ٍعداد قوائم مالية ذات ثقة بصورة وقتية"

"الرقابة الدخلية هي عملية -يقوم بها مجلس إدارة المنشأة، وا ٍدارتها وموظفوها الآخرون- تصمم لتوفر تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي تشملها الأقسام التالية ":

أ. الثقة في التقارير المالية.

ب. الفعالية وكفاءة العمليات.

ت. التقيد بالقوانين والتعليمات المختصة.

ثانياً : مراحل تطور الرقابة الداخلية :

نبعت الحاجة إلى رقابة عمل الغير منذ امد بعيد حيث كان العمل والإحتفاظ بالأصول يناط به الى افراد لحساب الدوالة، وتطلب الإمر رقابة عمل هؤلاء الأفراد حيث يقومون بالإحتفاظ بالأصول وتسجيل تحركات هذه الأصول، كما أن الأفراد ملاك الأرض أو القائمون بالتسوق كانو في حاجة إلى من يقوم بالرقابة على الأعمال التي يقوم بها العاملون لحسابهم بالتسجيل والإحتفاظ بالأصول نيابة عنهم، حيث تطورت الرقابة الداخلية في عملياتها ومرت بثلاثة مراحل[1]:

المرحلة الأولى: من عام 1500م كانت العمليات المالية تسجل في سجلين منفصلين عن طريق اشخاص منفصلين يتولى كل منهم التسجيل لنفس العمليات مستقلاً عن الآخر. بغرض وجود سجلين يمكن تطابقهما لمنع التلاعب والإختلاس. وكأن الرقابة الداخلية قد تحققت داخلياً ولا يوجد من يقومون براقبة العمل من خارج المشروع، لم تشهد الرقابة الداخلية في هذه المرحلة قدراً من التطور التجاري ولم يشار الى وجود أي نظام يتعلق بالرقابة الداخلية أو النظام الداخلي، حيث أن الأسلوب المتبع في المراجعة ما هو إلا تحقق منفصل لكل عملية أو حدث مالي يتم .

([1])عبد الفتاح محمد الصحن، د. فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية(الإسكندرية: الدار الجامعية 2004م) ص 10-11

المر حلة الثانية: من عام 1500م إلى عام 1850م إتسع إستخدام الرقابة في ظل وجود الثورة الصناعية وظلت الرقابة تعني إكتشاف الإختلاس والتلاعب وا زدات أهميتها بسبب أنفصال ملكية رأس المال عن الإدارة، وأصبحت الرقابة المالية ترتكز في فحص مفصل للإحداث المالية. حيث طرأت تغيرات جوهرية في إتجاهات الرقابة وأدواتها تتحقق في هذه المرحلة والإعتراف بوجود نظام محاسبي منتظم بفرض الدقة في التقرير ومنع الإختلاس والتلاعب. بالإضافة لإستعراض مستقل للنواحي المالية تتمثل في الشركات الصغيرة والكبيرة.

المرحلة الثالثة: تتمثل هذه المرحلة من عام 1850م الى ما بعد ذلك طرأت تغيرات إقتصادية هامة أدت إلى ظهور المشاريع الكبيرة وبرزت شركات المساهمة وا نتقلت الإدارة من افراد الى مهنين حيث أصبح (الملاك) أو اصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة بحيث إنصب إهتمامهم على سلامة المحافظة على رأس المال وتنميته. لذلك ظهرت مهنة المراجعة كرقابة خارجية محايدة وتم الإعتراف بالرقابة.

ثالثاً : أهمية الرقابة الداخلية:

هنالك إهتمام متزايد لتطور مفهوم وأساليب الرقابة الداخلية ما طرأ من تعقيد في اساليب الأعمال الحديثة، وزيادةة حجم المشروعات وما يلزم ذلك من إتباع الطرق التي تحسن كفاءة المشروعات وتوفر الحماية الكافية للأصول ضد الأخطاء والغش والإختلاس.

إضافة إالى تنظيم أعمال المشروعات وفقاً للنظام الفعال للرقابة الداخلية internal control عليه عدم الفحص التفصيلي للعمليات من جانب المراجع الداخلي حيث تستحق المنفعة لكافة الأطرا المتصلة للمشروع سواء ملاكه أو مديرية أو المراجع المستقل أو غيرهم بقوة وكفاءة الرقابة الداخلية.[1]

لذلك لقيت الرقابة الداخلية إهتماماً كبيراً من قبل المنشآت والإدارات الإقتصادية منذ أمد طويل وذلك للأسباب التالية:

1/ تعقد وتشعب نطاق الأعمال جعل الإدارة تعتمد على التقارير والتحليلات لإحكام الرقابة على العمليات.

2/الضبط الداخلي والفحص المتأصل في الرقابة الداخلية يقلل من مخاطر الضغط البشري وا حتمال الأخطاء والغش.

3/ لا يمكن أن يقوم المراجع بمراجعة داخل المنشأة بطريقة إقتصادية بدون الإعتماد على الرقابة الداخلية للعميل.

([1])د. يحي حسن، د. جمعة شهاب الدين، مرجع سابق، ص122

زاد إهتمام الجهات الرقابية بالرقابة الداخلية للمنشآت الإقتصادية للتحقق من إلتزامها باللوائح والقوانين ذات العلاقة أنها وضعت عدة قوانين ومعايير، تحدد مسؤليه المراجع الداخلي نحو تقييم الرقابة الداخلية لأغراض تخطيط المراجعة وتصميم برامج المراجعة التي تمكنهن تقليل مخاطر المراجعة وا إبداء الرأي المهني السليم، حتى يكون هناك نظام رقابي داخلي فعال[1].

المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة:

يجمع الباحثون في التدقيق على أنه لابد من توافر المقومات الرئيسية التالية في نظام الرقابة السليم:

1/ هيكل تنظيمي إداري: يراعى في وضعه تسلسل الإختصاصات، والهيكل التنظيمي لابد منه خاصة في المشروعات الكبيرة التي تتعذر إدارتها عن طريق الإتصال الشخصي، بل لابد من وجود إدارات فرعية متعددة تتولى إدارة التصميم على نوع المشروع وحجمه وشكله القانوني، ولابد أن تراعى فيه البساطة والمرونة لمقابلة أي تطورات مستقبلية، كذلك الوضوح من حيث تحديد السطلة والمسؤلية، كذلك يجب أن تتحقق الخطة التنظيمية (الهيكل التنظيمي) إستقلال الإدارات التي تقوم بالعمل عن الإدارات التي تحتفظ بالأصول وعن تلك التي تجري فيها المحاسبة عن تلك العمليات والأصول.

والمقصود من إستقلال الإدارات هي منع أي إدارة من المحاسبة على نتائج أعمالها أي أن لا يقوم شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذي يشرف عليه دون تدخل شخصاً آخر حتى لا يحدث تلاعب أو تغير في السجلات يجعل إكتشافه أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً .

وعندما يتحقق إستقلال الوظائف المشار اليه ينبغي بعدها تحديد المسؤليات داخل كل قسم أو إدارة، وتفويض السلطات التي تتناسب مع المسؤليات، وذلك عن طريق دليل مطبوع تصدره الشركة ليكون مرشداً ومرجعاً لجميع المختصين، فلا يحدث تضارب أو تدخل أو تكرار للإختصاصات.

2/ نظام محاسبي: سليم يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي بإحتياجات المشروع وتصميم لدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة، ويجب أن يراعى في السجل أو المستند البساطة والوضوح حتى يسهل فهمه على من يستعمله. ويجب أن يخدم ذلك السجل أو لمستند هدفاً من أهداف إدارة المشروع كما يجب أن يراعى في تصميمه كافة أستخداماته المحتملة حتى تقلل من تغيير النماذج كل حين. هذا كما يجب أن يراعى في تصميمه ما يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة في المراحل التى يمر فيها المستند.

---

[1] د.عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، (الإسكندرية مؤسسة الشباب الجامعية، 1993م) ص122.

3/ الإجراءات التفصلية لتنفيذ الواجبات: يجب مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية ما من أولها لآخرها، أي بإنشائها والإحتفاظ بالأصول المترتبة عليها والمحاسبة عنها، لأن الجمع بين هذه المراحل في يد واحدة يشكل خطراً على المشروع بوجود تلاعب أو إختلاس. لذلك على الإدارة توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققة موظف رقابة على موظف آخر، وهكذا تقل فرص التلاعب والغش والخطأ.

4/ إختيار الموظفين الإكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة وما يتضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المشروع المختلفة، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يضمنه حسن إختيارهم ووضع كل موظف أو عامل في المكان المناسب له حتى يمكن الإستفادة من الكفاءات المختلفة.

5/رقابة الأداء في إدارات المشروع ومراحله المختلفة وذلك لتحقيق كفاءة عالية فيه ومما يجب ملاحظته ضرورة الإلتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة وا ٍذا ما وجد أي إنحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه.

وتتم رقابة الأداء بطريق مباشر كإشراف كل مسؤول على عمل من هم دونه، أو بطريق غير مباشر كإستعمال أدوات الرقابة المختلفة مثل الميزات التقديرية، والتكاليف المعيارية، وتقارير الكفاية، والتدقيق الداخلي، وما شابه.

6/ إستخدام كافة الوسائل الآلية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والمحافظة على أصول المشروع وموجوداته من أي تلاعب أو إختلاس.

هذه هي المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية السليم، وهي تختلف من مشروع لآخر حيث لا يمكن توافرها إلا في المنشآت الكبيرة التي تملك الإمكانيات المادية والي يتوفر فيها عدد كبير من الموظفين يسهل معه تقسيم العمل بشكل مثالي. أما النشآت الصغيرة فيتعذر وجود ذلك فيها، ولكن الرقابة الشخصية وا ٍستخدام الآلات الحديثة في العمليات يساعد على جعل نظام الرقابة الداخلية مقبولاً لدى المدقق بشرط انتفاء ما يثير شكه وريبته في ما يدقق.

الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية وأسسها:

أوردنا في سبق المقومات الرئيسية لنظام الرقابة السليم ولابد من إتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق تلك المقومات:

1/إجراءات تنظيمية وا ٍدارية:

وتضم النواحي التالية:

أ/ تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التدخل.

ب/ توزيع الواجبات علي الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعمل ما من البداية إلى النهاية وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر.

ج/ توزيع المسؤليات بشكل واضح يساعد على تحديد تبعية الخطأ أو الإهمال.

د/ تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة أو صالة واحدة.

هـ/إعطاء تعليمات صريحة بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كإثبات لما قام به من عمل

و/ إستخراج المستندات من أصل وعدة صور و(حياناً من عدة الوان) تختص كل إدارة معينة بصورة ذات لون معين.

ز/ إجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لآخر بحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل.

2/ إجراءات محاسبية:

وتضم النواحي التالية:

أ/ إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمداً من الموظفين المسؤلين،ومرفقة به الوسائل المؤيدة الأخرى.

ب/عدم إشتراك موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن يراجعه موظف آخر.

ج/ إستعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من إحتمالات الخطأ ويقود إلى سرعة إنجاز العمل.

د/ إستخدام وسائل التوازن الحسابي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية..الخ[1]

([1])د.خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك-عمان- (دار وائل للنشر) ص167

المبحث الثاني
أهداف وخصائص ومكونات الرقابة الداخلية

أولاً : أهداف الرقابة الداخلية Objectives Of Internal Control:

إنالرقابة الداخلية لقيت إهتماماً كبيراً من قبل الوحدات والإدارات بالمنشأت الاقتصادية منذ أمد طويل نتيجة للأسباب التالية:

1. تعقب وتشعب الأعمال التي جعلت الإدارة تعتمد على التقارير والتحليلات نتيجة لأحكام الرقابة على العمليات.
2. الضبط الداخلي والفحص المتواصل في الرقابة الداخلية يقلل من مخاطر الضغط البشري وا ٍحتمال الغش والأخطاء.
3. إستحالة أن يقوم المراجع بالمراجعة داخل المنشأة بطريقة اقتصادية بدون الاعتماد على الرقابة الداخلية للعميد.

من التعريفات السابقة يتضح بأن الرقابة الداخلية تشمل الأهداف التالية أيضاً [1]:

1. حماية موارد الوحدة ضد الإسراف والإختلاس وعدم الكفاءة لأي عدم استخدام القررات العادية.
2. ضمان دقة البيانات المحاسبية بيث يمكن الاعتماد عليها والنظام المحاسبي كنظام للمعلومات ينتج بيانات يستفاد منهفي متابعة الإنجاز وتصحيح المسارات الخاطئة وا ٍتخاذ القرارات النتي تتعلق بالسياسات المستقبلية وتعتمد نظام الرقابة الداخلية الجيد على دقة هذه البيانات في إتخاذ القرار الصحيح.
3. ضمان الاستجابة للسياسة الموضوعية وينتج نظام الرقابة الداخلية متابعة نتائج القرارات والتي تصبح سياسات معتمدة فيتم إعداد تقارير دورية عن نتائج الأنشطة من خلالها يتم التأكد من الإستجابة للسياسة الموضوعة.

---

[1] د. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص 168.

4. تقويم مستوى الأداء في كل قطاعات الوحدة الاقتصادية ويقصد بتقويم مستوى الأداء أن يتحقق من أن كل ما يقوم به من عمل طبقاً للسياسات الموضوعة والقواعد والإجراءات والإرشادات التي صيغت لتحقيق الرقابة الداخلية الجيدة في الوحدة الاقتصادية.

وإن قيام الموكل إليه بعمل يقوم به بما لا يعوق الحمل وا ٍنما يرقى بمستوى الأداء ويتناول التقويم كل قطاعات الوحدة الاقتصادية سواء الإنتاج والتسويق والبيع التمويل والأداء الإداري.

إذاً فتتطلب الرقابة الداخلية الفصل بين حيازة الأصل وا ٍمساك السجل عن ذلك الأصل وقد أصبحت هذه العناصر الأربعة تلقى قبولاً عاماً كهدف عام لأي نظام للرقابة الداخلية تتمثل في: الحماية، الدقة، الكفاءة، الالتزام.

5. إتاحة إمكانية المتابعة لنتائج القرارات والتي سوف تصبح سياسات فيتم إعداد تقارير دورية عن نتائج الأنشطة.
6. توضيح وتعريف الأفراد بمختلف الإجرءات والأساليب التي تؤدي إلى تنفيذ المهام الموكله إليهم.
7. تحديد العلاقة بين النظم المحاسبية الرقابية في المنشأة وبالتالي تحديد نظم الرقابة الداخلية وطبيعتها التي تتفق ونوع النشاط[1].

وعلى ذلك فإن الهدف تفرض علينا طبيعة وشكل الوسائل والإجراءات والأدوات التي يجب أن تعتمد عليها أي نظام فعال وناجح للرقابة الداخلية وبصفة عامة يمكن القول أن طبيعة الوسائل المطلوبة والإجراءات اللازمة يجب أن تعمل على منع الأخطاء والغش والإختلاس وسرعة إكتشافها ما قد يحد من هذه الظواهر عند حدوثها وتجنب جوانب الكفاءة في استخدام هذه الموارد.

وقد تخرج الرقابة الداخلية من نطاق المفاهيم الأساسية للإهداف إلى أخرى تتمثل في:

- حماية الصالح العام: وهي محور الرقابة وذلك بمراقبة النشاطات وسير العمل وفقاً خططه وبرامجه في شكل تكامل يحدد الأهداف المرجوة والكشف عن الإنحرافات والمخالفات وتحديد المسؤولية الإدارية.

[1] د. عبد الوهاب نصر علي، د. شحاته السيد شحاته، الواقع والمستقبل، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص 45.

- توجيه القيادة الإدارية أو السلطة المسؤلة: إلى التدخل السريع لحماية الصالح العام واتخاذ ما يلزم من قرارات مناسبة لتصحيح الأخطاء من أجل تحقيق الأهداف.

ما يحتمل أن تكشف عن عملية الرقابة من عناصر وظيفية في منع الإنحراف أو تقليل الأخطاء وهذا يؤدي إلى مكافأة هذه العناصر وتحفيزها معنوياً ومادياً .

ضرورة حماية أصول المنشأة من السرقة والإختلاس وسوء الاستخدام بالإضافة إلى التأكد من دقة حسابات الدفاتر المحاسبية وأن عملية الرقابة تعتبر هي الأساس الذي ترتكز عليه المنشأة من حيث إعدادها لقوائمها المالية باستخدام موارد بسيطة في مكانها المناسب وتوفير جميع إمكانيات المنشأة وعمل ضبط ورقابة عليها يؤدي إلى وصول المنشأة لما تتمنى من تحقيق ربح ونجاح من جراء تتبعها لنظام رقابي فعال وذلك بإستخدام المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها كأساس لإعداد القوائم المالية حتى لا يقع في أخطاء يصعب علاجها إن وضع تطبيقاً لنظام للرقابة الداخلية أيضاً يعتبر من الأهداف الرئيسية التي يجب أن تحققه المنشأة حتى يتم التوافق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى إلى تحيققها ذلك من خلال التعليمات الشعرية التي توضح العلاقة بين السلطات والمسؤليات وتحدد الإختصاصات والمهام داخل المشأة من خلال الخريطة التنظيمية التي تمثل اللوائح الإدارية والإجراءات بالإضافة إلى الوسائل المستخدمة في تنفيذ النظام داخل المنشأة والتي على أساسها يتم تحديد خصائص نظام الرقابة الداخلية بإتباع الأساليب الرقابية والمحاسبية.

ثانياً : خصائص الرقابة الداخلية:

إن الخصائص الأساسية التي يجب توافرها لأي نظام مناسب للرقابة الداخلية تتضمن[1]:

1. خطة تنظيمية تكفل حسب سير العمل وانتظامه وذلك بتقسيم العمل وتحديد الإختصاصات والمسؤليات الوظيفية.
2. تحديد الإختصاصات والمسئوليات بطريقة مباشرة في وضوح للقضاء على تداخل الإختصاصات.

[1] د.عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، مرجع سابق، ص 127.

3. وجود إجراءات تسجيلية مناسبة تنتج رقابة محاسبية فعاله على الأصول والإلتزامات وعلى الدخل والمصروفات.

4. وجود هيئة من العاملين على مستوى عال من الكفاءة.

تعتبر هذه الخصائص أساسية لأي نظام رقابي وفي الإخلال بأي من هذه الخصائص يترتب عليه عدم فاعلية النظام وتتمثل هذه الخصائص في وجود خطة تنظيمية ووجود إجراءات الحماية المادية للأصول وجود ما يثبت القيام بالعمل لمراجعة ما تم من عمل، الدقة الحسابية، وجود هيئة من العاملين على مستوى من الكفاءة.

ثالثاً : مكونات الرقابة الداخلية:

تحديد إطار للرقابة الداخلية يساعد في تحيقق أهداف المنشأة وقد أشار المعيار الأمريكي Statement of Auditing Standard(SASVA) بتحديد المكونات الخمس للرقابة الداخلية والتي يجب أن تكون مترابطة فيما بينها كما وردت في المعيار وأن يقوم المراجع بالإلتزام بالمعيار الثاني للعمل الميداني يتضمن الأنشطة التالية:

- الحصول على فهم كاف لمكونات الرقابة الداخلية لتحقيق التخطيط لعملية المراجعة.
- تقويم مخاطر الرقابة لكل التأكيدات المهمة المحتواة في رصيد حساب أو نوع معاملة أو مكونات الإفصاح في القوائم المالية.
- تصميم اختبارات تفصيلية لكل التأكيدات المهمة في القوائم المالية والحصول على فهم كاف لمكونات الرقابة الداخلية يعني به أداء الإجراءات التالية:
  - فهم السياسات والإجراءات المتعلقة بكل مكون للرقابة الداخلية.
  - تحديد إذا ما كان السياسات والإجراءات قد تم بفعالية أو أن الفهم الكاف للرقابة الداخلية يمكن المراجع الخارجي من تحديد أنواع الغش المتوقع.

- إعتبار أن هذه العوامل هي التي تؤثر على مخاطر التحريفات المهمة.
- تصميم اختبارات تفصيلية للتزويد بتأكيد معقول لإكتشاف التحريفات المتعلقة بتأثيرات معينة.

1- بيئة الرقابة:

هي التي تحدد مسار المنظمة وتؤثر على موظفيها بالرقابة وهي الأساس لجميع مكونات الرقابة الداخلية الأخرى وتوفر النظام والهيكل وتمثل الأساس للرقابة في المنشأة وتؤثر على الوعي الرقابي وفقاً لما يشير إليه المعيار الأمريكي (ASAVA) بالنسبة لمنسوبيها وهي الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية التي تقوم بتزويدها بالإنضباط والإطار العام لذلك بيئة الرقابة هي التي تمكن من معرفة جوانب القوة والضعف بالنسبة للمنشأة وأن هنالك عدة عوامل محيطة للبيئة الرقابية وردت في المعيار منها: الأمانة والقيم الأخلاقية، الالتزام بالكفاءة، إشتراك مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في المسئولية، فلسفة الإدارة وطريقة قيامها بعملها، الهيكل التنظيمي ومدى ملائمته للمنشأة وهل هو هيكل تنظيم رسمي أم غير ر سمي، توزيع السلطة والمسئولية السياسات والممارسات الخاصة بالموارد البشرية، الأمانة والقيم الأخلاقية، الالتزام بالكفاءة، إشتراك مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المسئولية فلسفة الإدارة وطريقة قيامها بعملها الهيكل التنظيمي، توزيع السلطة والمسئولية، السياسات والممارسات الخاصة بالموارد البشرية، هذه هي العوامل التي تؤثر تأثيراً مباشراً على بيئة الرقابة الداخلية[1].

أما المعيار البريطاني (SAS300) والدولي (ISA400) فقد أشار إلى أن بيئة الرقابة الداخلية تتمثل في موقف ووعي وتصرفات مجلس الإدارة وا إدارة المنشأة نحو أهمية الرقابة الداخلية وتتضمن نمط الإدارة وهل هي إدارة بالأهداف أو إدارة إستراتيجية لها رسالة معينة أو غيرها وكذلك ثقافة المنشأة وهي القيم والأفكار التي يحملها الأفراد وهي تمثل الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية تؤثر وتتأثر بها المنشأة لما تتضمن من مصالح مرتبطة بالبيئة المحيطة والمتعاملين معها.

[1] وليم توماس، أمرسون هلكي، المراجعة بي النظرية والتطبيق، (الرياض: دار المريخ للنشر، الطبعة العربي، 1989م)، ص 29.

تتسم البيئة التي تمارس فيها الأنشطة الاقتصاطية الحديثة بدرجة كبيرة من التعقيد نسبة لإحاطتها بمتغيرات دائمة سواء كانت ببالبيئة الخارجية للمنشأة أو البيئة المحيطة بها ومنها على سبيل المثال المتيغرات التي تحدث في البيئة التكنولوجية وارتباطها بمدى حداثة الأجهزة المستخدمة في الرقابة أو مدى تقدمها وكذلك المرتبطة بالبيئة القانونية والتشريعات المرتبطة بها لأن الإدارة تتخذ قرارات تتعلق بتصديق شئون المنشأة الداخلية وقرارات تتعلق بتصديقها شئون المنشأة الداخلية وقرارات تتعلق بالإستثمار والقروض لذلك تتطلب دراسة البيئة الداخلية للمنشأة والبيئة الخارجية أو المحيطة بالمنشأة لتجنب المخاطر والمهددات التي تنشأها البيئة الخارجية سواء كانت تشريعية أو تكنولوجية أو اقتصادية أو سياسية وكذلك لإكتساب الفرص التي تتيحها هذه البيئة لجلب الإستثمار والقروض.

كذلك من الضروري جمع المعلومات وإعداد التقارير المناسبة لتلبية حاجات متخذي القرار وللتحقق من مدى تلبية هذه الحاجات يجب أن تدرس طبيعة المعلومات والبيانات واكتساب الفرص لجلب الإستثمار والإقتراض وكذلك لمعرفة جوانب القوة والضعف داخل المنشأة لأن هناك أصحاب مصالح مختلفة داخل المنشأة فمثلاً (معدي المعلومات المالية) يكون لهم أهدافهم التشغيلية الخاصة ويسعون للبحث عن البيانات التي تساعدهم على إتخاذ قرارات تعظيم ثروتهم لذلك يحلاصون على تقديم المعلومات التي من شأنها تحسين صورة المنشأة التي يعملون بها وبالتالي تعظم المكافآت التي يحصلون عليها ومثل هذه التحفيزات يمكن أن تؤدي إلى وجود قدر من التحيز الشخصي عند إعداد هذه البيانات كما أن مصالح العاملين تتعارض مع مصالح الإدارة وجمهور المستثمرين من أجل ذلك لابد من تحليل البيئة الداخلية للمنشأة.

وتتم عملية التحليل بالمراجعة البيئة وهي عبارة عن عملبة فحص انتقادي منظم وموثق وموضوعي وهي كعملية موضوعية يتم أدائها بصفة دورية عن طريق المنشأة نفسها أو عن طريق جهة مستقلة ويتم القيام بها بهدف التأكد من الالتزام بنظم الإدارة البيئية والتأكد من الالتزام بنظم الإدارة البيئية والتأكد من أن البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم يمكن الاعتماد عليها وتحديد مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية يمكن الاعتماد عليها ووتحديد مدى كفاءة

نظم الإدارة البيئية ومن أنه كافياً وملائماً للوفاء بالمتطلبات القانونية وسياسات المنشأة والوفاء بمتطلبات التشريعات والسياسات الداخلية[1].

أما بالنسبة لعوامل بيئة الرقابة فقد اتفق المعيارين (SAS300) و(ISA400) مع (SASVA) في كل العوامل بالإضافة إلى وظيفة المراجعة الداخلية.

2- تقرير المخاطر الرقابية:

هو تحديد المنشأة وتحليلها للمخاطر المتعلقة بالتقارير المالية بتحقيق أهدافها وتكون أساساً لتحديد الكيفية التي يجب أن تدار بها المخاطر.

ويشير المعيار (SASVA) إلى أن تقدير المخاطر لأغراض التقارير المالية يعني تحديد وتحليل إدارة المشنأة للمخاطر المتعلقة بإعداد قوائم مالية عادلة ومدة حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن تقدير المنشأة لمخاطر القوائم المالية شبيهة بإهتمام المراجع الخارجي بالمخاطر الملازمة إضافة إلى المخاطر النهائية أو الإجمالية مثل:

أ. مخاطر حدوث الأخطاء والمخالفات الجوهرية عند إعداد القوائم المالية.

ب. مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المراجع في اكتشاف هذه الأخطاء والمخالفات وبالطبع فإن المراجع يعتمد على نظام الرقابة الداخلية لتخفيف المخاطر عند حدوث الأخطاء والمخالفات الجوهرية وعلى الإختبارات الأساسية أن هدف الإدارة هو تحديد المخاطر بتحليل البيئة الداخلية للمنشأة.

أما هدف المراجع هو تقييم إحتمال وجود أخطاء مهمة وتعريفات في القوائم المالية إلى الحد الذي تستطيع الإدارة معه أن تقوم بالتحديد المعقول للمخاطر ووضع الإجراءات الملائمة لتقليها سيكون التقييم المشترك للمراجع الخارجي للمخاطر الملازمة وللمخاطر الرقابية على درجة أقل ويجب أن يعطي تقدير المخاطر بواسطة الأداة اعتباراً خاصاً للمخاطر التي يمكن ان تنجم عن الظروف المتغيرة للبيئة الخارجية والبيئة المحيطة مثل الأنواع الجديدة من الأعمال

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1991م)، ص 321.

والمعاملات التي تتطلب إجراءات محاسبية جديدة وتغيرات النظم الناتجة عن البيئة التكنولوجية المتعلقة بتقنيات جديدة والنمو السريع للمنشأة والتغيرات في الموظفين ذوي العلاقة بتبويب البيانات وا ٍعداد التقارير[1].

3- المعلومات والاتصال:

هي تحديد المعلومات والحصول عليها وتبادلها بالشكل وفي الوقت الذي يساعد الأفراد على القيام بمسئولياتهم وأن نظام المعلومات الملائم يهدف إلى إضفاء الثقة في التقارير المالية يتضمن النظام الأساسي ويتكون من طرق وسجلات لتحديد وتجميع وتحليل وتصنيف وتسجيل وا ٍشهار معاملات المنشأة مع المحافظة على الأصول والالتزامات ذات العلاقة والاتصال يتضمن التزويد بفهم واضح عن الأدوار والمسؤليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية.

دليل السياسات ودليل التقارير المالية والمحاسبية ودليل الحسابات هي من مكونات المعلومات والاتصال وأن التركيز الرئيسي للنظام المحاسبي هو على المعاملات المالية من النواحي متعددة مثل الوجود أو الحدوث الحقوق أو الالتزامات لإكتمال التقويم، العرض، الإفصاح يجب على المحاسب أن يتضمن تاثر مراجعة كاملة في شكل سلسلة من التوثيق والمراجع المتبادلة التي تربط أرصدة الحسابات والملخصات الأخرى ببيانات المعاملات الأصلية.

تقوم الإدارة المالية بتوفير المعلومات عن المواد الاقتصادية وما تتحمله من التزامات في وقت محدد من الزمن وذلك لمساعدة المستثمرين الموردين والأطراف الخارجية الأخرى المرتبطة بالمنشأة كما تعد الإدارة تقارير التغيرات في الموارد والالتزامات مع أطراف المصالح ألأخرى وتتم إعادة إعداد القوائم المالية للمنشأة بأنواعها المختلفة من شركات مساهمة وغير مساهمة أو مجموعة الشركات المندمجة أو المؤسسات التي لا تهدف إلى ربح. وتوفير بيانات إحصائية وخرائط إيضاحية وما إلى ذلك من معلومات مفيدة للتعبير عن القوائم وما يلحقا بها من ملاحظات وخرائط التطور والتوسع في استخدام شبكة المعلومات الدولية المعروفة بالإنترنت قد أدى إلى خلق المزيد من التحديات والمخاطر التي تواجه نظم الرقابة على نظم المعلومات في ظل مجالات الأعمال الإلكترونية وتعتبر مشكلة

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، مرجع سابق، ص 322.

أمن المعلومات من أبرز المشاكل التي نتجت عن التطور التقني في تداول المعلومات والسلع والخدمات غير شبكة الإنترنت حيث أصبح بمقدور العديد من الأطراف من ذوي الخبرة والمهارة الوصول إلى معلومات غير مصرح بالوصول إليها بصورة يمكن الإستفادة من تلك المعلومات على حساب المنشأة وعملائها كما قد تقوم بتلك الأطراف بمحو وتحريف معلومات المنشأة بغرض الإضرار بها وبتطلب ذلك تطوير أدوات وا إجراءات وأساليب نظم الرقابة الداخلية بهدف حماية بيانات ومحتويات نظم المعلومات المحاسبي والحفاظ على سلامة أصوله وتحقيق أفضل استخدام ممكن لها.

4- الأنشطة الرقابية:

هي السياسات والإجراءات التي تساعد على التأكد من أن تعليمات الإدارة يتم تنفيذها ويشير المعيار (SASVA) إلى أن أنشطة الرقابة تتضمن السياسات والإجراءات اليت تساعد في التأكيد بأن توجيهات الإدارة قد تم تنفيذها وأنها تساعد في التأكيدات بأن تم إتخاذ الإجراءات الضرورية المتعلقة بمخاطر تحقيق أهداف المنشأة أن الأنشطة الرقابية لها أهداف متعددة ترتبط بالهدف الرئيسي ويتم تطبيقها على عدة مستويات تنظيمية و وظيفية تتعلق بمراجعة القوائم المالية.

ويمكن تصنيفها بعدة طرق تتمثل في رقابة تبويب المعلومات والتي تتضمن الرقابة العامة ورقابة التطبيقات السجلات والمستندات واعتماد المعاملات إضافة إلى ضمان الحصول على بيانات محاسبية يمكن الاعتماد عليها حماية الأصول الفصل بين المهام والواجبات المتعلقة باعتماد المعاملات وحفظ السجلات والأمانة على الأصول الرقابة البدنية والميكانيكية فحص وتقييم الأداء وتشجيع إتباع السياسات الإدارية واللوائح وتخفيض إحتمال حدوث مخالفات لتعلميات ولوائح المؤسسة والمنشأة.

أما المعيار البريطاني (SAS300) والميعار الدولي (ISA400) فقد أضاف التحقق من الدقة المحاسبية للسجلات مقارنة نتائج الجرد مع التسجيلات المحاسبية الرقابة وموازين المراجعة مقارنة البيانات الداخلية مع مصادر خارجية للمعلومات مقارنة وتحليل أداء الموازنات التقديرية.

5- محددات الرقابة الداخلية:

يتميز نطاق الرقابة الداخلية بعدد من الخصائص الأساسية الت يحدد وجودها كلها أو بفصلها، مدى جودة ومواطن قوة أساليب الرقابة الداخلية بالمؤسسة أو المنشأة، وفي حالة عدم وجود أي من هذه الخصائص ما هو إلا إشارة إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية ومحدداتها والخصائص هي[1]:

أ. الفصل بين المسؤليات: المتعلقة بالعاملين حتى تقلل من إحتمال الغش أو حدوث أخطاء غير متعمدة في البيانات المحاسبية، وذلك بإفتراض عدم التواطؤ بين موظفين أو أكثر في تنفيذ التلاعب أو إخفاء أي أخطاء غير متعمدة.

ب. وضوح خطوط السلطة والمسؤلية: وهي مرتبطة بالهيكل التنظيمي للمنشأة بحيث أن يكلف شاغل وظيفة عن مجموعة، حددة من الأصول أو الخصوم أو العمليات بتخصيص مسئوليات محددة لأفراد معينة.

ج. كفاءة المظفون: تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة توفر المؤهلات الكافية لدى موظفي المنشأة يجب التأمين على المسئولين عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة.

د. سلامة السجلات: إجراءات التصديق على العمليات ويمكن الحصول على المعلومات عن الإنجازات المحققة، والتي تستخدم لمحاسبة المسئولين بالشركة من السجلات والدفاتر المحاسبية، ويفضل أن تنظم هذه المعلومات طبقاً لخطوط السلطة و المسئولية ويستخدم إصطلاح (محاسبة المسئولية) للإشارة إلى نظام الإثبات بالسجلات المحاسبية وا ٍعداد التقارير المالية التي يوضح مدى النجاح في تحقيق المسئوليات.

[1] د. وهيب الساعي، د. وهبي عمرو، علم تدقيق الحسابات، (عمان: دار الفكر والتوزيع، 1991م)، ص 189.

الرقابة الداخلية تزود بتأكيد معقزل وليس مطلق للإدارة ومجلس الإدارة بأن أهداف المنأة ستتحقق بسبب تضمن محددات ملازمة في الرقابة الداخلية مثل:

1- أخطاء حكمية Judgment Errors:

هي فشل الإدارة والموظفون في إتخاذ القرارات الحكيمة أو أداء المهام الروتينية أحياناً وذلك نسبة لعدم إكتمال الملعومات أو ضيق الزمن أو أية ضغوط أخرى.

2- الإنهيار Breakdown:

قد يحدث أنهيار لنظم الرقابة عن فهم الموظفين الخاطئ للتعليمات أو ارتكاب أخطاء نتيجة للإهمال أو عدم التركيز والإعياء، التغيرات المؤقتة أو الدائمة في الموظفين أو في النظم أو الإجراءات.

3- التواطؤ Collusion:

قيام موظف (أو موظفين) بإبطال الرقابة الداخلية بالتواطؤ مع أطراف خارج أو داخل المنشأة.

4- تخطئ الإدارة للإجراءات الرقابية:

ربما تقوم الإدارة بتجاوز السياسات أو الإجراءات المتعمدة لتحيقق أ÷داف غير قانونية أو لتحقيق مصلحة ذاتية أو تحريف المعلومات.

1. احتمال تقادم السياسات والإجراءات بشكل كاف نسبة لتغير الأحوال أو أن يتدهور تطبيق الإجراءات مع مرور الزمن.
2. أن لا تتعدى تكلفة الرقابة الداخلية الخسائر المحتملة عن عدم وجزدها.
3. هذه العوامل تشير إلى أنه لا يمكن للمراجع أن يتحصل على كافة أدلة الإثبات لأغراض المراجعة من الاختبارات الرقابية.

5- مراقبة الأداء Monitoring:

عملية تقدر جودة أداء الرقابة الداخلية على مر الزمن وهو عملية لتقييم جودة أداء الرقابة الداخلية وأن تتضمن التقييم بواسطة الموظفين المناسبين لتصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية.

2/ إجراءات محاسبية:

وتضم النواحي التالية:

أ. إصدار تعليمات بموجب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال، ويساعد إدارة المشروع على الحصول على ما يريده من عمليات بسرعة.

ب. إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمداً من الموظفين المسؤولين، ومرفقه به الوثائق المؤيدة الأخرى.

ج. عدم إشتراك موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن يراجعه موظف آخر.

د. إستعمال الالات المحاسبية مما يسهل الضبط المحاسبي ويقلل من إحتمالات الخطأ، ويقود إلى سرعة إنجاز العمل.

هـ. استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية...الخ.

و. إجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة في الدفاتر والسجلات كما في حالة البنوك والموردين ومصادقات العملاء.

ز. القيام بجرد مفاجئ دورياً للنقدية والبضاعة والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

3/ إجراءات عامة:

وتضم النواحي التالية:

أ. التأمين على ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار التي قد تتعرض لها حسب طبيعتها.

ب. التأمين على الموظفين الذين في حوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أ, تجارية أو غيرها ضد خيانة الأمانة.

ج. وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر.

د. استخدام وسيلة الرقابة الحدية، يجعل سلطات الاعتماد متمشية مع المسؤلية فقد يختص رئيس القسم مثلاً باعتماد الصرف في حدود مائتي دينار وهكذا.

هـ. استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشورع كتوقيع الشيكات وعهدة الخزائن النقدية...الخ.

توثيق فهم نظام الرقابة الداخلية:

يشير الميعار (SASVA) إلى أنه يجب على المراجع أن يوثق فهمه لمكونات الرقابة الداخلية للمنشأة لأغراض تخطيط الرقابة الداخلية وأن شكل ومدى التوثيق يعتمد على حجم وتعقد عمليات المنشأة وطبيعة الرقابة الداخلية ومدى مرونتها لملائمة المتيغرات البيئة التكنولوجية.

إن توثيق فهم الرقابة الداخلية لمنشأة كبيرة ذات عمليات معقدة ربما يكون في شكل تدفقات إنسيابية، إستبيانات،وجداول وقرارات وكلما تعقدت الرقابة الداخلية زادت كثافة إجراءات الفهم ومن ثم كثافة التوثيق الذي يقوم به المراجع.

أما المعيار البريطاني (SAS300) والميعار الدولي (ISA400) يتفقان مع الميعار الأمريكي (SASVA) في توثيق وفهم الرقاب الداخلية.

الفصل الثاني

مخاطر الإئتمـــان المصرفي

ويعرض هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول:طبيعة الإئتمان المصرفي

المبحث الثاني: مخاطر الإئتمان المصرفي

المبحث الأول
مفهوم وتطور وأهمية الإئتمان المصرفي

أولاً : مفهوم الإئتمان المصرفي:

الإئتمان المصرفي هو الوظيفة الرئيسية للمصارف التجارية والتي تتمثل في قبول الودائع المختلفة وا ٍستخدامها في القروض والسلفيات والإستثمارات. ويعتبر منح القروض والسلفيات المختلفة هو منح الإئتمان أو التسهيلات الإئتمانية بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين وبما يحقق الرفاهية للمجتمع ونموه وا ٍزدهاره أمراً جيوياً لإزدهار الحياة الاقتصادية.

الدور الذي تمارسه المؤسسات المالية في النشاط الاقتصادي خاصة مؤسسات الجهاز المصرفي والتي تتولى تجميع المدخرات وتقديم الإئتمان لكافة مجالات القطاعات الاقتصادية تهدف إلى وضع القوانين والإجراءات المصرفية والسياسات والنظم التحوطية اللازمة لإنشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والرقابة والتقييم والإبداع والحد من تحمل المخاطر المفرطة من جانب مالكي المصارف وا ٍدارتها.

حيث أن النشاط الإئتماني يعتبر ذو أهمية عالية وكبيرة في نجاح المؤسسات المالية المصرفية لأن نتائج أعمالها تعتمد بدرجة كبيرة على جودة وحجم المحفظة الإئتمانية لديها وبالتالي لابد لكل المؤسسات المصرفية من توجيه معظم مصادرها نحو إدارة رقابة ومتابعة المحفظة الإئتمانية، كما أن إتخاذ القرار الإئتماني يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات والبيانات ومقارنتها تاريخياً مع المعايير الصناعية والشركات المشابهة وتحليل إحتمالية فشل المشروعات أو عدمها[1].

[1] http: // www.arabtanslators.net/edulbanking/banling.asp

أستمد تعريف كلمة الإئتمان المصرفي من كلمة Credit التي جاءت من اللفظ اللاتيني Credo والتي تعني الثقة ويبين أن الإئتمان هو الثقة التي يوليها البنك للمتعامل معه في إتاحة مبلغ معين من المال لإستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط كعينة مقابل عائد مادي متفق عليه[1].

عليه فإن الإئتمان يختلف من حيث المضمون بالآتي:

- أولاً :رغبة المقترض في الحصول على البضائع و الخدمات مقابل إعطاءه وعدة بدفع قيمتها بالنقود حين الطلب بوقت محدد في المستقبل.
- ثانياً : مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجله كالمقرض الذي يقدم للمقترض مبلغاً من المال عند السداد في الموعد المتقف عليه.

الذي يحكم أساس الإئتمان هو الثقة مصدرها أمران: الأول: رغبة المقترض في الوفاء بالتزاماته في تاريخ الإستحقاق ويتوقف ذلك على سمعة المقترض أو أخلاقه. الثاني: هو قدرة المقترض على الوفاء وهذا يتوقف على مركزه المالي حيث أن التعامل الذي لا يحصل على ثقة البنك لا يستطيع أن يحصل على تسجيل إئتماني مهما بلغ مركزه المالي[2].

والأدق في تبيان معنى الإئتمان أو الاعتماد: هو عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية نقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع في المستقبل. وينظر إليه من ناحيتين:

- الناحية الأولى: من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها وفيها يزيد السعر لأن الثمن مؤجل وهذا يسمى (الإئتمان التجاري).
- الناحية الثانية:هي العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغاً متأملاً إعادته في المستقبل مضافاً إليه الفائدة المترتبة عليه.

---

[1] د. عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م)، ص 31.

[2] حياة شحاته، مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية، (مكتبة القاهرة: الطبعة الأولى، 1990م)، ص 32.

أصل معنى الإئتمان في الاقتصادالقدرة على الإقراض، وا إصطلاحاً : هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند إنتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية إستثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

حيث عرف الاقتصاديون الإئتمان بأنه[1]: "تأجير لرأس المال اعتماداً على الثقة التي يستحقها محل تجاري معين لما يتضمنه الإئتمان من مخاطر كبيرة".

عرف القانونيين الإئتمان بأنه إعطاء حرية التصرف الفعلي في مال عيني أو في قوة شرائية مقابل الوعد برد نفس الشيء أو ما يعادل له خلال فترة زمنية معينة نظير مقابل الخدمة التي تؤدي الخطر الذي يمكن أن يتعرض له كخطر الهلاك الجزئي أو الكلي والذي تتضمنه هذه الخدمة.

يمكن تعريف الإئتمان المصرفي[2]، بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بإلتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعملات والمصارف.

الإئتمان: هو عملية مبادلة ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع في المستقبل.

ويرتكز الإئتمان من الناحية الأخلاقية على الثقة التي يوليها الشخص المدين لنفسه، وفقاً للعوامل الاقتصادية والقانونية ومن الناحية القانونية يرتكز على العقد ذاته، حيث لا يتم إلا عن طريق الوسائل الكفيلة لضمان الإئتمان أو عن طريق إنشاء رابطة نقدية.

إن فكرة الإئتمان تتبلور حول القدرة الملزمة للعقد إضافة إلى ارتباط المخاطر بالعقود الممتدة في فترة زمنية محددة لذا نجد أن الإئتمان يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالمستقبل وما يترتب عليه من تلازم حتمي بين الإئتمان والمخاطر،

---

[1] د. عبد الحميد محمد الشواربي، د. محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الإئتمانية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002م)، ص 62.

[2] http: // www.arabtanslators.net/edulbanking/banling.asp

والذي يكون له تأكثير كبير على تكلفة الإئتمان فكلما زادت مخاطر العملية الإئتمانية كلما كان المقابل الذي يتقاضاه الدائن أكبر.

يعتبر الإئتمان المصرفي مرحلة متقدمة من الوساطة المالية والخدمات المالية والمصرفية بدء نشأة خدمات الصرافة ونقل الأموال ثم يأتي بعد ذلك عملية الإئتمان التي تستند على التوافق في الرغبة والحاجة بين من تتوفر لديه الأموال (البنك) ومن يحتاج إليها (المقترض) والتأكد من الضمانات المناسبة مقابل الحصول على الإئتمان[1].

نشأة الإئتمان المصرفي:

نشأة الإئتمان المصرفي لأنشطة البنوك منذ أواخر القرن من القرون الوسطى في مدن جنوة والبندقية حيث نجد أو وظيفة البنوك تقتصر على قبول الودائع بغرض المحافظة عليها، وهي الوظيفة التي تأسست عليها فكرة البنك ومنذ القرن التاسع عشر وعلى خلفية الثورة الصناعية في أوربا والتي أدت إلأى تطور الشركات من حيث الحجم وا ٍتساع نشاطها حيث برزت الحاجة إلأى البنوك الكبيرة التي تستطيع تمويل هذه الشركات[2].

ثالثاً : تطور الإئتمان المصرفي[3]:

تطور الإئتمان المصرفي حيث مر بثلاث عصور:

العصور القديمة:

في هذا العصر شهد الإئتمان كثيراً من الحضارات كالحضارة البابلية حيث عرفت العلاقات التجارية فيها بتبادل القرض أما في ظل الحضارة الرومانية والذي تم فيها قبول الودائع وتقديم القروض حيث كان النشاط الإئتماني يستند على الذين يقومون بالإقراض.

---

[1] ناجي معلى، أحمد ظاهر، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الإئتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، (عمان: مجلة دراسات، مجلد 26، العلوم الإدارية، العدد الثاني، تموز 1999م)، ص 239.

[2] جمال زبدية، أساسيات التسهيلات المصرفية، "دورة تدريبية البنك العربي، أيار 1996م، ص 2"، نقلاً عن خالد محمد إبراهيم المدهون، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.

[3] د. عبد الحميد محمد شواربي، ود. محمد عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص 60.

العصور الوسطى:

أما في هذه المرحلة أي عصر النهضة، شهد الإئتمان سرعة التطور حيث بدأت فكرة الصيرفة في التوسع والتي عرفقت بالإئتمان، وبها زادت حاجة الطلبات العامة إلى الإئتمان، ومن هنا بدأت عمليات الودائع النقدية تتزايد وتنمح فوائد دائنة لإتساع نشاط الإقراض.

العصور الحديثة:

أما في هذه العصور –عصور غارات البربر على الدولة الرومانية- شهد الإئتمان تطور سريع وزادت الحاجة إليه وأدى ذلك إلى ضرورة إستنباط طرق جديدة للتمويل حيث تحولت الهيئات التي كانت تتولى الإئتمان إلى بنوك تأخذ شكل مؤسلت جديدة أكبر قدرة وأمتن مركزاً . وبدأت مهنة المصارف تزدهر نتيجة التطور السريع في فكرة لوديعة وبدأت تدخل الدولة في سوق الإئتمان نتيجة للتوسع في بعض البنوك وا إصدار تعهدات غير مغطاة بالكامل توسعاً مبالغاً فيه، وبعد الحرب العالمية الثانية إضطرت البنوك إلى إستنباط طرق ووسائل جديدة للتمويل وضمان القروض، وقد صاحبت تطور الحاجة إلى الإئتمان المصرفي عبر المراحل التاريخية التي مرت بها عهود بسيطة وعرفها البابليون وتم التعامل به.

حيث أصبح الإئتمان عنصراً من عناصر التمويل لإقامة ونمو المشروعات من حيث الإرتباط تاريخياً بين المصارف والنظام الرأسمالي.

أصبح التعامل بالإئتمان المصرفي في المجتمعات المتقدمة وخاصة الرأسمالية عادة شائعة بين الأفراد و المؤسسات المالية والحكومات من جهة وبين البلدان المختلفة من جهة أخرى، قد أخذت تتحدد معالم النظام الإئتماني وفقاً لمجموع العلاقات الإئتمانية وطرق الإئتمان المتبعة، وأصبح الإئتمان يؤدي أكثر من وظيفة داخل المجتمعات الاقتصادية المعاصرة، فهو يوفر أدوات للتبادل (نقود الودائع) التي تمثل ديناً لحاملها على الجهة المسحوبة عليها.

ثالثاً : أهمية الإئتمان المصرفي:

تتبع أهمية الإئتمان المصرفي من خلال دوره في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال توفير الأموال وتأمين العمالة في زيادة طاقة الإنتاج والدخل القومي، حيث تقدم دوره في مرحلة متطورة من الوساطة المالية والمصرفية وذلك من خلال الخدمات التي قدمت في مجال الصرافة ونقل الأموال والتمويل وبعد ذلك عملية الإئتمان التي تستند على دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحخصول على التمويل[1].

يمثل الإئتمان الوظيفة الأساسية المقابلة لوظيفة قبول الودائع حيث يتضح ذلك من خلال الإرتباط الوثيق بين الودائع من جهة والإئتمان من جهة أخرى وعن طريق الإئتمان يتم وضع الودائع والأموال المتجمدة أو العاطلة موضع التشيلى حتى تدر ربحاً وعائداً وبذلك يكون قد بعثت فيها الحياة وحولها من مال عاطل إلى مال عامل يدر إيراداً .

أصبحت الحاجة إلى الإئتمان والإقتراض من الأمور المهمة والملحة سواء كان للأفراد أو المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة تنموية كانت أم استثمارية، (حيث نجد أن في الحياة العملية) أي أن من الشروعات لا يعتمد في نشاطه في موارده الذاتية فقط، بل يسعى معظم هذه المشروعات إلى نقدية رأسمالها عن طريق القروض القصيرة أو المتوسطة او الطويلة والتي تمنح أو تقدم من قبل البنوك[2].

أشكال الإئتمان المصرفي:

وللإئتمان أشكال مختلفة[3]:

1. الإئتمان قصير الأجل (أقل من ثمانية عشر شهراً).
2. الإئتمان متوسط الأجل (وهو الذي يصل إلى خمس سنوات).
3. الإئتمان طويل الأجل (ويكون أكثر من خمسة سنوات).

وظائف منح الإئتمان المصرفي:

---

[1] د. عبد المعطي رضا أرشيد، د. محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، مرجع سابق، ص 38.
[2] عدنان الهندي، سياسة الإئتمان في الزطن العربي، (مجلة المصارف العربية، مجلد 70، العدد 75، آذار 1987م).
[3] حسنى خليل محمد، إدارة الإئتمان المصرفي، (إتحاد الصمارف العربية، 1975م)، ص 5.

وظيفة منح الإئتمان تعتبر من أهم وأخطر وظائف المصارف التجارية وذلك لأن الأموال التي تمنحها البنوك كتسهيلات إئتمانية ليست ملكاً لها بل هي أموال المودعين لذلك تقوم إدارة المصرف التجاري برسم سياسته الإئتمانية بما يحقق له حسن وسلامة إستخدام الأموال المتاحة له مع تحقيق عائد مناسب، وتقتضي السايسة الحكيمة لتوظيف الأموال الموائمة بين ودائع البنك من ناحية وا ٍستخداماتها من ناحية أخرى، خاصة من حيث نوع وحجم آجال إستحقاق كل منها.

تعتمد المصارف التجارية في إقراضها على أنواع وحجم وآجال الودائع المتاحة لديها وذلك بما يحقق اهداف خطة التنمية الاقتصاجية القومية بالإضافة إلى الأغراض التمويلية العادية التي تقوم بها المصارف التجارية، وذلك أنها يحكم وظيفتها كوعاء للمدخرات المتاحة عليها إقراض هذه المدخرات المتاحة لديها وتوزيعها على مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة لدفع عملية النشاط الاقتصادي ويضاف إلى ذلك أن المصارف التجارية منشآت تهدف إلى الربح، ومن الطبيعي أن أرباح المصارف التجارية تزداد كلما زادت القروض التي تمنحها غير أن حريتها هذه مفيدة في تحديد حجم قروضها لسببين[1]:

1. موقف السيولة لدى المصارف، حيث تلتزم من ناحية أمام المودعين ف يسحب ودائعهم في أي وقت بإعتبارها ودائع تحت الطلب ومن ناحية أخرى تلتزم المصارف أمام المقترضين بعدم رفض طلبات القروض السليمة بدعوى السيولة.
2. مدى ما يتوافر في القروض من ضمانات وذلك لأهميتها وعلاقتها المباشرة بالمركز المالي للمصرف وسمعته ومدى قدرته على تحقيق الربح.

وقد توجد أصول وقواعد وأسس عملية متعارف عليها لإصدار قرار بالموافقة على منح الإئتمان من عدمه. والمصرف التجاري بمنحه الإئتمان يكون قد أقرض المبالغ التي كانت عبارة عن ودائع لديه وهو ملتزم بردها عند حلول أجلها وليس عند طلبها ولذلك تعنى المصارف التجارية بتحقيق الموائمة بين مواعيد قروضها وا ٍستحقاقات

[1] حسنى خليل محمد، إدارة الإئتمان المصرفي، (إتحاد الصمارف العربية، 1975م)، ص 5.

الودائع لديها وا ٍلا إضطرت إلأى الإستعانة بما لديها من أموال سائلة أو الإقتراض من مصارف وجهات أخرى مما يعد نذيراً بضعف مركزها المالي والتي تؤدي إلى الإضطراب المالي.

أهمية وجود قواعد وأسس علمية للقروض تصون أموال المودعين، وأن تكون هذه القواعد والأسس مرنة، تراعي مدى الوعي المصرفي، والوعي بالإلتزام لدى الأفراد، وأن معايير تقييم العملاء يجب أن تسبق أسس تقييم القروض التي تمنح لهم وتتمثل أهم معايير تقييم العملاء في حسن سمعة العميل وكفاءته وخبرته الفنية بأسرار عماه، وتطوره في الأسواق وملكياته العقارية بينما تتمثل الأسس العلمية العامة لتقديم القروض في الاستعلام عن العميل من حيث مركزه المالي وسمعته في السوق وتصرفاته الشخصية والمعاملات السابقة للعميل مع المصرف وأيضاً مع المصارف الأخرى مع الإستعانة بالبيان المجمع لمخاطر التسهيلات الإئتمانية من المصرف المركزي من حيث تتناسب القروض مع الاحتياجات الفعلية ورأس المال المقترض ونشاطه الإنتاجي والتسويقي إضافة إلى تحيلل القوائم المللية مع الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات وملاحظاته إضافة إلى دراسة الميزانيات التقديرية ان وجدت للتعرف على واقعيتها وعلى مصادر الأموال المتقع الإستعانة بها لتحقيق الأهداف نحو زيادة الإنتاج والمبيعات والأرباح وتكلفة هذه المصادر وبالتالي تقرير حجم التمويل اللازم من المصرف لعملائه.

أنواع وعناصر الإئتمان:

تتضمن أربعة عناصر هي: علاقة مديونية وجود دين، فترة الدين ومخاطر الدين.

أنواع الإئتمان:

أولاً : الإئتمان وفقاً لطرق تحصيله:

أ. الإئتمان الجيد: يتم سداد الأصل والفوائد في مواعيد الاستحقاق ويتميز العميل بكفاءة إئتمانية مترفعة مع تقديمه لضمانات كافية.

ب. الإئتمان دون المستوى: يتأخر سداد الأصل والفوائد به لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور والتعثر أما يرجع لعوامل خارجة عن إرادة المشروع أو أسباب صعبة عامة بصاحب المشروع.

ج. الإئتمان المشكوك في تحصيله: يتأخر سداد الأصل والفوائد به لمدة لا تقل عن ستة شهور والضمانات غير كافية أو يصعب تحويلها لسيولة نقدية في الوقت المناسب.

د. الإئتمان الردئ: قد يتم تحصيل جزء منه خلال (12) شهر من تاريخ الاستحقاق أو يستحيل تحصيله والضمانات غير مناسبة لأحوال السوق وغالباً يلجأ البنك للقضاء[1].

ثانياً : الإئتمان الإيجاري (التشغيلي):

عبارة عن نشاط تمويلي لشراء معدات أو أصول رأسمالية بغرض التأجير أي تشتري المؤسسة المالية (كمؤجر) الأصول لشركة (كمستأجر) وتوجرها لها مع تحمل المتأجر لكافة التكاليف وللمستأجر الحق في شرائها بعد نهاية العقد مع دفع القيمة المتبقية من تكلفة الشراء مع الفوائد والأرباح أو إستمرار الإيجار بأجر رمزي كمكافأة له.

خصائص الإئتمان المصرفي:

1- خاصية التصفية الذاتية:

تعني التصفية الذاتية أن القرض يستخدم في غرض محدد ويترتب على هذا الاستخدام توليد تدفقات نقدية خارجية تستخدم في سداد القرض. ولقد عبرت تعليمات البنك المركزي عن هذه الخاصية بإشتراط توافر مصدر السداد لدى العميل المقترض، ففي المشروع التجاري يتحول القرض إلأى بضاعة مشتراة يتم تخزينها ثم بيعها ثم تحصيل قيمتها، فسداد القرض وتمسى دورة الشراء والبيع بدورة التمويل التجاري.

كما أنه في المشروع الصناعي يتحول القرض إلى خامات ثم بضاعة تحت التشغيل ثم بضاعة تامة الصنع لتخزن ثم تباع وتحصل قيمتها لتسدد القرض وتطلق على دورتي التشغيل والبيع هنا بدورة التمويل الصناعي. والتصفية الذاتية وا ٍن كانت تتفق مع مبدأ توافر مصدر السداد في أن حكيهما يتطلبان سداد القرض إما من حصائله

[1] عدنان الهادي، سياسة الإئتمان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 6.

اليت آلت إليها مراحل استخدامه المتشابهة او من هذه الحصائل أو أية مصادر أخرى للعميل المقترض، فإنهما يختلفان في الناحية العلمية في جانب يسير حيث لا يكون مصدر السداد متولداً عن استخدام القرض، فهنالك مثلاً حالة القرض بضمان ودائع أو القرض لأغراض إستهلاكية، فعادة لا يترتب على استخدام القرض توليد مصدر سداد ولكن يكون مصدر السداد هو شيء أخر (الضمان أو مصادر أخرى لدخل المقترض كمرتبة مثلاً أو ما إلى ذلك).

وحين يكون القرض بالعملة الأجنبية يتعين توافر مصدر سداد بذات العملة كأن يكون هنالك منتج يطلب قضاً لتشغيل صفقة تصدير توليد مصدراً للسداد بذات العملة، أما أن يكون القرض بعملة أجنبية ولا يتوافر لدى المقترض مصدر لسداد بهذه العملة، فمن شأن ذلك دخول البنك المقرض في دائرة خطرة وهي دائرة تقلبات العملة المحلية بالنسبة لعملة القرض وقد أثبتت الخبرة المكتسبة للبنوك التجارية في مصر أن القروض بالعملات الأجنبية تحفها مخاطر كبيرة وأودت بالعديد من المقترضين إلى التعثر لغياب مصدر السداد بهذه العملات مع تقلب في أسعار الصرف، هذا وقد يكون الضمان ذاته هو مصدر السداد، فالمقترض بضمان وديعة بالعملة الأجنبية يجب أن يتخذ البنك الحيطة تجاه هذا الضمان بإعتباره مصدر السداد المتبقي في العملات الضامنة.

2- خاصية الإقراض لآجال قصيرة:

المقصود من الآجال القصيرة ليس هو ما يطلق أجياناً بالمفهوم الشائع بأنها سنة فأقل، ولكنها تعنى أن تكون دورة التمويل تغطي دورة واحدة للتشغيل والإنتاج والبيع ثم التحصيل (ولوزادت عن سنة وبعد أقصى 3 سنوات فقد يكون القرض قصير الأجل ومدته 2.5 سنة أو سنة ونصف).

أكدت أن هذه الفترات لا تقل عادة في كثير من المشروعات الصناعية (غير الغذائية) عن عام ونصف تقريباً) هلى خلاف المشروعات الصناعية الغذائية التي تتميز خاماتها ومنتجاتها المهائية بسرعة التلف عادة وذلك فأجالها الإئتمانية عادة لا تزيد عن سنة لحتمية دوران خاماتها بمعدلات عالية وكذا سرعة دوران خاماتها بمعدلات عالية وكذا سرعة دوران المنتج تام الصنع.

على أن خاصية الإقراض لآجال قصيرة لا تعني أن البنوك التجارية لا تمنح قروضاً متوسطة الأجل أو طويلة الأجل بل هي تمنح بجانب القروض القصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل قروضاً أخرى لتمويل جزء من الاستثمارات الثابتة في المشروعات (إنشاءات توسعات إحلال وتجديد الطاقة الإنتاجية).

غير أن الجانب الأعظم من القروض والسلفيات لدى غالبية البنوك التجارية (نحو 95% منها) تكون لآجال قصيرة غالباً وعادة ما تربط البنوك بين التسهيلات القصيرة والمتوسطة للعميل الواحد كخدمة تمويلية متكاملة حتى تكون حركة الأموال في المشروع على المدى الطويل لهذا البنك أو نتيجة الإطمئنان إلى السلامة الاقتصادية للمشروع وثم التوسع في التمويل الممنوح له.

وترتبط التصفية الذاتية بقصر الأجل إنا نظرنا إلى قابلية الضمان للتمويل إلأى سيولة في الآجل القصير ويتجلى ذلك في الإقراض بضمان ودائع أو بضمان أوراق تجارية أو بضائع فهنا يحمل تصفية الضمان مصدراً السداد (بضمان ودائع) أو التصفية التدريجية في الاستحقاق (بضمان أوراق تجارية) أو عند التصديق (بضمان بضائع) فهنا نجد أننا أمام مصدر ذاتي للسداد تتعاظم أهميته كلما زادت درجة إحتمالات تحول الضمان إلى سويلة باقل تكلفة أو خسارة ممكنة في الأجل القصير.

وأخيراً تأتي علاقة التصفية الذاتية بقصر الأجل في قابلية فلال من الضمان والمخزون السلعي (الظاهر مثلاً في المركز المالي للعميل المقترض) البيع في السوق.

3- خاصية نقل القروض للبنك المركزي:

وتعنى هذه الخاصية استحواذ البنك التجاري على أصول (أو ضمانات) يمكن نقل عبئها مؤقتاً للبنك المركزي عن طريق الاقتراض بضمانها، ويطلق عليها السيولة الإحتياطية إذ يمكن للبنك التجاري عند الحاجة أن يعيد خصم الأوراق التجارية المتوافرة فيها الشروط المقررة وأويعيد رهن بعض أنواع الأوراق المالية أو السلع التي يرهنها لعملائها بشروط محددة.

وفي أوقات محددة قام البنك المركزي بالحلول محل البنوك التجارية في قروضها للقطاع الحكومي في صورة سندات وما يعنينا في هذا المحال فإن القروض الحكومية التي كانت قائمة لدى البنوك التجارية ثد ساعدت على خلق سيولة لهذه البنوك.

ومن جهة أخرى تكشف الاتجاهات عن ظهور مؤسسات متخصصة تلعب دوراً هاماً في شراء الديون أو في تداول الأوراق التجارية قبل استحقاقها احتياطية بشكل أخر بالإضافة إلى ما تقدم، ومثل هذه المؤسسات شائعة في الدول المتقدمة.

وكذلك فهنالك خاصية أخرى مرتبطة بما سبق وهي خاصية تمتع بعض الضمانات بميزات عملية فاخرة ومثال هذه الضمانات شهادات الإدخار شهادات استثمار البنك الأهلي أذون الخزانة المصرية، الأوراق المالية الحكومية المصرية، حيث تعتبر كلها حكماً من قبيل الودائع النقدية حينما تؤخذ كضمان وذلك في مجال احتساب مفهوم التسهيلات الإئتمانية عند حساب نسبة الـ25% (الحد الأقصى لما يغرضه البنك للعميل الواحد كنسبة من حقوق ملكية البنك)، وفقاً للمادة 37 من قانون البنوك والإئتمان (وكذا ما يطرأ تباعاً على مثل هذه التفسريات من تعديل كما حدث من تغيير لهذه النسبة إلى 30% من القاعدة الرأسمالية للبنك).

وهذه الخاصية الجديدة تعتبر إمتداداً لفكرو السيولة الاحتياطية وهي تترك ذات الأثر لدى ذكرناه بالنسبة لمسئول الإئتمان عن عرض هذه الفكرة التي أوجدها المشروع في مجال تفسير المعيار السابق (معيار الـ25% أو الـ30%) من خلال إكساب بعض بعض الضمانات حوافز إئتمانية خاصة.

4- خاصية المغايرة (تغير الظروف):

من الأمور المتعارف عليها أن القرض الذي يمنح لعميل معين يرتبط ويدور مع ظروف العميل ومع المناخ السائد وقت منح القرض، كما ترتبط شروط ومكونات وضمانات القرض مع هذه العوامل مجتمعة.

فإذا ما حصل عميل على قرض لتمويل دورة تشغيل صناعية في ظل ظروف محددة بذاتها كانت تشير إلى أن المنتج النهائي سيجد سوقاص له وسوف تسترد حصيلة البيع بعد 15شهراً مثلاً، ثم تغيرت الظروف السائدة بعد سنة من منح القرض نتيجة سيادة ظروف أخرى متغيرة كما هو مشاهد طوال بعض سنوات خلت حيث كانت تفتح الأبواب لإستيراد سلعة معينة فجأة فيؤثر قرار السماح بالإستيراد لهذه السلعة (التي كانت على قائمة الحظر أصلاً لحماية المنتج المحلي)على تصريف المنتج المحلي فتنكمش دورة البيع وتختنق دور ة رأس المال العامل في مثل هذا النوع من النشاط وهو ما يؤثر تلقائياً على قدرة المشروعات الإنتاجية العاملة في هذا النشاط، على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير ومن بينها التزاماتها تجاه البنوك وعندئذ يجب على البنوك أن توفق أوضاعها تجاه هذه الظروف وتعيد النظر في تاريخ استحقاق هذه الالتزامات وجدولتها وفق قدرات المقترض وفي إطار ظروف السوق المستحدثة والقول بخلاف ذلك يعني أن تتحول البنوك وغيرها من الدائنين إلى سيوف على رقاب المدينين متى تغيرت ظروف السوق وتراجعت احوالهم المالية وهو أمر لا يتوافق مع مصلحة هؤلاء الدائينين أنفسهم ولا مع المصلحة العامة التي تتطلب دفع عجلة مثل هذه المشروعات وا ٍستمرار الدماء في شرايينها.

وهنالك وجه آخر من أوجه الغايرة في ظروف التمويل وهو كمبيالات تجارية مثلأص وتتراجع ظروف المدينين يف هذه الكمبيالات بما يؤثر على نسبة التحصيل بالهبوط فعندئذ يمكن البنك أن يتحول من ضمان الأوراق التجارية إلى ضمان البضائع أو إلى ضمان آخر قد يكون مقبولاً له.

المبحث الثاني
مخـــاطـــــــــر الإئتمان المصرفي

ماهية المخاطر المصرفية:

المخاطر هي شيء يومي يواجه كل شخص أو عمل أو شركة ولا يوجد هنالك عمل يمكن تأديته في أي مجتمع حر بدون مخاطر وبشكل عام فإن المخاطر تعني مجالات الخسارة غير المتوقعة أو عدم الربح لأي شيء له قيمة وتحدث المخاطر بسبب الإختلاف في المحصلات او النتائج، وبما أن مجال التأمين يعني في النتائج المختلفة للخسائر المالية الغير متوقعة أكثر منه المتوقع فإنه يميز صفات المخاطر اللاتوقع أكثر منه التوقع واللامعرفة أكثر منع التوقع واللامعرفة أكثر من المعرفة.

تتعرض البنوك والمصارف إلى المخاطر كثيرة ومتعددة قد تشمل مخاطر الإئتمان الإنتاج متقلبات الأسعار، التقنية الإنتاجية، التعامل مع الآخرين، كما تقسم لمخاطر العمل، مخاطر السوق، إختلاف الأسعار الفعلية عن المتوقعة كنتيجة لظروف عمل غير مناسبة (التوقف عن سداد القروض، سعر الفائدة، سوق رأس المال، القوى الشرائية، الإدارة، حجم ونوع الضمانات المقدمة، تكاليف توفر الموارد المالية لمؤسسات الإئتمان).

أولاً : طبيعة ومفهوم مخاطر الإئتمان المصرفي:

المخاطر: حسب المفهوم العام ووفقاً لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافاً ببعلئد المتوقع، أي بمعنى احتمال إختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعاً، وتنشأ في مجال العمل المصرفي كنتيجة طبيعية لتعامل المصارف مع الآخرين، ويمكن النظر إليها من زاويتين هما[1]:

أولاً : المخاطر المنتظمة (مخاطر السوق):

هي المخاطر التي تتعلق بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة أو التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع، وهي المخاطر العامة التي تسري على لأعمال الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة

(1) Weston, J, Besley, S. and Brigham, T., Essentials of managerial al Finance University of California, los anglos, (The Dryden press)1996 .

التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام، وتؤثر على كافة المستثمرين دون إستثناء، حيث أن التنوع الإستثماري حيال هذه المخاطر ليس حلاً جذرياً وا ٍنما يخفف من حدتها كما لا يمكن التخلص منها، أولاً يمكن تجنبها بالكامل مهما زادت در جة تنويع الإستثمار[1].

تأثير الإئتمان بظروف السيولة والسوق:

ظروف السيولة والسوق تعتبر من العوامل المؤثرة في عمليات الإئتمان، بحيث يكون وضع الإئتمان جيد إذا كان هناك رواح وانتعاش والعكس في حالة الركود الاقتصادي تظهر مشاكل الإئتمان، حيث أن الإئتمان يتأثر بمخاطر السوق والتي تتضمن الصرف الأجنبي، إضافة إلأى العمليات التي يمكن استخدامها لقياس مدى حساسية أو تأثير الإئتمان بظروف السوق وتعتمد بالدرجة الأولى على التحليل الدقيق لرغبة العميل وقدرته على تسديد التسهيلات الإئتمانية، قد تتضمن مخاطر السيولة الهامش واتفاقيات الضمانات، ويقاس مدى تأثر الإئتمان بظروف السيولة بواسطة التحليل الدقيق لتقلبات ظروف العميل من وراء ضغط السيولة.

ومن أمثلة هذه **المخاطر**:

1- مخاطر التضخم والكساد:

هي المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في السندات الحكومية والاستثمارات الإدخارية، وتسترد قيمتها الأصلية ولكن تؤدي إلى انخفاض قيمتها الشرائية قياساً بنفس الوحدات من النقود، حيث تؤدي هذه المخاطر إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية، فمن المعروف أن التخضم كان ولا زال سارياً بل وبشكل سريع في العالم كله فليس لهذه المخاطر حل حقيقي أو جذري على الرغم مما يذكره البعض بأن الاستثمار العقاري او الاستثماري في الأسهم سوف ينخفض من حدة المشكلة[2].

---

[1] د. طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكمبيوتر، الإسكندرية، 2003م، ص 327.

[2] Kamenchen, D , money and Banking, The Uaiversity of Georgia, Athens, (South Westen Publishing co)1992.

2- مخاطر تغيير أسعار الفائدة:

هي المخاطر التي تمكن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة وقدرة البنك على تقييم أوضاعه في الوقت المناسب وتظهر في اتجاهين هما:

1. مخاطر قيمة رأس المال: وهي التي يتعرض لها حامل السند عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق، وتوضيحاً لذلك نفرض أن هناك سنداً قيمته الأسمية 100 دينار بسعر فائدة 4% يستحق في عام 2004م وقد ارتفع سعر الفائدة في السوق غلأى 10% أيضاً فإن سعر السند الأول سينخفض في السوق لأنه بسبب هذه الزيادة سيرغب حامل هذا السند في التخلص منه لشراء سندات الجهة الثانية.

   من الناحية النظرية فإن هذا الخطر يمكن أن يتوازن بالمكاسب التي تحدث لو انخفضت أسعار الفائدة في السوق، ولكن لا نتوقع أن يحدث ذلك كثيراً وبالتالي فإن المستثمر في السندات ذات الاستحقاق الطويل الأجل لابد من تتعرض لهذا النوع من المخاطر.

2. مخاطر إيرادية: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة أيضاً والتي تؤدي إلى تحقيق خسائر في حالة عدم اتساق تسعير كل من آجال الأصول والالتزامات الحساسة (مثل عدم تطابق تواريخ استحقاق عمليات الإقراض مع عميلات الإقتراض) فمثلاً لو دخل البنك مع أحد عملائه في استثمار على أساس فائدة معين وحدث ارتفاع في أسعار الفائدة السائدة في السوق، فإن البنك يكون قد دخل في استثمار ذو دخل منخفض وهو بطبيعة الحال يقل عن العائد السائد في السوق.

   قد تنشأ هذه المخاطر عند وجود إختلاف بين تاريخ حق شراء وبيع العملات في عمليات التبديل أو المقايضة, حيث تمكن المخاطرة في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة خلال فترة شراء أو بيع عملات أجنبية كجزء من عملياته في أدارة الأموال أو الاستثمار بهدف تحقيق الأرباح، وذلك بقيامه مثلاً بشراء عملة أعلى من مردود الفائدة على عملة أخرى.

3- مخاطر أسعارالصرف:

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو المراكز المحتفظ بها من تلك العملات فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عمله معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يمكن في إنخفاض سعر الصرف وا ٍذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يمكن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة[1].

هناك أسباب تؤدي إلأى تدهور أسعار صرف عمله بلد ما تتمثل في العجز المستمر في موازين المدفوعات، عدم إتباع سياسات مالية رشيدة مما يؤدي إلأى زيادة الاقتراض الحكومي والذي ينشأ عنه ضغوطات تضخمية على الاقتصاد. أما في مجال العمل المصرفي فإنه للحماية من آثار التقلبات المحتملة في أسعار الصرف يمكن للمصرف إتباع الوسائل التالية:

i. الموازنة بين الأصول والإلتزامات المحتفظ بها.

ii. إجراء عقود تغطية في حالة إختلاف المبالغ والآجال.

4- مخاطر السياسة المالية والاقتصادية:

هي المخاطر المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في بلد المفترض، وتزداد هذه املخاطر إذذا كان الالتزام المالي للمقترض غير محرر بالعملة المحلية، حيث من الممكن ألا تتوفر العملة الملتزم بها هذا النقترض بصرف النظر عن أوضاعه المالية الخاصة[2].

بهدف تقييم هذه المخاطر إلى تحديد المؤسسات المالية ومدى ملاءمتها لجذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على الإئتمان من المخاطر، ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى عدة مؤشرات فرعية:

---

[1] د. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك تحيلل العائد والمخاطرة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م)، ص 206.

[2] د. حمود بن ضجور الزدجالي، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية، واتحاد المصارف العربية، 2003م، ص 118.

1. مؤشر تقييم المخاطر السياسية: ويشكل نسبة 50% من المؤشر المركب.
2. مؤشر تقييم المخاطر المالية: ويشكل نسبة 25% من المؤشر المركب.
3. مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية: ويشكل درجة 25% من المؤشر المركب.

يتم تقسيم كل مؤشر منها إلى خمسة درجات هي:

i. مخاطر عالية جداً .
ii. درجة مخاطر عالية.
iii. درجة مخاطر معتدلة.
iv. مخاطر منخفضة.
v. مخاطر منخفضة جداً .

ثانياً : المخاطر غير المنتظمة:

هي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع، محدد دون غيره، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع الاستثماري، فالمخاطر غير النظامية هي مخاطر خاصة، ومن هنا يجب تنويع الاستثمارات وا ٍدارتها بكفاءة عالية.

العمل المصرفي بطبيعته ينطوي على تحمل مجموعة واسعة من هذه المخاطر وأهمها ما يلي:

1- المخاطر الإئتمانية:

هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بغلتزامه عن المواعيد المحددة. وقد تشكل عمليات منح القروض النشاط الرئيسي للمصارف التي تتطلب الحكم على الملاءمة المالية للمقرض، وا ٍن كان ذلك ليس صحيحاً دائماً لأنه قد تنخفض ملاءمة مقترض معين مع الزمن لأسباب وعوامل معينة. وبالتالي فغن

المخاطر الإئتمانية أو تقصير الطرف المقابل في الأداء وفق أحكام التعاقد تعد من المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف[1].

لا تطبق هذه المخاطر على القروض فحسب بل تتسحب على سائر الموجودات الأخرى التي تدخل ضمن الميزانية العمومية وخارجها كالضمانات والقبولات المصرفية، وتنشا عنها مشاكل كبيرة وخيطرة بسبب التقصير في تصنيف وتحيدد بعض الأصول غير الفعالة التي تستوجب إنشاء احتياطي لمواجهتها مع وقف احتساب العوائد المتعلقة بها.

تحمل مخاطر إقتراض كبيرة تجاه مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذوي الصلة هي من الأسباب المعهودة للمشاكل المصرفية، حيث أنها تمثل تركيزاً للمخاطر الإئتمانية، كما يمكن ان تنشأ إذا تم تركيزها في قطاعات أو صناعات معينة أو مناطق جغرافية معينة، أو نتيجة وجود محموعة من القروض ذات الخصائص المعينة اليت تجعلها معرض لتأثير العوامل الاقتصادية ذاتها مثل المعاملات التي تنطوي على حجم مرتفع من الإستدانة.

كما تظهر بعض مخاطر الإقراض عند منحه للأطراف ذوي العلاقة كمنح الإئتمان لأفراد أو مؤسسات مرتبطة بالمصرف عن طريق الملكية أو عن طريق القدرة على ممارسة سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على القرار، مما يزيد في حالة عدم الرقابة عليها من درجة المخاطر بسبب عدم خضوعها في كثير من الأحيان إلى شروط تجارية محضة، وابتعاده عن أسس الإقراض والضوابط العمول بها أو غياب الضمانات الكافية، وما ينتج عنه من تحقيق الإستفادة الشخصية والبعد عن الموضوعية والأسس التجارية الواجبة لدى منح الإئتمان وبالتالي تكون عملية التحقق من ملاءمة المقترض لا تتم دوماً بشكل موضوعي، الأمر الذي يرفع من درجة المخاطر التي تشكل تهديداً لموجودات المصرف.

أ. مخاطر نظام يسمح بإجراء تقييم مستقل وشامل لسياسات لمصرف وا ٍجراءاته المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات وذلك من خلال:

i. وجود سياسات مكتوبة وتحوطية بشأن منح الإقراض وا ٍدارته.

[1] ديفيد فولكترس وآخرون، نحو إطار الاستقرار المالي، تقرير مترجم، صندوق النقد الدولي، 1999م، ص 122.

ii. تعزيز عمليات الإقراض بالوثائق الملائمة والمطلوبة.

iii. وجود معايير تحدد الضمانات من حيث النوع والحجم ومقبولة من قبل الإدارة.

iv. أن يكون اتخاذالقرار الإئتماني بعيداً عن الضغوط غير المناسبة من قبل أطراف أخرى وبعيداً عن المصالح المتضاربة.

v. وجود نظام للمعلومات وقاعدة للبيانات تقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع محفظة الإئتمان بما في ذلك العمليات المتعلقة بتصنيف القروض وتقييمها.

ب. وجود إجراءات متطورة وكافية تتيح للمصرف إجراء متابعة مستمرة للعلاقات الإئتمانية من خلال:

i. وجود سياسات وغجراءات ملائمة للتحقق من جودة الموجودات وكفاية الاحتياطات المخصصة لتغطية خسائر الإئتمان وذلك من خلال:

ii. إجراء تقييم لسياسات المصرف بشا، قواعد تصنيف الأصول والتأكد من تنفيذها بشكل مناسب.

iii. وجود آليات تعمل بإستمرار لتقدير مدى قوة وصلاحية الضمانات المقدمة.

ج. وجود نظم للمعلومات لدى الإدارة العليا للمصرف يسمح بتحديد ومراقبة المحخاطر المركزه الموجوده في محفظة القروض والاستثمارات وذلك من خلال:

i. تعيين حدود تحوطية احصر المخاطر المتصلة بالإقراض الممنوح لمجموعة مقرضين منفردين أو مجموعات من المقترضين ذوي الصلة، وذلك بغرض وضع أساليب القياس المخاطر الكبيرة والسيطرة عليها من خلال تعيين حدود قصوى لهذه الإئتمانات منسوبة إلى رأس مال المصرف.

ii. التأكد من أن عمليات الإقراض للأطراف ذوي العلاقة تتم على أسس تحارية محضة دون شروط تفصيلية.

iii. مراعاة أن تكون المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة مرتبطة بجد أقصى لا يجوز تجاوزه وأن تخضع هذه المعاملات لموافقة مجلس الإدارة وا ٍبلاغها إلى السلطات الرقابية أو منعها بشكل قاطع إذا كان ذلك مقتضى.

iv. وجود نظام يسمح بمراقبة المخاطر المركزه بحيث يتم إخطار السلطة الرقابية عن أية مخاطر إقراض تتجاوزه حداً معيناً (مثلاً 10% من رأس المال).

2- مخاطر السيولة Liquidity Risk:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات عندما تكون سويلة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفته معقوى بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي إلى عدم السيولة إلى إنعدام الملاءمة المالية للمصرف.

ولإدارة إقراض هذه المخاطر يتطلب الأمر ما يلي[1]:

i. تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية يعكس تطورات أوضاع السيولة.

ii. تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الإلتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.

iii. الإدارة الجيدة للموجودات والإلتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.

iv. المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة.

v. وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجالها واستحقاقاتها.

3- المخاطر التشغيلية Operational Risk:

[1] د. طارق عبد العال، إدارة المخاطر، مرع سابق، ص 208.

هي المخاطر التي تحدث بسبب الإختلال الوظيفي في نظم المعلومات وتنشأ نتيجة لضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي في المصارف، بالرغم من أن هذه الضوابط تعمل على التأكد من المصرف يقوم بعملياته بشكل حذر بما يتفق مع السياسات والإستراتيجيات التي تضعها إدارة المصرف وأن هناك حماية للموجودات وسيطرة على الإلتزامات إضافة إلى أن النظام المحاسبي يقدم معلومات كافية وصحيحة عن أداء المصرف في الوقت المناسب.

وهناك ثلاثة ميادين تظهر فيها مدى فاعلية وكفاءة النظم والضوابط الرقابية وهي[1]:

i. الهياكل التنظيمية وتشمل تحديد المستويات الوظيفية والمسليات والواجبات المترتبة عليها، والصلاحيات الممنوحة لكل مستوى منها وا ٍجراءات إتخاذ القرار.

ii. الإجراءاتماالية والمحاسبية وتشمل وجود نظم ولوائح مالية وا ٍدارية ومتابعة الحسابات وا ٍعداد القوائم المالية.

iii. مبدأ الرقابة المزدوجة وتشمل الفصل ما بين مختلف الوظائف ووجود الرقابة المزدوجة على الموجودات ووجود مراجعة ورقابة فعاله على الحسابات.

4- مخاطر عدم كفاية رأس المال:

تعني مدى إمكانية رأس المال في مواجهة مخاطر الخسارة في الأصول وعدم تاثير تلك الخسارة على ودائع العملاء أو تخفيض حجمها ويجب على السلطة الرقابية تعيين حدود رأس المال المطلوب بحيث تشمل المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسارة وألا تكون أقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل بشأن رأس المال المصرفي وذلك لمقابلة مخاطر الإئتمان ومقابلة مخاطر السوق وتشمل تقلبات أسعار العائد وتقلبات أسعار الصرف ومراكز المفتوحة وتقلبات أسعار العقود[2].

i. رأس مال الأسهم له غايات متعددة فهو مصدر دائم لدخل المساهمين بالإضافة إلى كونه مصادر للتمويل والنمو فضلاً عن أهميته في توفير الحماية للمودعين والدائنيين وغيرهم من أصحاب المصالح.

---

[1] د. سمير الشاهد، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، إتحاد المصارف العربية، 2003م، ص 59.

[2] د. محمود عبد العزيز محمود، الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من لجنة بازل، (اتحاد المصارف العربية، 2003م)، ص 78.

ii. يجب على السلطة الرقابية تحديد حد أعلى من الحد الأدنى الذي تحدده لجنة بازل عندما يكون ذلك ضرورياً بسبب تركيبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف كما في حالة وجود ضعف في نوعية الموجودات أو زيادة تركيز المخاطر.

يعالج اتفاق بازل لرأس المال عنصرين من عناصر النشاط المصرفي هما:

i. مستويات المخاطر الإئتمانية للموجودات بالميزانية.

ii. العمليات التي تقع خارج الميزانية والتي تعمل لقرضاً كبيراً للمخاطر.

يحدد الاتفاق أن رأس المال المقبول لأغراض قيام الملاءمة المصرفية ويشمل رأس المال الأساسي وهو المستوى الأول ويتألف من رأس المال الأسمى والاحتياطات المعدة سواء تم إنشاؤها من أرباح غير نوزعة أو فوائض أخرى كعلاوات المال الأسهم والاحتياطي العام والاحتياطي القانوني أما المستوى الثاني لرأس المال والذي يسمى رأس المال التكميلي فيشمل الأدوات الرأسمالية المختلطة والقروض طويلة الأجل ذات الخصائص المعينة وقد حدد الاتفاق أيضاً ترجيحات نسبية لمخاطر العناصر الداخلية والخارجة لميزانية المصرف وفق خمسة أوزان هي (صفر، 10%، 20%، 50%، 100%)[1].

كما حدد الاتفاق شروط للحد الأدنى لمعدلات كفاية رأس المال وهي: 4% من رأس المال من المستوى الأول و8% من مجموع رأس المال (المستوى الأول + المستوى الثاني) وذلك منسوباً إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر. ومن الأهمية في هذا الصدد الإشارة أيضاً إلى أن إطار اتفاق بازل الجديد والمقرر تنفيذه من خلال العام 2005م والمعروف باسم بازل يتضمن مجموعة من المعايير الجديدة التي تهدف إلى خلق بيئة مناسبة للنظام المالي والنظام المصرفي والمحافظة على إدارة جديدة للإئتمان وضمان يفصيل الرقابة على مخاطر الإئتمان وتطوير دور الرقابة المصرفية ويستند الاتفاق الجديد للجنة بازل إلى ثلاثة أسس رئيسية[2]:

[1] د. خليل الشماع، تقرير لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال.
[2] د. محمود عبد العزيز محمود، مرجع سابق، ص 102.

- أولاً : تطبيق طريقة جديدة لحساب رأس المال المرجح بالمخاطر واللازمة لمواجهة مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر الإئتمان.
- ثانياً : وجود آلية للتقييم الداخلي لمتابعة كفاية رأس المال من قبل الجهات الرقابية بحيث تكون منسجمة مع بيئة وا ٍستراتجية المخاطر الإجمالية وبما يمكن من التدخل بكفاءة وفاعلية لمواجهة هذه المخاطر.
- ثالثاً : الانضباطية السوقية: والتي تعني تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال وذلك بتعزيز إمكاناتها على مواجهة احتمالات الخسائر جراء تعرضها لمخاطر وهي تتطلب توفير معلومات دقيقة وتقييم صحيح للمخاطر وزيادة درجة الإفصاح عن هيكل رأس المال ونوعية المخاطر والساسات المحاسبية المتبعة في تكوين المخصصات.

مخاطر الإئتمان المصرفي وأنواعه:

أولاً : المخاطر المتعلقة بالمقترض (العميل):

1- أهلية المقترض وصلاحية القرض:

من الطبيعي أن يمطئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة وأنهيملك سلطة الإقراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافةشروطه وضماناته وفي هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانوني للمنشأة المقترضة وحقوق وسلطات المديرون في الاقتراض وفي حالة عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الاقتراض يتعين توفر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعاً حسب الأحوال. ويجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة في التعاقد وذلك بالإطلاع على التعويض الصادر له في هذا الشأن من السلطة المختصة والشروط التي يمكنه التعاقد على أساسها حتى يمكن الإطمئان إلى عدم تجاوزهالحدود المفوض فيها.

2- السعة الإئتمانية للمقترض:

نستشف من المعلومات التي يتم تجميعها عنه والتي تعكس مدى إحترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها. وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه ويجب الإطمئنان إلى حسن نواياه وأمانته. هذه الأمور وغيرها يكشفها الإستعلام عنه من السوق والبنوك وبإستراجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي. ولا شك أن أمانة العميل في التعامل‌تعد أمراً ضرورياً حتى مع توافر الضمانات وذلك لتلافي المشاكل التي قد تنشأ عن التصرفات السيئة لبعض الملاك واستخدامهم لطرق إحتيالية تضر بالبنك من أمثلتها تقديم بعض البضائع التالفة كضمان للبنك. أو تقديم كمبيالات مزورة أو كمبيالات مجاملة، أو استخدام تسهيلات السحب على المكشوف في أغراض تخرج عن القرض المحدد للتمويل أو عن دائرة نشاط المنشأة.

3- السلوك الاجتماعي للمقترض:

يقصد به طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق فهذه التصرفات الشخصية قد يؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

4- المركز المالي للمقترض:

هو الذي يعاونه في الوصول إليه عن طريق دراسة القوائم المالي (الميزانية وحساب التشغيل وحساب الأرباح والخسائر)وا ٍستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي.

5- المقدرة الإنتاجية للمقترض:

هي التي يتم الوقوف عليها من حيث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة، والأسلوب المتبع في الإنتاج، والتنظيم الداخلي للمنشأة، وخبرة العاملين فيها، ومدى جدوه إنتاجها وتقبل السوق له، وا ٍنتظام عملائها في السداد وخططها بشأن الإنتاج، والتوسع في النشاط في المستقبل.

ثانياً : المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:

تختلف طبيعة نشاط المقترض وأسبابه على حسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية. مثلاً الإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية وتوافر المياه ومدى التعرض للآفات الزراعية ومن ثم فإن المعروض من الحاصلات يتسم بالمرونة في الأجل القصير في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية[1]، من ناحية أخرى فإن عرض الإنتاج الصناعي يكون غير مرن في الأجل القصير في حسن أن الطلب عليه يختلف درجة مرونته بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعاً ضرورية أو كمالية ومن ثم يصعب حصر المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج خاصة مع تعدد الأسواق وا ٍختلاف أوراق المستهلكين.

ثالثاً : المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها (للمقرض):

هذا النوع من المخاطر يختلف على حسب طبيعة كل عملية إئتمانية وظروفها وضماناتها، فمخاطر الاقتراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الإقتراض بضمان أوراق مالية وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات وا ٍصدار خطابات الضمان المرتبطة بها. ويمكن إبراز ذلك من تحليل بعض صدور هذه المخاطر.

بالنسبة لتمويل المقاولين ترتبط المخاطر أساساً بمدى كفاءة المقاول وخبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها، سواء من حيث سلامة الدراسات التي يعدها للدخول في العطاءات أو من حيث إدارة التنفيذ وفقاً للبرامج الموضوعة لذلك دون تضحية بمستوى الأداء والأمر الذي يمرض المقاول لسحب العملية او لدفع غرامات كبيرة.

رابعاً : المخاطر المتعلقة بالظروف العامة (للمقترض):

أ- المخاطر الاقتصادية: التي تخرج عن إدارة المقترض وعن تأثيره ومن أمثلتها:

1. أهداف خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات وما يتطلب تنفيذها من إستصدار قرارات اقتاضدية ومالية ونقدية قد تؤثر أحياناً على بعض الأنشطة في الدولة.

[1] الخضري محسن أحمد، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، ط 1997م)، ص 54.

2. اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

ب- مخاطر الظروف السياسية والإجتماعية والقانونية: تتعدد مخاطرها ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول أجنبية وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة، وصدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

خامساً : المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك:

تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة القرض وتصنع الأنظمة الكفلية بدعم رقابتها على القرض، إلا أنه قد تنشأ بعض المشاكل عن عدم متابعة البنك أحكام اتفاقيات القروض بدقة، أو تطورات قيمة الضمان والمحافظة عليه، أو الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائتع، أو عدم المطالبة بسداد أو تجديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي بعض القروض قبل إنتهاء صلاحيتها. لذلك تحرص البنوك على إمساك مجموعة من السجلات والتي تستهدف متابعة الشروط الأساسية للقرض وخاصة فيما يتعلق بمواعيد وقيمة الضمان والتأمين عليه ضد الأخطار المختلفة.

كما تجرى التفتيش الدوري على حالتها وقيمتها ومدى توافر الاحتياجات المناسبة للمحافظة عليها ضد الحريق والسرقة.

سادساً : المخاطر الناجمة عن فعل القيد:

قد يتعرض المعترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطاء التي تؤثر في قدرته على الوفاء بإلتزاماته، والتي ليس من السهل حصرها ومن أمثلتها كإفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحي بسواء مركزه ويكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.

سابعاً : مخاطر العجز عن السداد:

هي عبارة عن مخاطر إحتمالية تحدث نتيجة للعجز عن السداد، ويعرف العجز عن السداد في حالة حدوث الأوامر التالية:

1. توقيت الإلتزام بالدفع: ويتم فيه إعلان العجز عن الدفع عندما ما لا يتم سداد الالتزام في المواعيد المحددة والمتفق عليها.
2. خرق اتفاق معين: تتمثل في تغير النسب المالية والتي تكون بمثابة عجز فني عن السداد والذي بدوره يؤدي إلى التفاوض مع المقترض الذي يقوم بالتسديد، ويراعي البنك المقرض ما يمر به المقترض من ظروف.
3. الدخول في إجراء قانوني: عادة ما يتم اللجوء إلأى القضاء ليتم الفصل بين البنك والعميل المقترض والذي يعجز عن السداد.
4. العجز الاقتصادي عن السداد: يحدث عندما تنخفض القيم الاقتصادية عن قيمة الديون المعلقة، والقيمة الاقتصادية للأصول هي: قيمة التدفق النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة من الحاضر.

الأحداث المختلفة للعجز عن السداد قد لا تؤدي إلى أية خسائر فورية ولكنها قد تزيد من العجز النهائي لعملية السداد، ومخاطر العجز عن السداد تقاس بإحتمالية حدةث العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة حيث تتوقف هذه المخاطر على حسب المركز الإئتماني للمقترض ويتوقف ذلك على عدة عوامل:

أ. النظرة السوقية المستقبلية.

ب. حجم الشركة.

ج. العوامل التنافسية.

ثامناً : مخاطر التعرض للمخاطرة:

إن عدم التأكد من المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطر قد تؤدي ذلك إلى تولد مخاطرة التعرض وفي حالة عدم التأكد يجب إتخاذ القرار والذي بدوره قد يؤدي إلى مجموعة من النتائج الممكنة إلا أن احتمالات حدوث كل نتيجة من هذه النتائج والتي تكون خارج الإطار هو ما يتوقعه القرار.

يقوم المقترض بسداد التزاماته وفقاً لجدول زمني تعاقدي وتم الاتفاق والتعاقد عليه وتكون الأرصدة المعلقة المستقبلية معلومة مسبقاً، التسهيلات الإئتمانية تحوى جدول زمني سبق حيث تعتبر مخاطرة التعرض صغيرة وثانوية.

تاسعاً : مخاطر الإسترداد:

وهي التي لا يمكن التنبؤ بها في حالة عدم العجز عن السداد، وتتوقف على نوعية العجز عن السداد والعوامل الأخرى كالضمانات التي يقدمها المقترض ونوعية هذه الضمانات التي تتمثل في الضمانات الداخلية التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل والضمانات الخارجية مثل الضمانات العينية أو الكفالات الشخصية إضافية إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الإئتمان لضمان السداد.

عاشراً : مخاطر الضمان:

لتقليل مخاطر الإئتمان لأدنى حد ممكن لابد من وجود الضمان والذي يكون بمثابة حماية وتعزيز للمخاطر التي تتعرض التسهيلات الممنوحة للعملاء، حيث تتعد أنواع هذه الضمانات ونجد أن الضمان الذي يمكن تحويله بسهولة إلأى نقد وبدون خسارة يعتبر هو الضمان الأفضل للبنك، قد تكون المخاطرة ذات شقين في حالة استخدام الضمان:

أ. يوجد عدم تأكد في ما يتعلق بالقدرة على الوصول للضمان[1].

ب. يوجد عدم التأكد في ما يتعلق بقيمة الضمان، التي تتوقف على السوق، وطبيعة الضمان ومن إمكانية بيعه بسهولة أو بصعوبة.وفي حالة الضمان النقدي تكون مخاطرة الضمان صفراً .

[1] طاريق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، مرجع سابق، ص 246.9

إحتمالات المخاطرة الإئتمانية:

بدأت القدرة على السداد بالنسبة للعميل تنهار ومنذ أمد بعيد ولكن بعد ظهور المعلومات المحاسبية يمكن بلورة هذه الإحتمالات لماهية المخاطرة الإئتمانية في:

1. إن المخاطرة الإئتمانية نوع من أنواع المخاطر يركز على ركني الخسارة والمستقبل.
2. لا تقتصر المخاطر افئتمانية على نوع معين من الإئتمان بل على جمعية.
3. المخاطرة الإئتمانية تنتج عن أي خلل يمكن أن يحدث في العملية الإئتمانية بعد إنجاز عقدها سواء في المبلغ أو توقيت السداد.
4. أن المخاطرة الإئتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها العميل.
5. أن السبب الرئيس وراء المخاطرة الإئتمانية هو العميل بسبب عدم إستطاعته أو إلتزامه أو عدم قيامه برد أصل الإئتمان وفوائده.
6. إذا كان العميل موظفاً أو مؤسسة حكومية فإن وجود المخاطرة لا تختلف إذ أن الإئتمان الممنوح لمؤسسات الدولة ومنشآتها تتضمن مخاطر إئتمانية على الرغم من أن البعض يشير إلى أن مخاطر القروض الحكومية تكون معدومة لأن الحكومة لا يمكن أن تتمتع بسداد القروض إلا أن هناك بعض الشواهد تشير إلى أن البنوك تعاني من عدم قدرة بعض المؤسسات الحكومية في التسديد وقد سميت هذه الحالة بأزمة المديونيات العامة[1].

المخاطر الإئتمانية مما يترتب عليها من نتائج:

1. تعثر التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعملاء: في حالة توقف العميل أو إمتناعه عن تسديد إلتزاماته، وهي مخاطر العجز عن السداد وبذلك تكون قد تحققت المخاطرة الإئتمانية.

[1] خالد محمد إبراهيم المدهون، تعثر سداد التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م، ص 59.

2. الفشل المصرفي: إن ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الإئتمانية الممنوحة والمقدمة للعملاء تعتبر من أهم النتائج المترتبة على المخاطر الإئتمانية، قد تحول الكمثير منها إلى ديون ردئية يكون سبباً رئيساً في تعثر المصارف وقد تؤدي إلى الفشل المصرفي[1].

إدارة المخاطر المصرفية:

لأهمية الإدارة الإئتمانية ووفقاً لمقررات لجنة بازل قد أصبحت الصناعة المصرفية ترتكز في مضمونها على فن إدارة المخاطر وذلك في ضوء ما شهدته الصناعة المصرفية من اتفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، فضلاً عن تنامي استخدام الإبتكارات المالية. لذا فقد قامت لجنة بازل بإدراج إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءمة المصرفية.

إنشاء قطاع إدارة المخاطر:

في إطار محاولات البنوك والمصارف لرفع كفاءة إدارة العمليات المصرفية وفي مقدمتها إدارة المخاطر، فقد تم إنشاء قطاع مستقل لهذا الغرض يرمي إلى قياس وتوجيه ومراقبة مخاطر البنوك المختلفة ليس بهدف المساهمة في تحجيم المخاطر فحسب بل يمتد دوره إلى:

1. المساهمة فإتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنك وا ٍستراتيجيته وتدعيم قدراته التنافسية في السوق.
2. المساعدة في تسعير الخدمات المصرفية المختلفة، ووضع سياسات التحوط ضد مختلف أنواع المحخاطر على أساس سليم.

[1] د. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات في الإئتمان النصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الإئتماني واٍتم محدداته، (الإسكندرية: دار المعارف للنشر، 2005م)، ص 67.

3. تعظيم عائد عمليات البنك التي تنطوي على العدد من المخاطر (مخاطر الإئتمان، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، المخاطر الإستراتيجية، المخاطر القانونية....).

أهداف إدارة المخاطر:

تمشياً مع الاتجاهات العالمية فقد لاقت إدارة المخاطر اهتماماً كبيراً من جانب البنوك والمصارف، حيث حرص قانون الجهاز المصرفي والنقدي على توفير إطار تنظيمي لإدارة مخاطر العملية الإئتمانية بما يتفق مع معايير وتوصيات لجنة بازل في هذا الشأن. والزم مجالس إدارة البنوك بوضع سياسات إئتمانية واضحة ووضع قواعد لضمان سلامة القرار الإئتماني وقواعد للمتابعة الجدية للعملية الإئتمانية وأخرى لتيسير إسترداد البنوك لحقوقها.

وقد كان تفاعل البنك مع تلك التوجيهات على ذلك المستوى من الإحترافية حيث بدأت في إنتهاج سياسات لإدارة المخاطر واستحداث قطاعات متخصصة يكون الهدف الرئيسي لإدارة الإئتمان كما حدد (Sinkey, 1989) هو العمل من أجل زيادة البيع المربح، التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنك على تنوعها وذلك من خلال قيامها بعدد من الوظائف الهامة نذك منها:

1. المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناءً على تحديد خطة وسياسة العمل.
2. تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
3. تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
4. المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
5. تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
6. مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بازل.

تقسيم الإدارة المصرفية:

قد تم تقسيم هذه الإدارة إلى عدد من الإدارات، يختص مل منها بأدوار متشابكة ومتكاملة مع أنشطة ومهام الإدارات الأخرى، حيث يسعى البنك من خلال إدارة المخاطر إلى الإشراف على:

1. متابعة وتنفيذ مقررات بازل (2) وما يستجد بخصوصها.
2. الإشتراك في وضع السياسات الخاصة باوجه توظيف الأصول بالبنك على أساس معدلات التكلفة والمخاطر[1].
3. تطوير أسس تقييم المخاطر الإئتمانية ووضع سياسات مخاطر أسعار الصرف وأساليب قياسها والسيطرة عليها.
4. وأيضاً تحديد معايير ومخاطر العمليات المصرفية ومخاطر السوق.

متابعة الإئتمان:

وعلى جانب مواز تتضمن إدارة المخاطر الإئتمانية أربعة إدارات لمتابعة الإئتمان بهدف تطور وزيادة فاعلية الأداء في مجال متابعة التسهيلات الإئتمانية، حيث تضطلع تلك الإدارات بعدد من المهام والتكليفات الرئيسية من خلال محورين:

- المحور الأول: يختص المحور بالمتابعة الإئتمانية للفروع في نرحلة ما قبل صرف القروض والتأكد من إستيفاء المستندات والشروط والضمانات المقررة للتسهيلات لإزالة عقبات استيفائها والتأكد من قدرة العميل على السداد.

[1] د. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 237.

- المحرو الثاني: يتمثل في التكليفات في المتابعة بعد عملية الصرف من خلال متابعة الفورع للتأكد من الإلتزام بالقرار الإئتماني من حيث الغرض من التسهيل وكيفية استخدامه والقيام بتقييم دوري للضمانات المقدمة، مع متابعة سداد التسهيلات الإئتمانية في تواريخ استحقاقها.

العملية الإئتمانية:

في كثير من الأحيان قد أظهرت نتائج لبعض الدراست وخاصة التي شهدت أزمات مصرفية بأن معظم مشاكل الإئتمان تعكس بصفة رئيسية ضعف عمليات إدارة الإئتمان وضمان الإئتمان، وتشير هذه الدراسات بأن نسبة الخسائر الكبيرة للبنوك هي الناتجة من الإئتمان ويجب تجنبها من خلال وجود نظلم داخلي جيد لإدارة عمليات الإئتمان، وقد أثبتت هذه الدراسات نتائج مختلفة على أن كثير من البنوك لا تبذل المجهود الكافي واللازم لتقييم الإئتمان بدقة قبل منحه، وذلك سبب ضغوط المنافسة أو نتيجة لعوامل أخرى.

قد بدأت تتزايد عمليات الإئتمان بين البنوك والأفراد نتيجة لما شهدتها السنوات الأخيرة من تزايد ملحوظ في عملة أسواق الإئتمان، حيث أن هذا النوع من الإئتمان يحتاج إلى معلومات كثيرة وتحيلل اقتصادي دقيق ومعرفة العديد من المؤشرات الاقتصادية لدعم قرار الموافقة على منح الإئتمان، وفي االب الأحيان قد لا تكون جميع لمعلومات متوفرة أو لا يبذل موظو البنك مجهوداً للحصول على معلومات وبالتالي يتم اتخاذ قرار منح الإئتمان ويكون القرار خاطئ، أحياناً قد تظهر مشاكل الإئتمان نتيجة لقيام الإجدارة العليا للبنك بإتخاذ قرارات منح الإئتمان على أسس غير موضوعية وتكون على أسس ذاتية أو شخصية.

وكما تشير نتائج الدراسات إلأى أن معظم البنوك التي شهدت مشاكل يف جودة أصولها من حيث:

1. عدم وجود نظام أو عمليات مراجعة إئتمانية دقيقة، وهناك بعض البنوك تفتقر نظام مراجعة على الأخلاق.
2. عدم القيام بمتابعة الوضع المالي والاقتصادي للعملاء.
3. عدم وجود تحلل إئتماني علمي دقيق.

الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة على المخاطر:

وضعت بازل (1)، (2) في مقرراتها العديد من متطلبات الرقابة النصرفية المتطورة على المخاطر المصرفية والتي تقدم مساهمة بالغة الأهمية لبناء نظام رقابي شامل، يؤسس وفقاً للمبادئ العامة لإدارة المخاطر والتي تشمل على[1]:

1. تقييم المخاطر.
2. الرقابة على التعرض للمخاطر.
3. متابعة المخاطر.

وضع حدود دنيا كفاية رأس المال:

وذلك بهدف إظهار قدرة البنك في السيطرة على المخاطر وا ٍمتصاص الخسائر.

كفاية الإجراءات الإرشادية لمنح الإئتمان:

إن تقييم سياسات البنكوتطبيقاته المتعلقة بإدارة محافظ أصوله وا ٍجراءات منح الإئتمان والاستثمار التي تستند إلى أسس وقواعد سليمة تعتبر معياراً ناجحاً يعكس القرار الإئتماني الشريد.

كفاية سياسات تقييم جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها:

يتعين على البنك تبني سياسات كافية من الناحية العلمية والإجرائية لتقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات، بهدف تعزيز قدرة البنك على مواجهة أية مشكلات إئتمانية.

ضوابط الحد التركزات الإئتمانية:

يتعين وجود نظام معلومات كاف للحد من مخاطر التركزات يضمن إبراز أهم معالم التركيز في كل نشاط والحدود لهذه الدرجات والكفيلة بمنع حدوث أية خسائر.

[1] د. محمود عبد العزيز محمود، مرجع سابق، ص 102.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

ويعرض هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن عينة الدراسة

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: إختبار الفرضيات

المبحث الأول
نبذة تعريفية عن عينة الدراسة

أولاً : بنك فيصل الإسلامي السوداني [1]

نشأة بنك فيصل الإسلامي وتطوره

نشأ بموجب الأمر الموقت رقم "9" لعام 1977م بتايخ 1977/4/4م ، وفي مايو عام 1977م إجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانين والسعودين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ، و وافقوا على فكرة التأسيس وا إكتتبوا في نصف رأس المال المصرح به في ذلك الوقت ، وفي 18 أغسطس عام 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة وفق قانون الشركات لعام 1925م وباشر أعماله فعلياً إعتباراً من مايو عام 1978م .

رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به مليار جنيه سوداني ، ورأس المال المدفوع "510" مليون جنيه سوداني ، ويبلغ عدد فروع البنك "34" فرع .

الرؤية

مصرف إسلامي الوجه ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية المجتمع ، عناية للعاملين وتعظيماً لحقوق المساهمين .

الرسالة

مصرف وجهته إسلامية وسماته سودانية ويستهدف التطوير والإبتكار والكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، نظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ويلتزم بالشفافية منهجاً ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع .

نشاط البنك

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والحرفية ، والمساهمة في المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية ، وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية ، وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة .

([1]) WWW.fibsudan.com.

خدمات البنك

تتمثل خدمات البنك في :

1. الرواد أونلاين ، الرواد موبايل ، الرواد كاش .
2. التسجيل الإلكتروني للطلاب ، التحصيل الإلكتروني .
3. الصراف الآلي ، الإيداع النقدي عبر الصراف الآلي .
4. خدمة الرسائل القصيرة ، شراء الكهرباء ، نقاط البيع .
5. خدمة المرتبات الإلكترونية .
6. قروشي .

ثانياً : بنك النيل للتجارة والتنمية [1]

نشأة بنك النيل للتجارة والتنمية وتطوره

تأسس في 11 نوفمبر عام 1982م تحت مسمى بنك التنمية التعاوني الإسلامي حيث أنشئ بقانون خاص ، وباشر أعماله المصرفية في في يونيو عام 1983م كأول بنك قطاع عام (في حينها) ، يطبق في معاملاته الشريعة الإسلامية ، وفي مارس عام 2001م تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات لعام 1925م بتسجيل رقم (16379) ، وفي فبراير عام 2013م تم تغيير إسم وشعار البنك إلى اسمه وشعاره الحاليين ، وقد كان الهدف الرئيسي من تغير الإسم والشعار هو ترسيخ صورة ذهنية إيجابية لبنك تجاري شامل يقوم بخدمة كافة القطاعات الإقتصادية بما فيها القطاع التعاوني .

رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به "300" مليون جنيه سوداني ، والمبلغ المدفوع "160" مليون جنيه سوداني ، يبلغ عدد فروع البنك "31" فرع ، عدد العاملين في المؤسسة "685" .

نشاط البنك

يقوم البنك بصفته بنك تجاري شامل لكافة العمليات المصرفية والمتمثلة في :

1. فتح حسابات الإيداع وقبول الودائع بأنواعها المختلفة .
2. تمويل كافة القطاعات الإقتصادية بإستخدام مجموعة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي .
3. تقديم الخدمات المصرفية بشقيها التقليدي والتقني .

([1]) www.alnilebank.com.

الرؤية

أن يكون النموذج الأفضل للمصرف الإسلامي محلياً وعالمياً للمساهمين وعملائه الحاليين والمرتقبين وللعاملين مع الإلتزام بمسؤلياته الإجتماعية .

الرسالة

القيام بدور رائد في الصناعة المصرفية لتحقيق الغايات الكلية للمصرف ولأصحاب المصالح ذوي العلاقة ، والسعي للحصول على مستويات متقدمة من الرضا بإبتكار وسائل مصرفية متعددة ، وحلول مهنية راقية.

القيم

تتمثل قيم المصرف في الأتي :

1. الإلتزام بهدى الشريعة الإسلامية السامية .
2. الشفافية والنزاهة .
3. الخدمة المميزة والدقيقة للعميل .

ثانياً : بنك المزارع التجاري [1]

تأسس مصرف المزارع التجاري في عام 1998/8/1م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس بالسودان في عام 1960م وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام 1992م مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة.

وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع التجاري من اكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين حيث يضم اكبر قاعدة مساهمين بالسودان .

يسعى المصرف لتحقيق أغراض إستراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة بالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

الرؤيـــة:

خدمة مصرفية شاملة متميزة خدمة للمجتمع وتعزيزا لحقوق المساهمين .

الرســـالة :

([1]) www.fcbsudan.com .

مصرف المزارع التجاري مؤسسة مصرفية تعمل على تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع مع الاهتمام بصغار المنتجين .

السمة القانونية :

شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 260.000.000 سهما .

رأس المال:

رأس المال المصرح به 400 مليون جنيه سوداني ، ورأس المال المدفوع 260 مليون جنيه سوداني ، ويبلغ عدد فروع البنك 28 فرعاً وعدد العاملين في البنك 893 فرد ، وهو عضو في إتحاد المصارف .

خدمات المصرف

1. خدمة الأثير .
2. خدمة الرسائل القصيرة .
3. الإنترنت بانك .
4. الصراف الآلي .
5. المحفظة الإلكترونية .
6. التسجيل الإلكتروني .

المبحث الثاني
إجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحثون في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعمموا عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في الجهات الآتية: مختلفالبنوك، سوق الخرطوم للأوراق المالية، مكاتب المراجعة والمحاسبة، المستثمرين الأفراد، إضافةً إلى بعض الأستاذة الجامعيين من الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (30) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (30) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (100%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1-الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 30 سنة فأقل، من 31-40 سنة، من 41-50 سنة، 50 سنة فأكثر).

2-الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (دبلوم وسيط، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).

3-الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، تكاليف ومحاسبة إدارية، إدارة أعمال، اقتصاد، دراسات مصرفية، أخرى).

4-الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، زمالة المحاسبين القانونيين العربية، زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية، أخرى).

5-الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام، مدير مالي، مدير إداري، مراجع خارجي، مراجع داخلي، محاسب، أخرى).

6-الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، من 6-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، أكثر من 20 سنة).

1- العمر:

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النوع	العدد	النسبة المئوية
من 30 سنة فأقل	14	%48.0
من 31- 40 سنة	8	%28.0
من 41- 50 سنة	6	%20.0
أكثر من 50 سنة	2	%4.0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

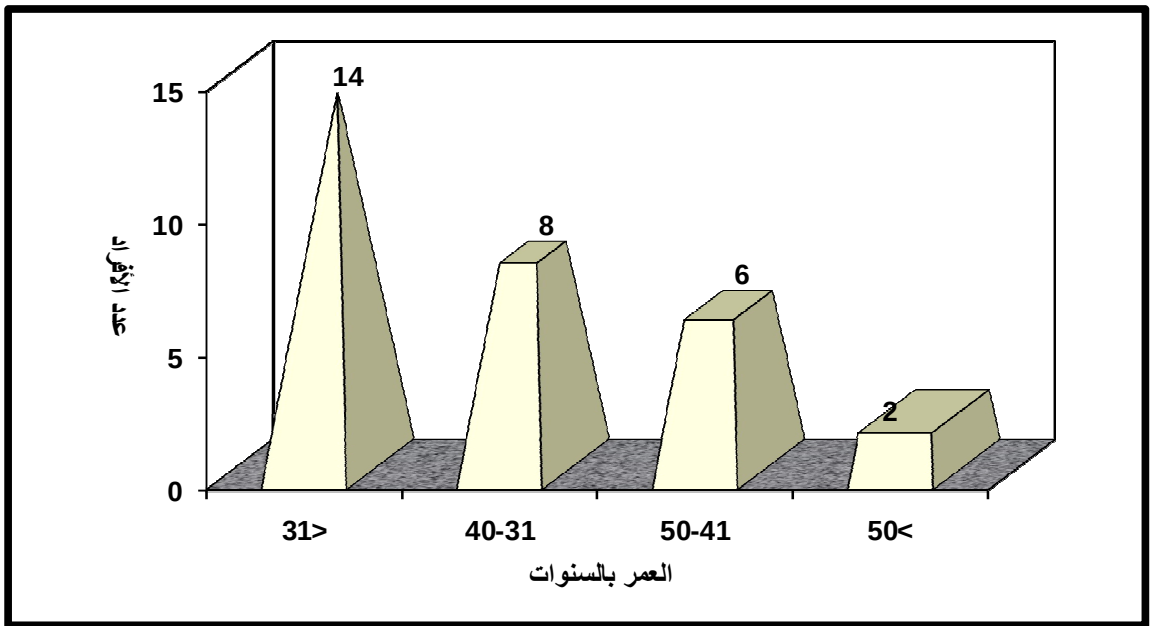

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من (30) سنة فأقل، حيث بلغ عددهم (12) فرداً ويمثلون ما نسبته (48.0%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (31-40) سنة، إذ بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة (28.0%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (41-50) سنة، إذ بلغ عددهم (5)

أفراد وبنسبة (20.0%) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية أكثر من (50)سنة، والبالغ عددهم فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) من العينة الكلية.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم وسيط	3	%8.0
بكالريوس	12	%44.0
دبلوم عالي	3	%8.0
ماجستير	9	%32.0
دكتوراه	3	%8.0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

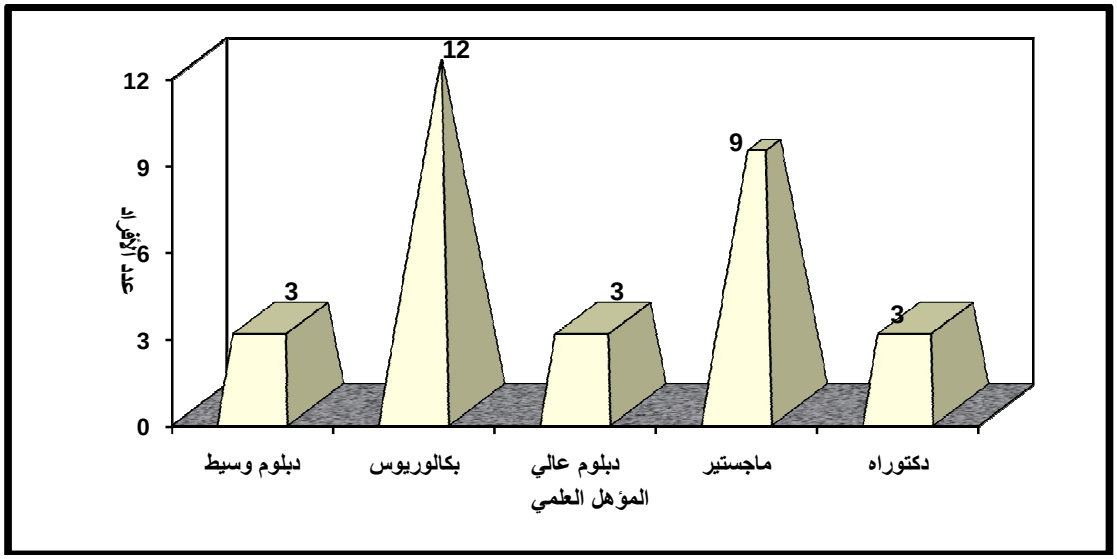

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (44.0%)، وتضمنت العينة على (8) أفراد وبنسبة (32.0%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما تضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم

المؤهل العلمي الدبلوم الوسيط، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم العالي، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدكتوراه.

3- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	11	%36.0
تكاليف ومحاسبة إدارية	2	%8.0
إدارة أعمال	7	%24.0
إقتصاد	3	%8.0
دراسات مصرفية	1	%4.0
أخرى	6	%20.0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

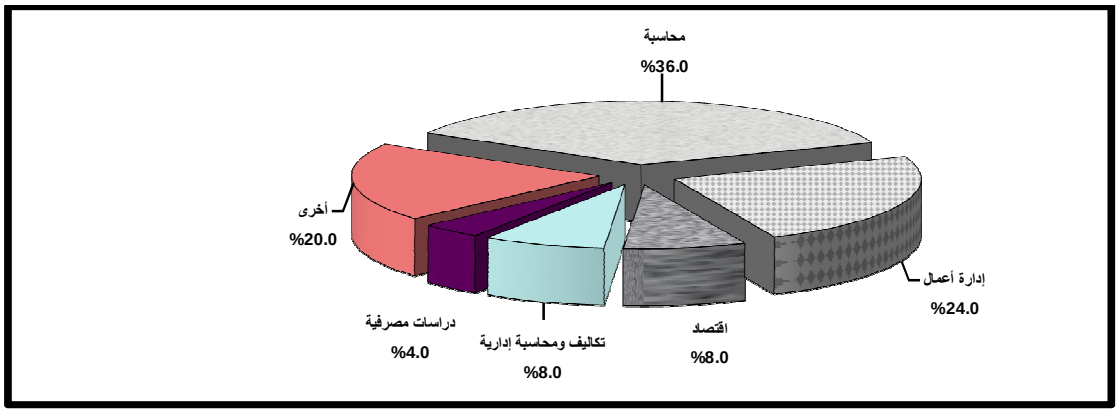

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة (9) أفراد وبنسبة (36.0%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (6) أفراد وبنسبة (24.0%) من المتخصصين بإدارة الاعمال، وتضمنت العينة على (5) أفراد وبنسبة (20%) من ذوي التخصصات العلمية الأخرى، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) من المتخصصين بالتكاليف والمحاسبة الإدارية، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%)

من المتخصصين بالاقتصاد، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) من المتخصصين بالدراسات المصرفية.

5- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة بريطانية	2	%4.0
زمالة سودانية	5	%16.0
أخرى	10	%36.0
لا يوجد	13	%44.0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

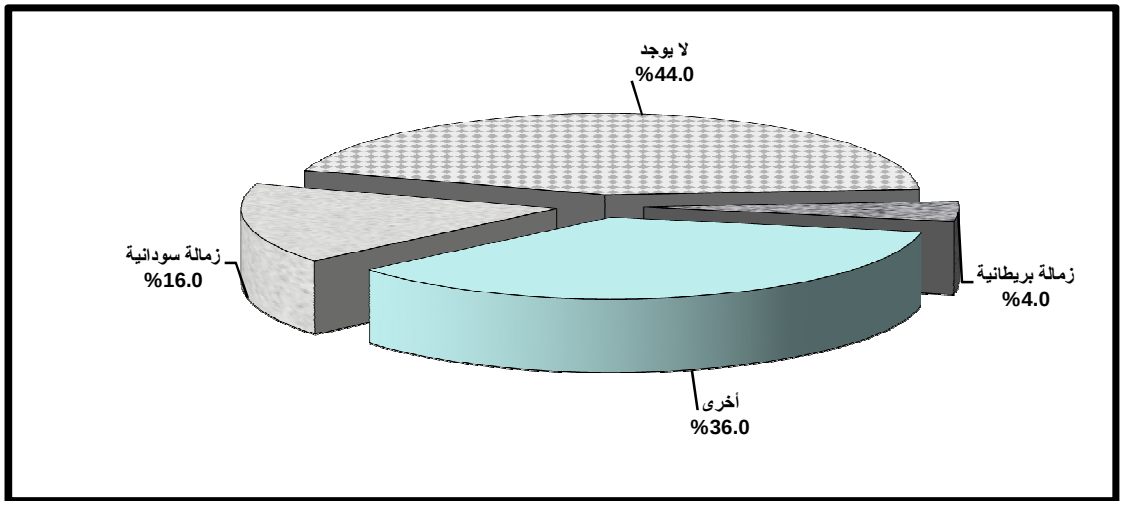

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (44.0%)، وتضمنت العينة على (9) أفراد وبنسبة (36.0%) لديهم مؤهلات مهنية أخرى، وتضمنت العينة على (4) أفراد وبنسبة (16.0%) لديهم المؤهل المهني الزمالة السودانية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) لديه المؤهل المهني الزمالة البريطانية.

5- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير مالي	1	%4.0
مراجع خارجي	4	%12.0
مراجع داخلي	4	%12.0
محاسب	3	%8.0
أخرى	18	%64.0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

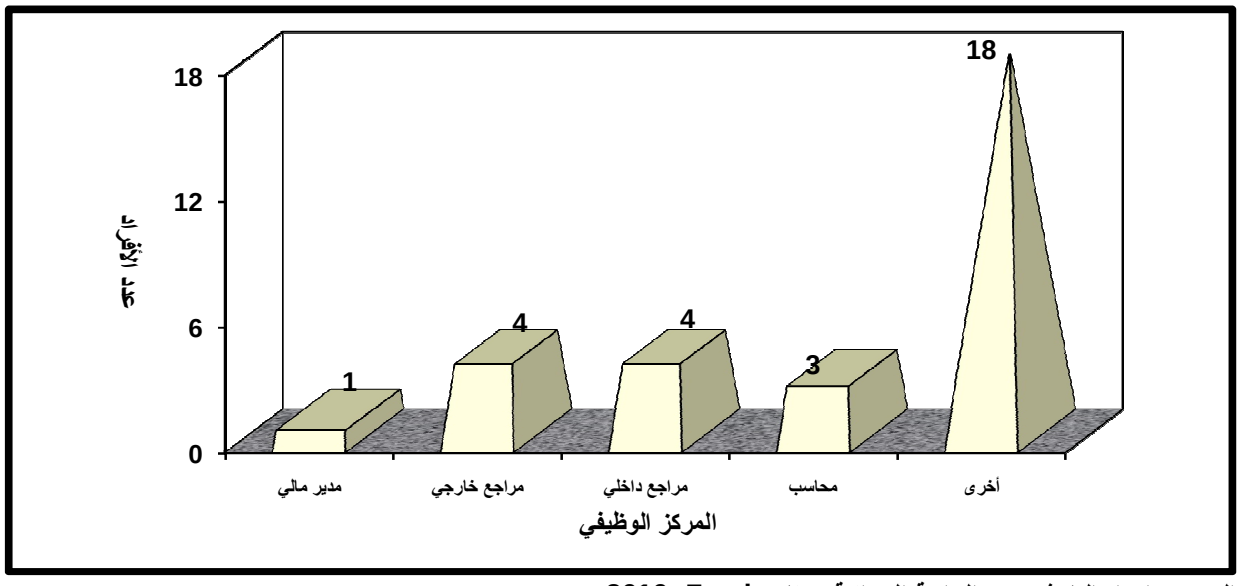

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف أخرى، إذ بلغ عددهم في العينة (16) فرداً وبنسبة (64.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظيفة مراجع خارجي، حيث بلغ عددهم في العينة (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، و(3) مراجعيين داخليين بنسبة (12.0%)، و(2) محاسبين بنسبة (8.0%)، ومدير مالي واحد بنسبة (4.0%).

6-سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنوات فأقل	11	%40.0
من 6-10 سنوات	6	%20.0
من 11-15 سنة	3	%8.0
من 16-20 سنة	4	%12.0
أكثر من 20 سنة	6	%20.0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

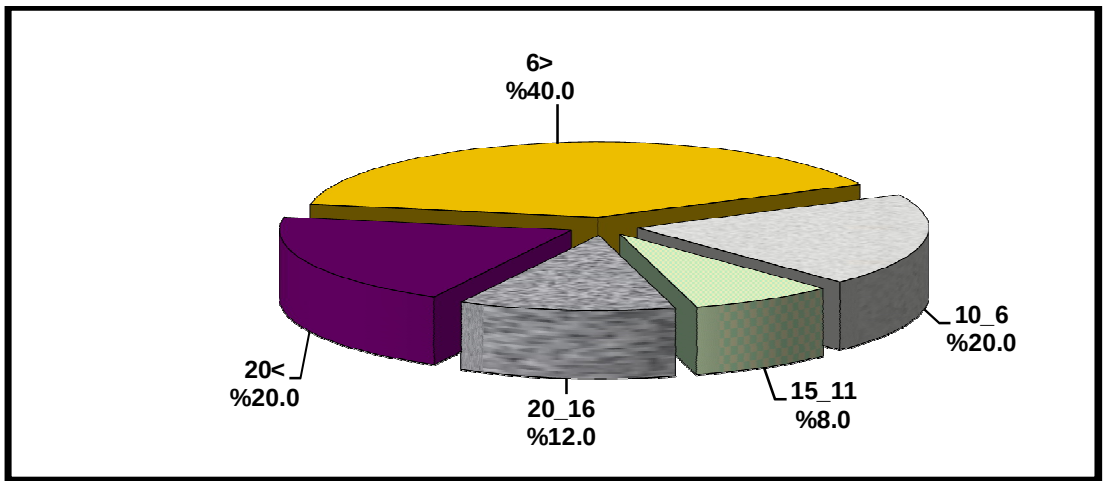

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (5) سنوات فأقل، حيث بلغ عددهم في العينة (10) أفراد وبنسبة (40.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (6-10) سنوات، حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة أكثر من (20) سنة، حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (16-20) سنة، حيث بلغ عددهم (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (11-15) سنة، حيث بلغ عددهم (2) أفراد وبنسبة (8.0%).

ثانياً : أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي تستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4. يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأولى: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول النوع، العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثانية: يحتوي هذا القسم على عدد (15) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع (5) عبارات لكل فرضية.

ثالثاً : ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليهم.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه

الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.
2. معادلة ألفا-كرونباخ.
3. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.
4. طريقة الصور المتكافئة.
5. معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق الذاتي} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

قام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times ر}{1 + ر}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (4) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (8/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.67	0.82
الثانية	0.70	0.84
الثالثة	0.66	0.81
لاستبيان كاملاً	0.90	0.95

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من نتائج الجدول (8/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً .

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. الأشكال البيانية.
2. التوزيع التكراري للإجابات.
3. النسب المئوية.
4. معامل ارتباط بيرسون.
5. معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات.
6. الوسيط.
7. اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS*والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً : تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (30) فرداً ، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

1. الفرضية الأولى: " الإطلاع الواعي على المبادي والقواعد الدولية المحاسبية يقلل من المخاطر المصاحبة لقرار منح الإئتمان"

العبارة الأولى:وجود مبادئ وقواعد دولية يقلل من مخاطر قرار منح الإئتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	14	%46.7
أوافق	14	%46.7
محايد	2	%6.7
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

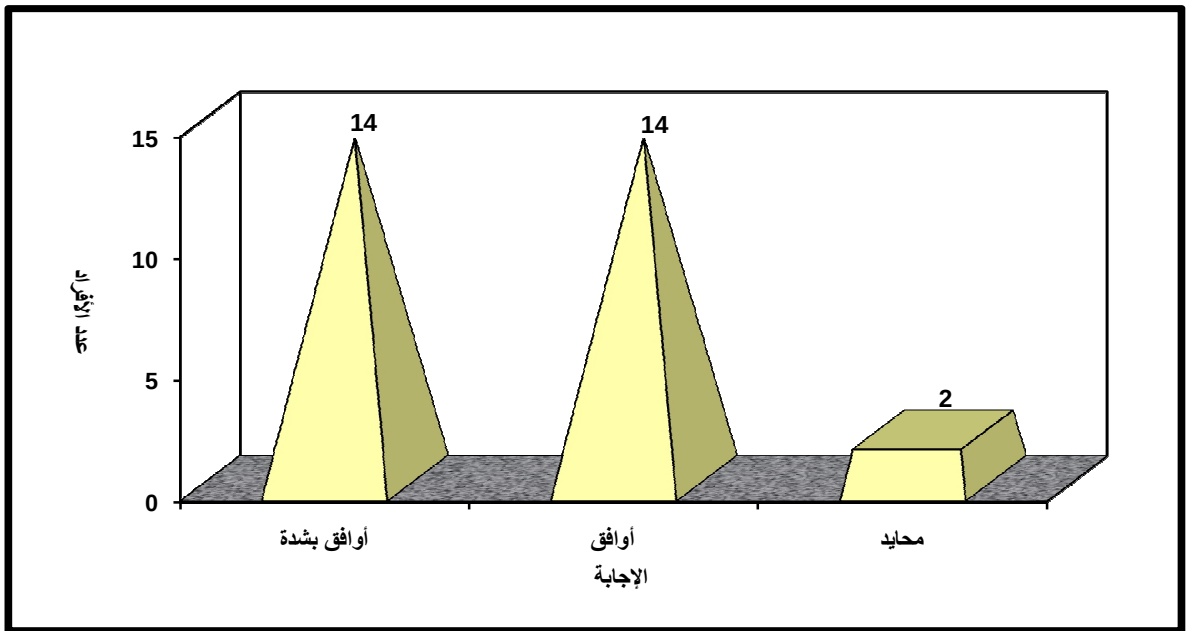

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (46.7%) وافقوا بشدة على أن وجود مبادئ وقواعد دولية يقلل من مخاطر قرار منح الإئتمان المصرفي، وكما وافق (14)فرداً وبنسبة (46.7%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (6.7%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: الإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية تقلل من مخاطر منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	8	%26.7
أوافق	18	%60.0
محايد	4	%13.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

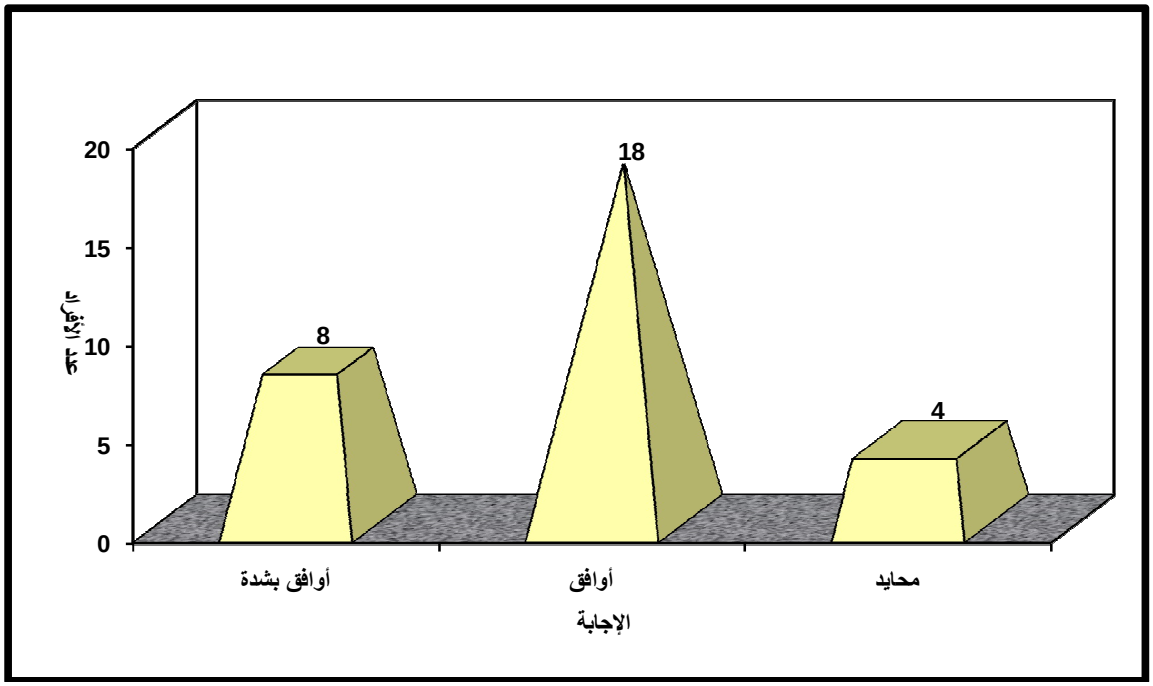

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (18)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا على أنالإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية تقلل من مخاطر منح الإئتمان، كما وافق بشدة (8)أفراد وبنسبة (26.7%) على ذلك، وكان هناك (4)أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة قرار منح الإئتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	9	%30.0
أوافق	20	%66.7
محايد	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

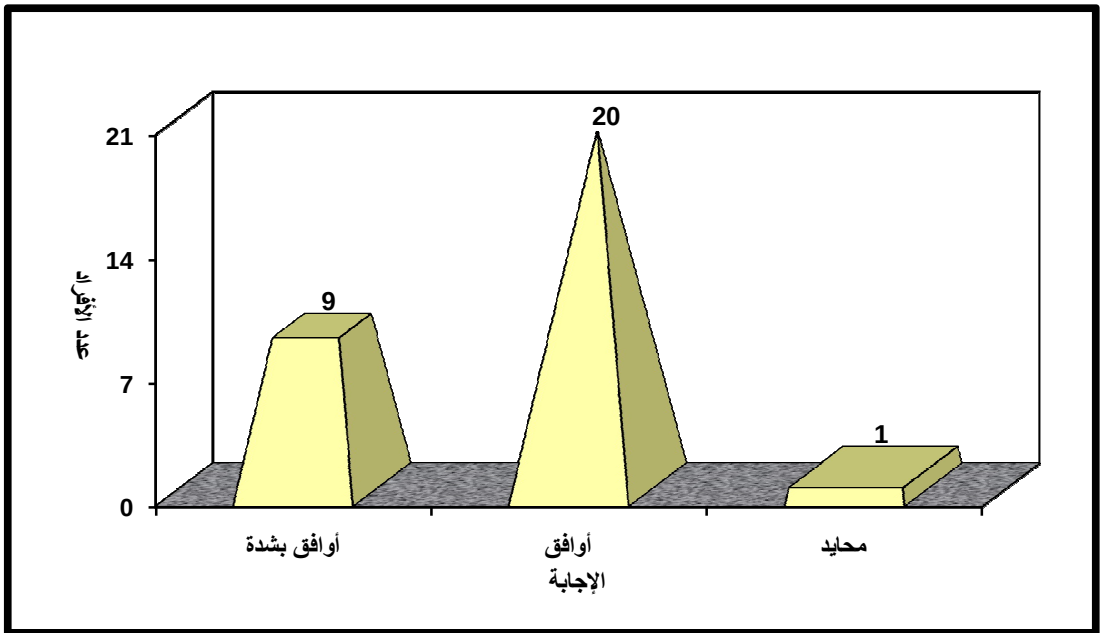

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (20) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (66.7%) وافقوا على أن هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة قرار منح الإئتمان المصرفي، كما وافق (9) أفراد وبنسبة (30.0%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: تتوفر في المؤسسة المبادئ والقواعد الدولية مما يسهل الإطلاع عليها بعناية.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	7	%23.3
أوافق	16	%53.3
محايد	5	%16.7
لا أوافق	2	%6.7
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

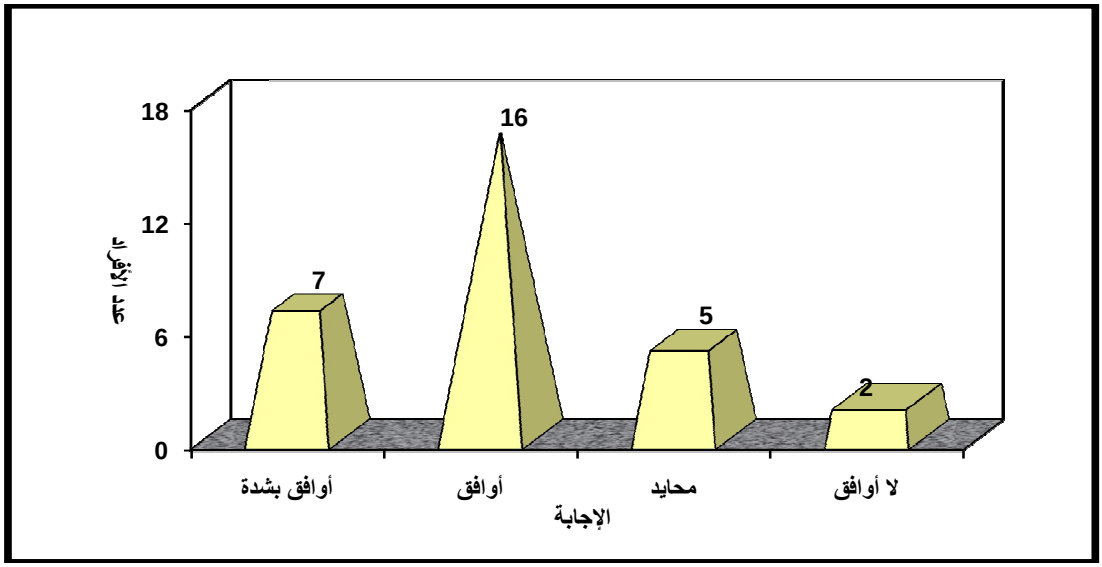

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (16)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.3%) وافقوا على أن تتوفر في المؤسسة المبادئ والقواعد الدولية مما يسهل الإطلاع عليها بعناية، كما وافق بشدة (7) أفراد وبنسبة (23.3%) على ذلك، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (16.7%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة (2) أفراد وبنسبة (6.7%) على ذلك.

العبارة الخامسة: تطبق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لتقليل المخاطر عند إتخاذ القرارات.

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	10	%33.3
أوافق	18	%60.0
محايد	1	%3.3
لا أوافق	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

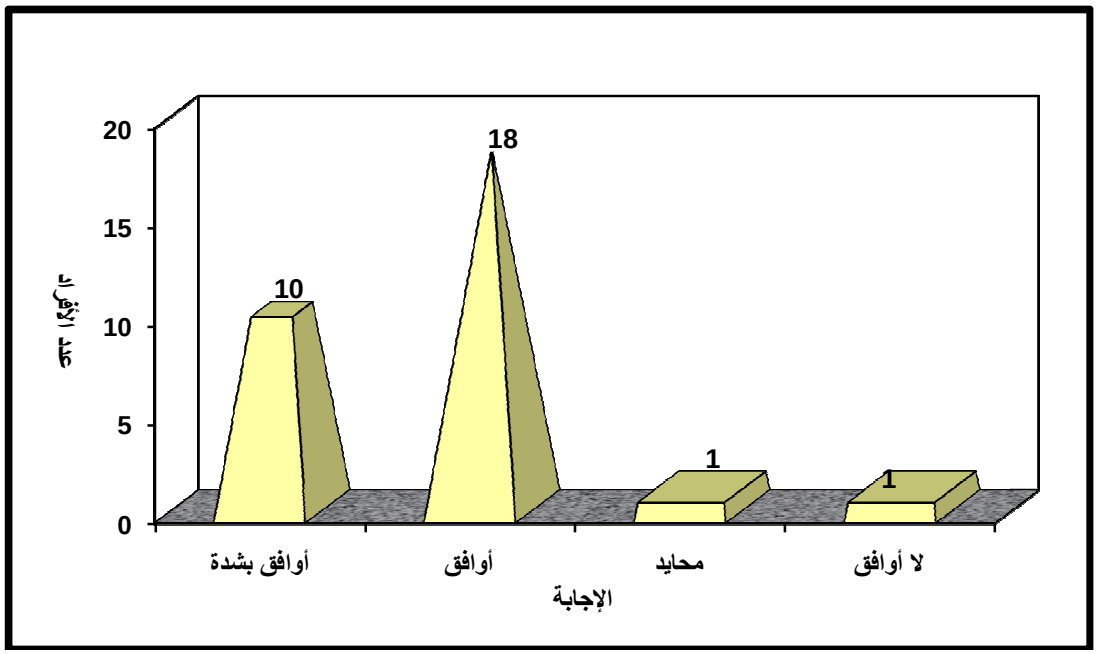

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (18)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا على أن تطبق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لتقليل المخاطر عند إتخاذ القرارات، كما وافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (33.3%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) محايد بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) على ذلك.

2.الفريضة الثانية: " هنالك علاقة ذات دلالة بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الإئتمان في البنوك"

العبارة الأولى: وجود نظام رقابة داخلية ضعيف يعمل على زيادة المخاطر في منح الإئتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	13	%43.3
أوافق	12	%40.0
محايد	4	%13.3
لا أوافق	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

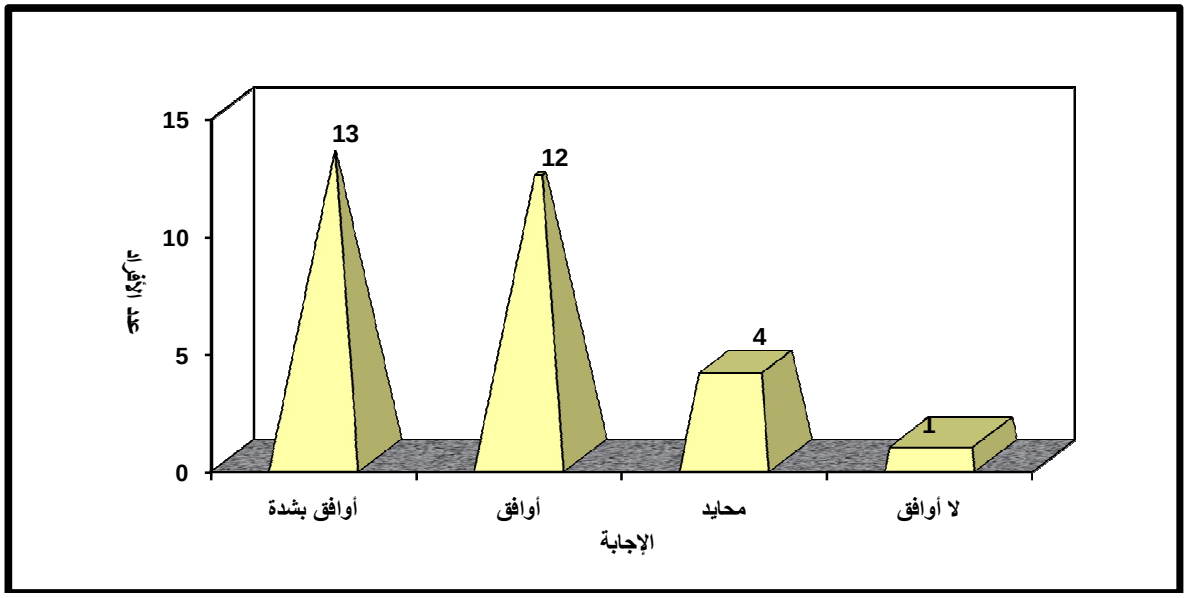

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (13)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (43.3%) وافقوا بشدة على أن وجود نظام رقابة داخلية ضعيف يعمل على زيادة المخاطر في منح الإئتمان المصرفي، كما وافق (12) فرداً وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هنالك (4) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) على ذلك.

العبارة الثانية: عملية الرقابة المستمرة تساهم في تجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	7	%23.3
أوافق	19	%63.3
محايد	3	%10.0
لا أوافق	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

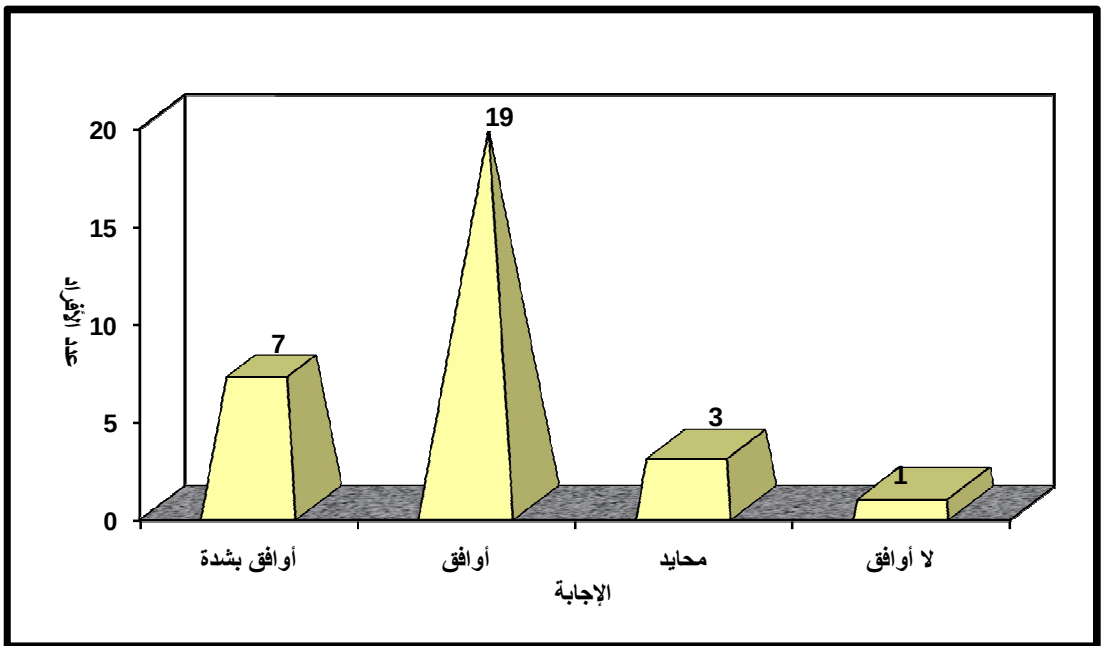

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (19)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.3%) وافقوا على أن عملية الرقابة المستمرة تساهم في تجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان، كما وافق بشدة (7) أفراد وبنسبة (23.3%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) على ذلك.

العبارة الثالثة: يعتبر نظام الرقابة مهمة في ضبط سير العمل بالبنوك مما يؤدي إلى تقليل المخاطر في العمليات الإئتمانية.

يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	14	%46.7
أوافق	14	%46.7
محايد	1	%3.3
لا أوافق	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

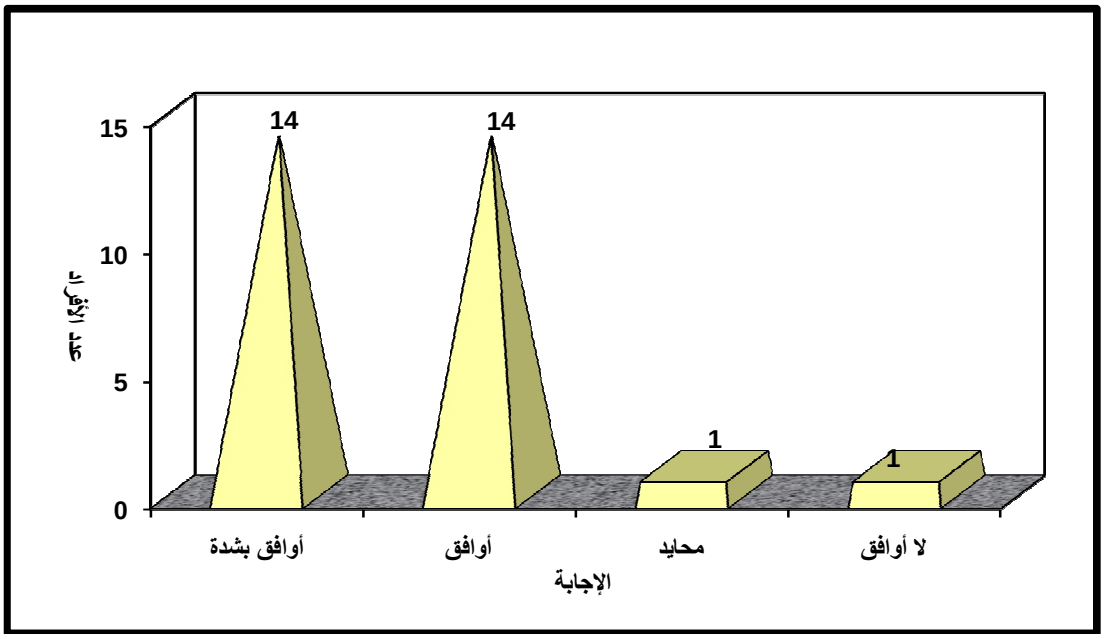

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (14)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (46.7%) وافقوا بشدة على أن نظام الرقابة مهم في ضبط سير العمل بالبنوك مما يؤدي إلى تقليل المخاطر في العمليات الإئتمانية، كما وافق (14) فرداً وبنسبة (46.7%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (3.3%)محايد بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) على ذلك.

العبارة الرابعة: ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنوك يؤثر في قرار منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	12	%40.0
أوافق	14	%46.7
محايد	3	%10.0
لا أوافق	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

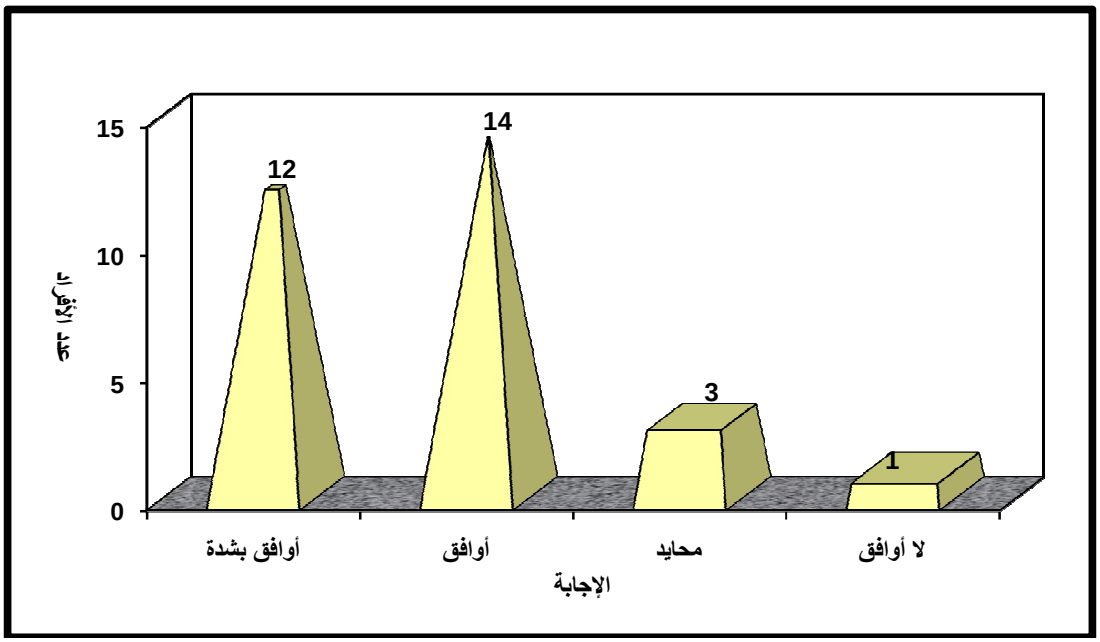

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (14)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (46.7%) وافقوا على أن ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنوك يؤثر في قرار منح الإئتمان، كما وافق بشدة (12) فرداً وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) على ذلك.

العبارة الخامسة: وجود رقابة داخليةتعمل في ظل الخطط والبرامج و الإجراءات والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	11	%36.7
أوافق	15	%50.0
محايد	3	%10.0
لا أوافق	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

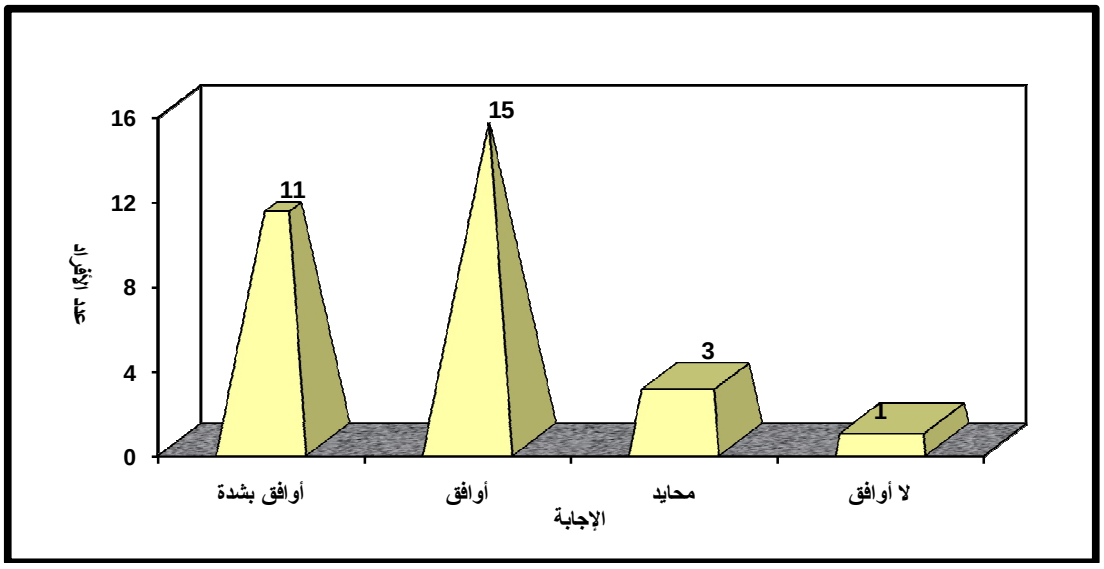

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (15)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أن وجود رقابة داخليةتعمل في ظل الخطط والبرامج و الإجراءات والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان، كما وافق بشدة (11) فرداً وبنسبة (36.7%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (10.0%)محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) على ذلك.

3. الفرضية الثالثة: "وجود رقابة داخلية جيدة وفعالة يؤدي إلى وجود عمل على مستوى عالى من الكفاءة والجودة"

العبارة الأولى: وجود نظامرقابة داخلية قوية في البنوك تقلل من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	10	%33.3
أوافق	15	%50.0
محايد	3	%10.0
لا أوافق	2	%6.7
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

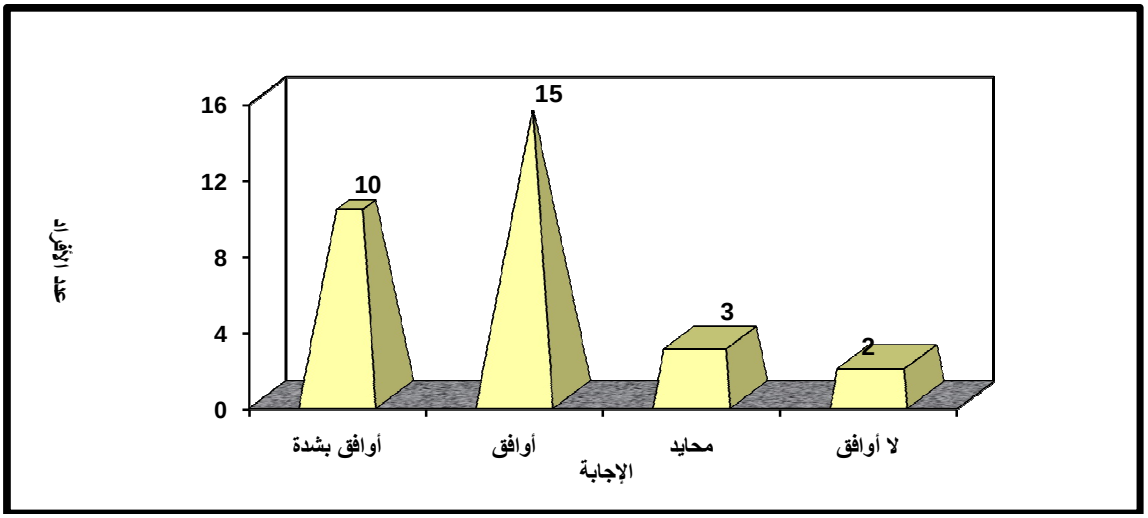

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (15)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أن وجود نظامرقابة داخلية قوية في البنوك تقلل من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، كما وافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (33.3%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (6.7%) على ذلك.

العبارة الثانية: الإعتماد على نظامالرقابة الداخلية في إكتشاف الأخطاء تساعد في رفع الكفاءة والجودة.

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	15	%50.0
أوافق	14	%46.7
محايد	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

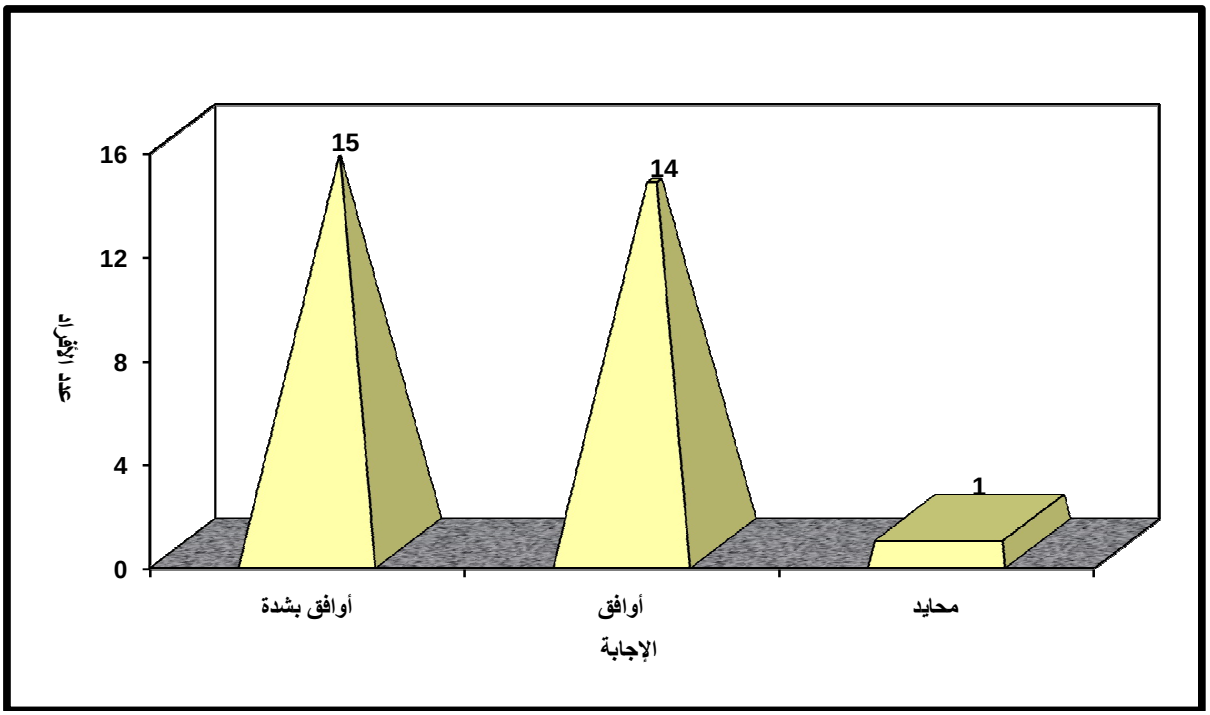

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (15)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا بشدة على أن الإعتماد على نظامالرقابة الداخلية في إكتشاف الأخطاء تساعد في رفعالكفاءة و الجودة، كما وافق (14)فرداً وبنسبة (46.7%)على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: وجود نظامرقابة داخلية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء وذات خبرة عالية.

يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	14	%46.7
أوافق	15	%50.0
محايد	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

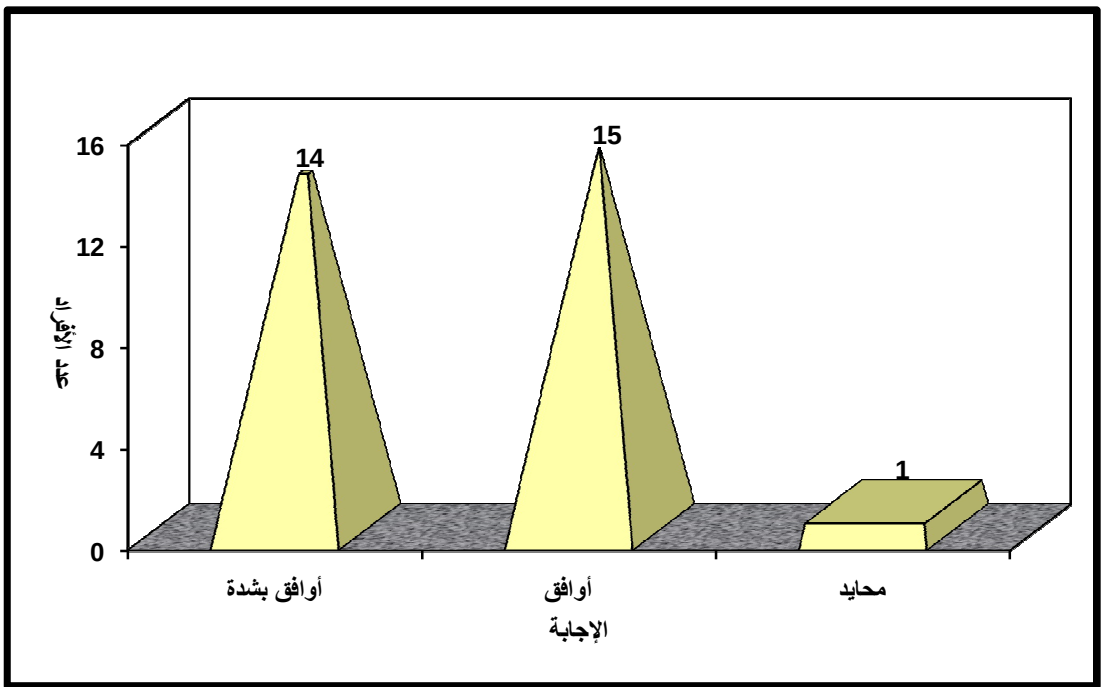

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن (15)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أن وجود نظامرقابة داخلية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء وذات خبرة عالية، كما وافق بشدة (14) فرداً وبنسبة (46.7%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: يساعد نظام الرقابة الداخلية المراقبين الداخليين بالإلتزام بالمعايير والقوانين في أداء مهامهم مما يؤدي إلى رفع الكفاءة.

يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	14	%46.7
أوافق	13	%43.3
محايد	2	%6.7
لا أوافق	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

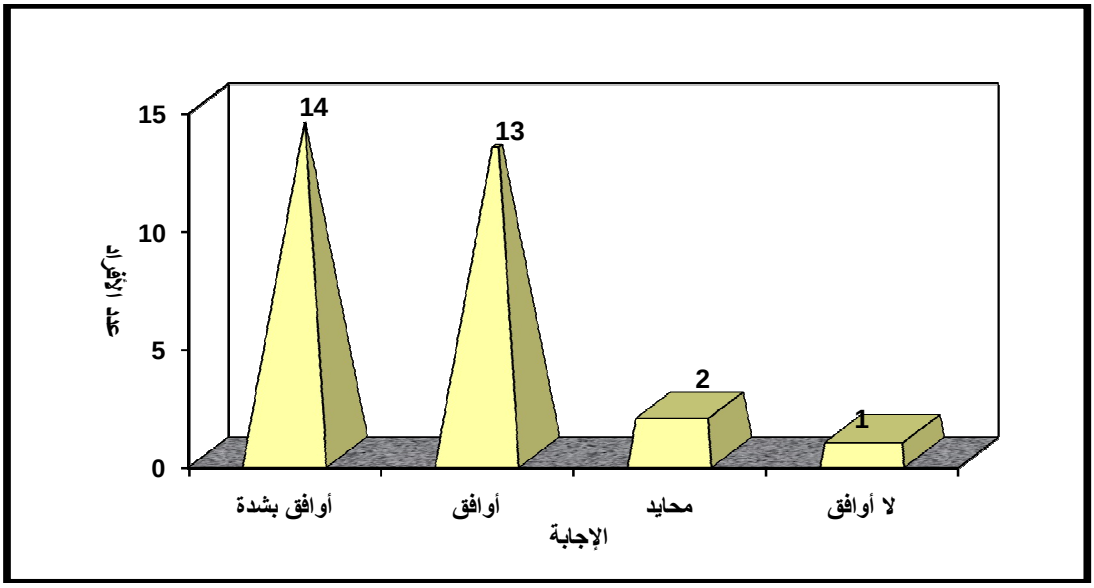

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن (14)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (46.7%) وافقوا بشدة على أن يساعد نظام الرقابة الداخلية المراقبين الداخليين بالإلتزام بالمعايير والقوانين في أداء مهامهم مما يؤدي إلى رفع الكفاءة، كما وافق (13) فرداً وبنسبة (43.3%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (6.7%)محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) على ذلك.

العبارة الخامسة: وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية تساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة.

يوضح الجدول رقم (23/2/3) والشكل رقم (22/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (23/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	10	%33.3
أوافق	15	%50.0
محايد	4	%13.3
لا أوافق	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

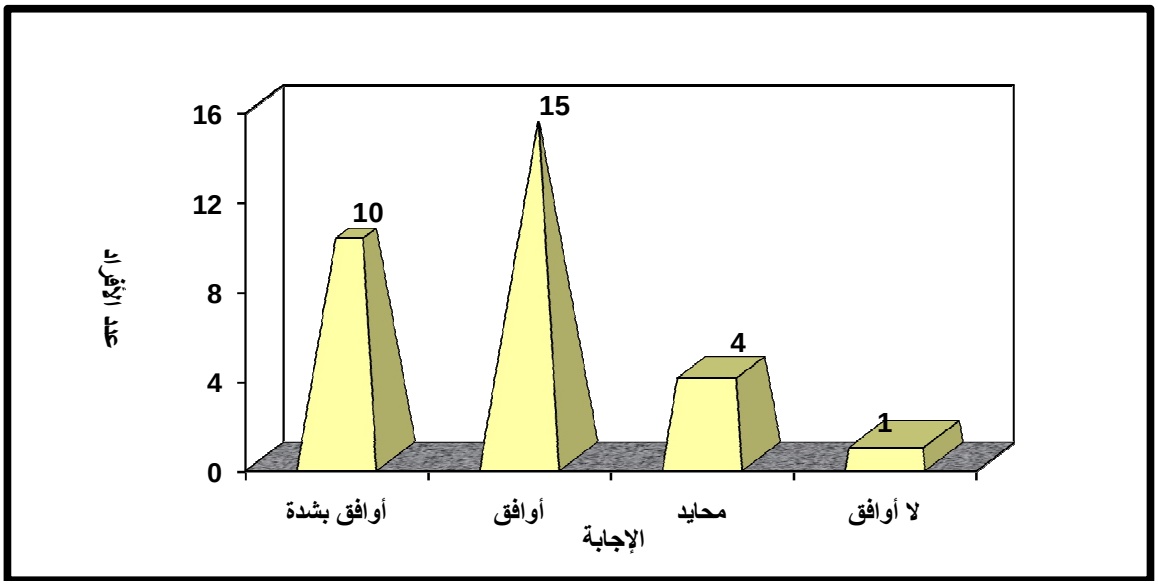

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (23/2/3) والشكل رقم (22/2/3) أن (15)فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أن وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية تساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة، كما وافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (33.3%) على ذلك، وكان هناك (4) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) على ذلك.

المبحث الثالث

اختبـــــــار الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص أثر قائمة التدفقات النقدية على المخاطر الإئتمانية في المصارف التجارية، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق "، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد "، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق "، والدر جة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة ". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: **" الإطلاع الواعي على المبادي والقواعد الدولية المحاسبية يقلل من المخاطر المصاحبة لقرار منح الإئتمان".**

للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجاباتتصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (24/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	وجود مبادئ وقواعد دولية يقلل من مخاطر قرار منح الإئتمان المصرفي.	4	أوافق
2	الإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية تقلل من مخاطر منح الإئتمان.	4	أوافق
3	هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة قرار منح الإئتمان المصرفي.	4	أوافق
4	تتوفر في المؤسسة المبادئ والقواعد الدولية مما يسهل الإطلاع عليها بعناية.	4	أوافق
5	تطبق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لتقليل المخاطر عند إتخاذ القرارات.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (24/2/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود مبادئ وقواعد دولية يقلل من مخاطر قرار منح الإئتمان المصرفي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه الإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية تقلل من مخاطر منح الإئتمان.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة قرار منح الإئتمان المصرفي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تتوفر في المؤسسة المبادئ والقواعد الدولية مما يسهل الإطلاع عليها بعناية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لتقليل المخاطر عند إتخاذ القرارات.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (9/2/3) إلى رقم (13/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول ر قم (25/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (25/2/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	وجود مبادئ وقواعد دولية يقلل من مخاطر قرار منح الإئتمان المصرفي.	2	9.60
2	الإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية تقلل من مخاطر منح الإئتمان.	2	10.40
3	هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة قرار	2	18.20

	منح الإئتمان المصرفي.		
4	تتوفر في المؤسسة المبادئ والقواعد الدولية مما يسهل الإطلاع عليها بعناية.	3	14.53
5	تطبق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لتقليل المخاطر عند إتخاذ القرارات.	3	26.80

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (9.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن وجود مبادئ وقواعد دولية يقلل من مخاطر قرار منح الإئتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (10.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنالإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية تقلل من مخاطر منح الإئتمان.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (18.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة قرار منح الإئتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (14.53) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تتوفر في المؤسسة المبادئ والقواعد الدولية مما يسهل الإطلاع عليها بعناية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (10.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لتقليل المخاطر عند إتخاذ القرارات.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (30)إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (150)إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (26/2/3) والشكل رقم (23/2/3) أدناه:

جدول رقم (26/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	لنسبة المئوية
أوافق بشدة	48	%32.0
أوافق	86	%57.3
محايد	13	%8.7
لا أوافق	3	%2.0
المجموع	150	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (23/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

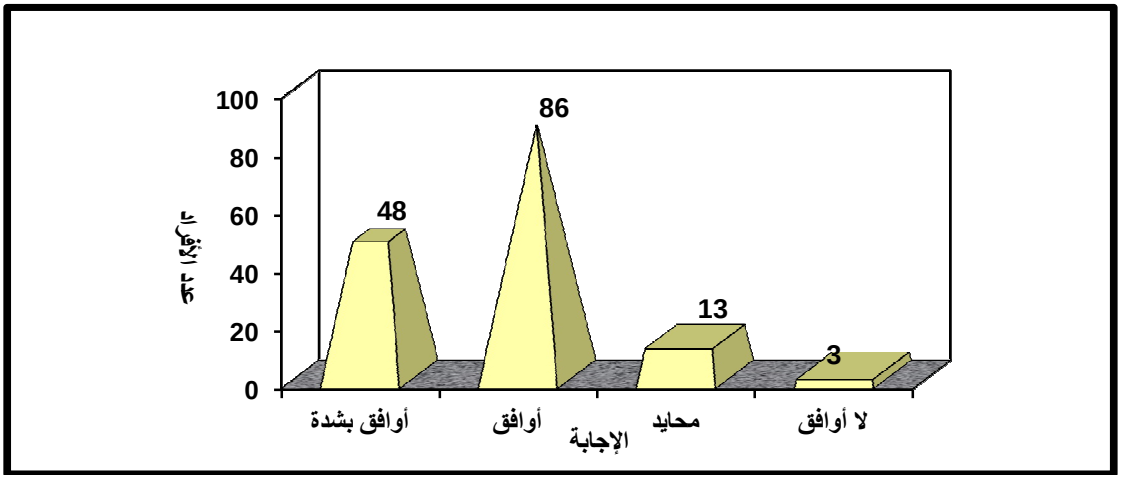

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (26/2/3) والشكل رقم (23/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (86) إجابة وبنسبة (57.3%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(48) إجابة وبنسبة (32.0%) موافقة بشدة، و(13) إجابة وبنسبة (8.7%) محايدة، و(3) إجابات وبنسبة (2.0%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (113.41) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **الإطلاع الواعي على المبادي والقواعد الدولية المحاسبية يقلل من المخاطر المصاحبة لقرار منح الإئتمان**" قد تحققت.

2. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدر اسة على الآتي:

" هنالك علاقة ذات دلالة بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الإئتمان في البنوك".

للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (27/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	وجود نظام رقابة داخلية ضعيف يعمل على زيادة المخاطر في منح الإئتمان المصرفي.	4	أوافق
2	عملية الرقابة المستمرة تساهم في تجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان.	4	أوافق
3	يعتبر نظام الرقابة مهمة في ضبط سير العمل بالبنوك مما يؤدي إلى تقليل المخاطر في العمليات الإئتمانية.	4	أوافق
4	ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنوك يؤثر في قرار منح الإئتمان.	4	أوافق
5	ِجود رقابة داخلية تعمل في ظل الخطط والبرامج والإجراءات والقوانين يؤدي ذلك إلىتقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (27/2/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود نظام رقابة داخلية ضعيف يعمل على زيادة المخاطر في منح الإئتمان المصرفي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عملية الرقابة المستمرة تساهم في تجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يعتبر نظام الرقابة مهمة في ضبط سير العمل بالبنوك مما يؤدي إلى تقليل المخاطر في العمليات الإئتمانية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنوك يؤثر في قرار منح الإئتمان.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود رقابة داخلية تعمل في ظل الخطط والبرامج والإجراءات والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (14/2/3) إلى رقم (18/2/3)أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (28/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (28/2/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	وجود نظام رقابة داخلية ضعيف يعمل على زيادة المخاطر في منح الإئتمان المصرفي.	3	14.00
2	عملية الرقابة المستمرة تساهم في تجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان.	3	26.00
3	يعتبر نظام الرقابة مهمة في ضبط سير العمل بالبنوك مما يؤدي	3	22.53

	إلى تقليل المخاطر في العمليات الإئتمانية.		
4	ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنوك يؤثر في قرار منح الإئتمان.	3	16.67
5	وجود رقابة داخلية تعمل في ظل الخطط والبرامج والإجراءات والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان.	3	17.47

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (14.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن وجود نظام رقابة داخلية ضعيف يعمل على زيادة المخاطر في منح الإئتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (26.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عملية الرقابة المستمرة تساهم في تجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (22.53) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن يعتبر نظام الرقابة مهمة في ضبط سير العمل بالبنوك مما يؤدي إلى تقليل المخاطر في العمليات الإئتمانية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (16.67) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنوك يؤثر في قرار منح الإئتمان.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (17.47) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود رقابة داخلية تعمل في ظل الخطط والبرامج والإجراءات والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (30)إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (150)إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (29/2/3) والشكل رقم (24/2/3) أدناه:

جدول رقم (29/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	57	%38.0
أوافق	74	%49.3
محايد	14	%9.3
لا أوافق	5	%3.3
المجموع	150	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (24/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

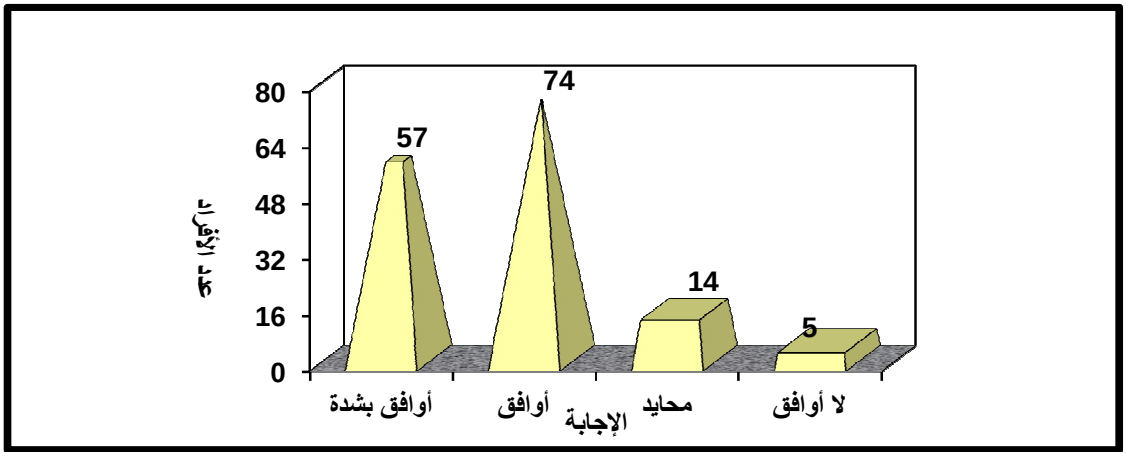

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (29/2/3) والشكل رقم (24/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (74) إجابة وبنسبة (49.3%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(57) إجابة وبنسبة (38.0%) موافقة بشدة، و(14) إجابة وبنسبة (9.3%) محايدة، و(5) إجابات وبنسبة (3.3%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (171.12) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (88.56)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " **هنالك علاقة ذات دلالة بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الإئتمان في البنوك**" قد تحققت.

3.عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" وجود رقابة داخلية جيدة وفعالة يؤدي إلى وجود عمل على مستوى عالى من الكفاءة والجودة ".

للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة ، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (30/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	وجود نظام رقابة داخلية قوية في البنوك تقلل من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة.	4	أوافق
2	الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية في إكتشاف الأخطاء تساعد في رفع الكفاءة والجودة.	4	أوافق
3	وجود نظام رقابة داخلية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء وذات خبرة عالية.	4	أوافق
4	يساعد نظام الرقابة الداخلية المراقبين الداخليين بالإلتزام بالمعايير والقوانين في أداء مهامهم مما يؤدي إلى رفع الكفاءة.	4	أوافق

5	وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية تساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (30/2/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود نظام رقابة داخلية قوية في البنوك تقلل من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية في إكتشاف الأخطاء تساعد في رفع الكفاءة والجودة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود نظام رقابة داخلية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء وذات خبرة عالية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفواد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يساعد نظام الرقابة الداخلية المراقبين الداخليين بالإلتزام بالمعايير والقوانين في أداء مهامهم مما يؤدي إلى رفع الكفاءة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية تساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (19/2/3) إلى رقم (23/2/3)أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (31/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (31/2/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي

1	وجود نظام رقابة داخلية قوية في البنوك تقلل من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة.	3	15.07
2	الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية في إكتشاف الأخطاء تساعد في رفع الكفاءة والجودة.	2	12.20
3	وجود نظام رقابة داخلية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء وذات خبرة عالية.	2	12.20
4	يساعد نظام الرقابة الداخلية المراقبين الداخليين بالإلتزام بالمعايير والقوانين في أداء مهامهم مما يؤدي إلى رفع الكفاءة.	3	19.33
5	وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية تساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة.	3	15.60

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (15.07) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود نظام رقابة داخلية قوية في البنوك تقلل من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (12.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية في إكتشاف الأخطاء تساعد في رفع الكفاءة والجودة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (12.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (21/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود نظام رقابة داخلية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء وذات خبرة عالية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (19.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن يساعد نظام الرقابة الداخلية المراقبين الداخليين بالإلتزام بالمعايير والقوانين في أداء مهامهم مما يؤدي إلى رفع الكفاءة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (15.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (23/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية تساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (30)إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (150)إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (32/2/3) والشكل رقم (25/2/3) أدناه:

جدول رقم (32/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	63	%42.0
أوافق	72	%48.0
محايد	11	%7.3
لا أوافق	4	%2.7
المجموع	150	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (28/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

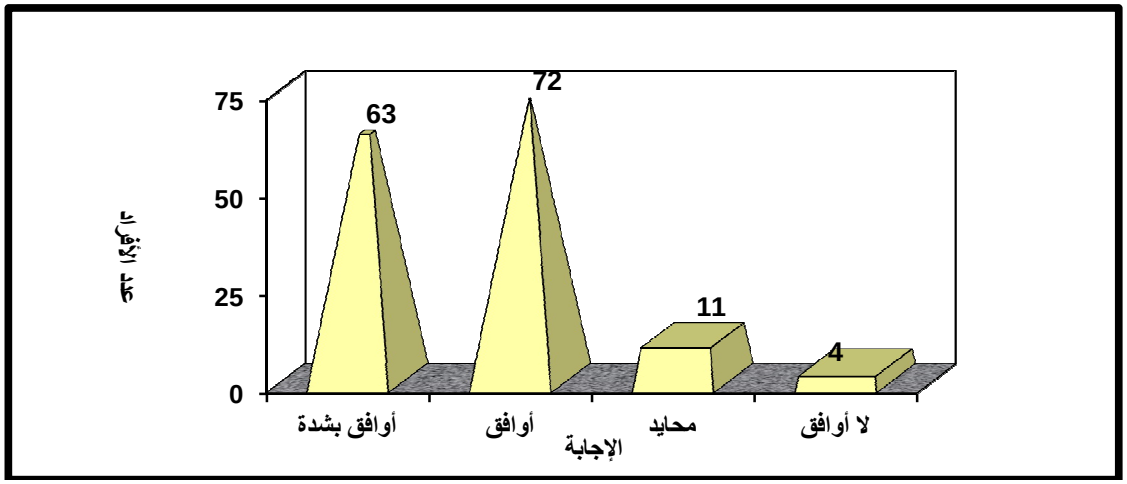

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (32/2/3) والشكل رقم (25/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (72) إجابة وبنسبة (48.0%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و(63) إجابة وبنسبة (42.0%) موافقة بشدة، و(11) إجابة وبنسبة (7.3%) محايدة، و(4) إجابات وبنسبة (2.7%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (97.73) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " **وجود رقابة داخلية جيدة وفعالة يؤدي إلى وجود عمل على مستوى عالى من الكفاءة والجودة**" قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول (33/2/3) والشكل (26/2/3) أدناه:

الجدول (33/2/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	الإطلاع الواعي على مباديو القواعد الدولية المحاسبية يقلل من المخاطر المصاحبة لقرار منح الإئتمان	113.41
2	هنالك علاقة ذات دلالة بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الإئتمان في	88.56

	البنوك	
3	وجود رقابة داخلية جيدة وفعالة يؤدي إلى وجود عمل على مستوى عالى من الكفاءة والجودة	97.73

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

الشكل (26/2/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

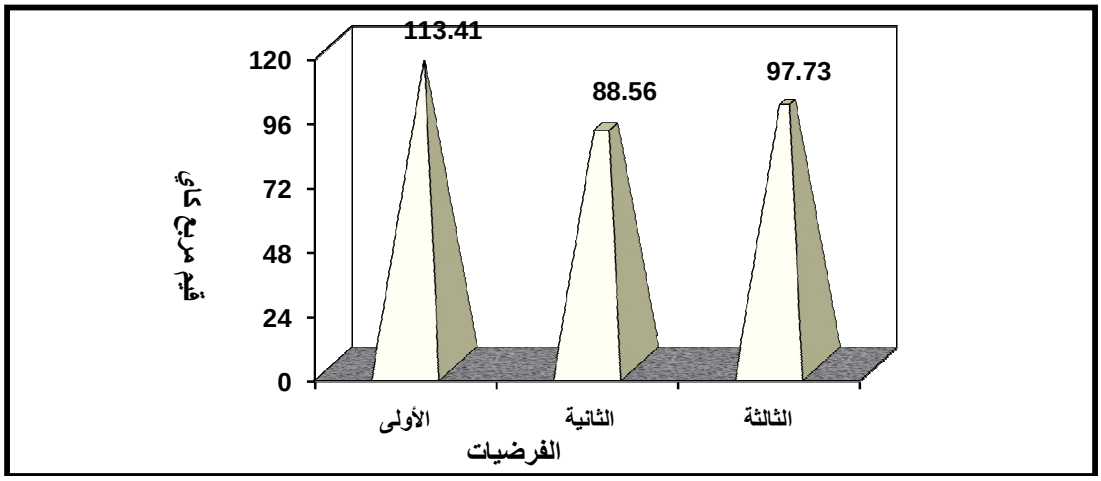

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الأولى تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (113.41)، يليها تحقق الفرضية الثالثة بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (97.73) وأخيراً تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثالثة اعتماداً على أكبر ثالث قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (88.56).

الخـاتمـــــــــــة

تشمـل:

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً : النتائج

الدراسة النظرية والميدانية أظهرت النتائج التالية :

1. وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية تساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة.
2. وجود نظام رقابة داخلية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء وذات خبرة عالية.
3. وجود رقابة داخلية تعمل في ظل الخطط والبرامج والإجراءات والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان.
4. ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنوك يؤثر سلباً في قرار منح الإئتمان.
5. عملية الرقابة المستمرة تساهم في تجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان.
6. تطبق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لتقليل المخاطر عند إتخاذ القرارات.
7. الإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية تقلل من مخاطر منح الإئتمان.

ثانياً : التوصيات

من نتائج الدراسة نوصي بالأتي :

1. ضرورة وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية لتساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة.
2. ضرورة تعيين مراقبيين ذو كفاءة وخبرة عالية لإكتشاف الأخطاء التي تحدث.
3. ضرورةوجود رقابة داخلية تعمل في ظل الخطط والبرامج والإجراءات والقوانين لتقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان.
4. ضرورة عمل رقابة مستمرة لتجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان.
5. ضرورة تطبيق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لتقليل المخاطر عند إتخاذ القرارات.
6. ضرورة الإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية لتقليل مخاطر منح الإئتمان.

قـائمـة المـــراجـع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : الكتب العربية

1. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (بيروت: دار العلم للملاين 1984م) .
2. أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1991م.
3. جمال زبدية، أساسيات التسهيلات المصرفية، "دورة تدريبية البنك العربي، أيار 1996م، ص 2"، نقلاً عن خالد محمد إبراهيم المدهون، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.
4. حسنى خليل محمد، إدارة الإئتمان المصرفي، (إتحاد الصمارف العربية، 1975م).
5. د. حمود بن ضجور الزدجالي، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية، واتحاد المصارف العربية، 2003م
6. حياة شحاته، مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية، (مكتبة القاهرة: الطبعة الأولى، 1990م)
7. د. خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية،(عمان: دار وائل للنشر 2000م)
8. د.خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك-عمان- (دار وائل للنشر)
9. خالد محمد إبراهيم المدهون، تعثر سداد التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م
10. لخضري محسن أحمد، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، ط 1997م)
11. د. خليل الشماع، تقرير لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال
12. ديفيد فولكترس وآخرون، نحو إطار الاستقرار المالي، تقرير مترجم، صندوق النقد الدولي، 1999م
13. د. سمير الشاهد، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، إتحاد المصارف العربية، 2003م
14. د. طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكمبيوتر، الإسكندرية، 2003م
15. د. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك تحيلل العائد والمخاطرة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م)
16. طارق عبد العال، تقيم اداء البنوك التجارية، تحلايل العائد والمخاطر
17. د. عبد الحميد محمد الشواربي، د. محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الإئتمانية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002م).
18. عبد الغني عبد الله بسيوني، أصول علم الإدارة العامة (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984م)
19. د.عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، (الإسكندرية مؤسسة الشباب الجامعية، 1993م)
20. عبد الفتاح محمد الصحن، د. فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية(الإسكندرية: الدار الجامعية 2004م)

21. د. عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م).
22. و.د. عبد الوهاب نصر علي، د. شحاتة السيد شحاتة، داراسات متقدمة في مراجعة الحسابات تكنولوجيا المعلومات (الإسكندرية: الدار الجامعية 2003)
23. د. عبد الوهاب نصر علي، د. شحاته السيد شحاته، الواقع والمستقبل، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)،
24. محمد سمير الصبان، د. إسماعيل إبراهيم جمعة، الرقابة والمراجعة الداخلية "مدخل نظري تطبيقي"(الإسكندرية: الدار الجامعية 1998)
25. د. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات في الإئتمان النصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الإئتماني واهم محدداته، (الإسكندرية: دار المعارف للنشر، 2005م)
26. د. محمود عبد العزيز محمود، الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من لجنة بازل، (اتحاد المصارف العربية، 2003م)
27. وليم توماس، أمرسون هلكي، المراجعة بي النظرية والتطبيق، (الرياض: دار المريخ للنشر، الطبعة العربي، 1989م)
28. د. وهيب الساعي، د. وهبي عمرو، علم تدقيق الحسابات، (عمان: دار الفكر والتوزيع، 1991م)
29. د.يحي حسين، د. جمعة شهاب الدين، أصول المراجعة(المنصورة:د.ن)

ثانياً : الرسائل الجامعية

1. ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان المصرفي (غزة: الجامعة الإسلامية بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير 2007)
2. حازم أحمد حسن، مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية، (الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشور 2008)
3. منيرة عبد الله يوسف، دراسة مخاطر الإئتمان المصرفي، (الخرطوم جامعة الخرطوم، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشور 2005)
4. سهير عوض قنديل، **دور المراجعة في تقويم الأداء المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيار2002م
5. فضل عبد الكريم محمد "تعثر الديون في المصارف الإسلامية" دراسة تطبيقية على المصارف السودانية 1987-1997، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وادي النيل، اغسطس 2001
6. نايف رامي العيان (الرقابة الإدارية وأثرها على كفاءة العمل الإدارى في أجهزة الإدارة العامة الأردنية، وزارة الصحة والرعاية الأردنية للفترة من 1985-1995م) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2000م، دراسة غير منشورة .

7. حسن عبد الرحمن عبد الله: **المراجعة الداخلية وأثرها في تقويم الأداء المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لجامعة أمدرمان الإسلامية، 2004م.
8. عادل قاسم محمد، دور الرقابة الداخلية في التحقق من تنقيذ موجهات التمويل المصرفي (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشور 2009م).
9. علي عبد الله احمد، قياس مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية (غزة الجامعة الإسلامية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير نشور، 2010م)
10. إنشراح احمد شريف عثمان، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية شركة سكر كنانة المحدودة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2001م

ثالثاً : المجلات والدوريات

1. عدنان الهندي، سياسة الإئتمان في الزطن العربي، (مجلة المصارف العربية، مجلد 70، العدد 75، آذار 1987م).
2. ناجي معلى، أحمد ظاهر، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الإئتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، (عمان: مجلة دراسات، مجلد 26، العلوم الإدارية، العدد الثاني، تموز 1999م)

رابعاً : الكتب الإنجليزية

1. American institute of public accountant, (AICPA) Auditing standards and procedures on pro
2. Kamenchen, D , money and Banking, The Uaiversity of Georgia, Athens, (South Westen Publishing co)1992 .

3. Weston, J, Besley, S. and Brigham, T., Essentials of managerial al Finance University of California, los anglos, (The Dryden press)1996 .

خامساً : المواقع الإلكترونية

1. WWW.fibsudan.com
2. www.alnilebank.com
3. http:/metchnib.alafded.net>t11-topic
4. http: // www.arabtanslators.net/edulbanking/banling.asp
5. http://www.quan-rdio.com/edara

الـمـــلاحـــق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكمولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع

إستمارة إستبانة

يقوم الباحثون بإعداد بحث تكميلي للحصول على درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل ، بعنوان :**دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي** ، لذا نأمل الإستفادة من خبراتكم من خلال إبداء أرائكم حول عبارات الأستبانة علماً بأن البيانات ستحظى بالسرية التامة وستستخدم لأغراض البحث فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم لإتمام هذا البحث ،،،

الباحثون :

1. المنذر حاتم حامد الحاج
2. عمر محمد خير إبراهيم محمد
3. علم الدين علي حسن محمد
4. نسيبة عثمان الزبير عبدالعزيز

القسمالأول : البياناتالشخصية

الرجاء وضع علامة (√) أمام ما يلائمك :

1. العمر :

30 سنة فأقل ☐ من 31 – 40 سنة ☐

من 41 – 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

2. المؤهل العلمي :

دبلوم وسيط ☐ بكالريوس ☐ دبلوم عالي ☐

ماجستير ☐ دكتوراة ☐ أخرى ☐

3. التخصص العلمي :

محاسبة ☐ تكاليف ومحاسبة إدارية ☐ إدارة أعمال ☐

إقتصاد ☐ دراسات مصرفية ☐ أخرى ☐

4. المؤهل المهني :

زمالة بريطانية ☐ زمالة أمريكية ☐ زمالة عربية ☐

زمالة سودانية ☐ أخرى ☐

5. المركز الوظيفي :

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐

مراجع خارجي ☐ مراجع داخلي ☐ محاسب ☐

أخرى ☐

6. سنوات الخبرة :

5 سنة فأقل ☐ من 6 – 10 سنة ☐ من 11 – 15سنة ☐

من 16 – 20 سنة ☐ من 20 سنة ☐

القسم الثاني : عبارات الإستبانة

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب

الفرضية الأولى :الإطلاع الواعي علىالمباديو القواعد الدولية المحاسبية يقلل من المخاطر المصاحبة لقرار منح الإئتمان.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. وجود مبادئ وقواعد دولية يقلل من مخاطر قرار منح الإئتمان المصرفي.					
2. الإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية تقلل من مخاطر منح الإئتمان.					
3. هناك علاقة وثيقة بين مفردات النظام المحاسبي وكفاءة قرار منح الإئتمان المصرفي.					
4. تتوفر في المؤسسة المبادئ والقواعد الدولية مما يسهل الإطلاع عليها بعناية.					
5. تطبق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لتقليل المخاطر عند إتخاذ القرارات.					

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الإئتمان في البنوك.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. وجود نظام رقابة داخلية ضعيف يعمل على زيادة المخاطر في منح الإئتمان المصرفي.					
2. عملية الرقابة المستمرة تساهم في تجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان.					
3. يعتبر نظام الرقابة مهمة في ضبط سير العمل بالبنوك مما يؤدي إلى تقليل المخاطر في العمليات الإئتمانية.					
4. ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنوك يؤثر في قرار منح الإئتمان.					
5. وجود رقابة داخليةتعمل في ظل الخطط والبرامج و الإجراءات والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان.					

الفرضية الثالثة : وجود رقابة داخلية جيدة وفعالة يؤدي إلى وجود عمل على مستوى عالى من الكفاءة والجودة.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. وجود نظامرقابة داخلية قوية في البنوك تقلل من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة.					
2. الإعتماد على نظامالرقابة الداخلية في إكتشاف الأخطاء تساعد في رفع الكفاءة والجودة.					
3. وجود نظامرقابة داخلية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء وذات خبرة عالية.					
4. يساعد نظام الرقابة الداخلية المراقبين الداخليين بالإلتزام بالمعايير والقوانين في أداء مهامهم مما يؤدي إلى رفع الكفاءة.					
5. وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية تساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة.					